أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي

الندوة العلمية الثالثة والأربعون

١٧ ـ ١٩ شوال ١٤١٧هـ
الموافق
٢٤ ـ ٢٦ فبراير ١٩٩٧م

الرياض
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

٢٠٠

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي

الندوة العلمية الثالثة والأربعون

تنفيذاً لمتطلبات الخطة الأمنية العربية الثانية نظمت
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هذه الندوة
بمقرها بالرياض في الفترة من ١٧ ـ ١٩ شوال ١٤١٧هـ
الموافق ٢٤ ـ ٢٦ فبراير ١٩٩٧م

الرياض
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

ⓒ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ندوة الوعي الأمني لدى المواطن العربي (١٤١٧هـ : الرياض)

تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي - الرياض

١٧٥ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك. ٨ - ٦١ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠

طبعت هذه الندوة بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تنفيذاً لمتطلبات الخطة الأمنية الثانية في الفترة من ١٧ - ١٩ شوال ١٤١٧ هـ

١ - السعودية - الأمن العام ٢ - الأمن العام - ندوات أ - العنوان

ديوي ٣٦٣,٣ ١٩/٢٩٢٦

رقم الايداع. ١٩/٢٩٢٦

ردمك. ٨ - ٦١ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

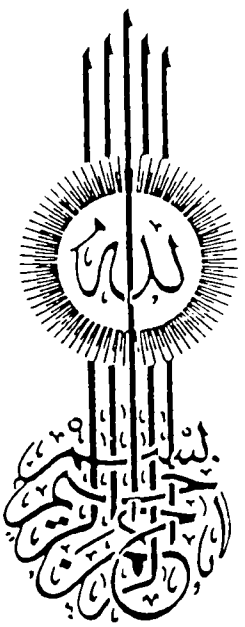
بسم الله الرحمن الرحيم
إنا أعطيناك الكوثر

تم إخراج وتنظيم المادة العلمية من قبل
مركز الدراسات والبحوث
بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الآراء الواردة في هذا الكتاب على مسؤولية
أصحابها ولا تمثل بالضرورة رأي
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

المحتويـــــات

- التقديـــــم ٣
- المقدمـــــة ٥
- واقع التوعية الأمنية في الدول العربية اللواءد. إبراهيم ناجي ٧
- المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني د. أحمد سيف الدين ٥٣
- دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الأمني لدى المواطن العربي د. مصطفى عمر التير ٨١
- نحو توجه أكثر فاعلية للتوعية الأمنية في الوطن العربي د.فواز محمد الدخيل ١٠٧
- تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الأمنية د.المنصف الشنوفي ١٥١
- توصيات النـدوة ١٦٩
- المشاركون في الندوة ١٧٣

تقديـــــم

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة نمواً متزايداً للوعي الأمني في الوطن العربي، ولقد بات واضحاً لمختلف فئات المجتمع في الدول العربية أن الأمن مسؤولية المجتمع كله فلم تعد قضية الأمن والاستقرار مهمة تقتصر على الأجهزة المعنية في نظم العدالة الجنائية كما أن تجارب الشعوب المختلفة في ميدان مكافحة الجريمة والوقاية منها أثبتت أن الجهود المبذولة للوقوف في وجه هذه الظاهرة لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بتكاتف جهود كافة الهيئات الرسمية والأهلية معاً

إن الوقوف في وجه التطورات الخطيرة التي يشهدها العالم اليوم والتي رافقت اتساع وانتشار الظاهرة الإجرامية يستدعي أن يكون كل مواطن مسؤولاً عن الأمن معنياً بمواجهة الجريمة والانحراف وليس الأجهزة والهيئات الحكومية فقط.

لذا فإن رفع مستوى الوعي الأمني لدى المواطن في الدول العربية يعتبر من الأهمية بمكان لدعم الجهود المبذولة لمنع الجريمة والانحراف والوقاية منهما، ولعل أول هذه الجهود وأبسطها هو الامتناع الإرادي لدى الفرد عن القيام بأي سلوك انحرافي أو إجرامي يخل بالأمن أو يتنافى مع القيم والأنظمة والقوانين التي يقرها المجتمع، ثم يأتي بعد ذلك دوره في القيام بعمل إيجابي إزاء سلوك الأفراد المنحرفين بدءاً من أداء الشهادة، إلى مساعدة رجال الأمن في القبض على المجرمين

إن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لتأمل من خلال نشرها لأعمال

هذه الندوة العلمية أن يتم التأكيد على أهمية تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي من خلال البرامج الإعلامية والإرشادية في مختلف الدول العربية مما يدعم جهود الوقاية من الجريمة والانحراف في الوطن العربي ويساعد على تنفيذ وإنجاز الأهداف التي سعت إلى تحقيقها الخطط الأمنية العربية.

•

رئيس
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

قدمت بالندوة خمسة بحوث رئيسة جرى عرضها والتحاور حول ما جاء بها وقد جاء عرض هذه البحوث في صورة تسلسلية منطقية، لتشكل في النهاية منظمونة متكاملة في مجال «تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي»

بدأ البحث الأول بعرض مفصل لواقع التوعية الأمنية في الدول العربية، ورصدت فيه الجهود التي بذلت من قبل وزارات الداخلية ووزارات الإعلام العربية في هذا المجال، كما أشير فيه إلى البرامج والأنشطة المعتمدة التي يقوم بها مكتب الإعلام الأمني بالقاهرة - إلى جانب جهات عربية - في مجال دعم العمل التوعوي الأمني والعمل على النهوض به

وابتداء من البحث الثاني إلى البحث الرابع بدأت الندوة في التركيز على مؤسسات المجتمع المنوطة بالتوعية الأمنية وتعميقها، وكان منطقياً أن تكون المؤسسة الدينية في المقدمة منها لما لها من قدسية وأهمية بالغة على مستوى الوطن العربي وعلى وجه العموم فقد أورد معد البحث بعض مقدمات رآها لازمة كمدخل للموضوع، بيّن فيها أسباب الانحراف والجريمة في المجتمع وأوضح وظيفة الشريعة في معالجتها. ثم أشار بعد ذلك إلى الدور الحيوي لأنشطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على الأمن، كما بين دور المسجد في بث التوعية الأمنية وتعميق الوعي الأمني، وانتهى بالتركيز على بيان المؤهلين للقيام بوظيفة التوعية الأمنية في المؤسسات الدينية

البحث الثالث يأتي في إطار مؤسسات المجتمع المنوطة بالتوعية الأمنية وتعميقها، ويسير في نفس الترتيب المنطقي لعرضها طبقاً لأهميتها، يكمل حلقة من حلقاتها الحيوية، ويركز على الأسرة صاحبة التأثير الأول والأكبر

الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع، المتمثلة في الأسرة أساساً فالمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية، في فعاليات التوعية الأمنية وتعميق الوعي الأمني بين المواطنين العرب، مع ضرورة إرساء دعائم التلاحم والتكامل بين هذه المؤسسات مجتمعة، واعتبارها شريكة كاملة في هذا المجال.

ثم يأتي البحث الرابع ليكمل منظومة تسلسل مؤسسات المجتمع الصانعة للفرد والمؤثرة في توعيته، فيركز على المؤسسة الإعلامية وما لهامن دور حيوي في هذاالمجال، ولكي يضع الأمور في نصابها، بلدر الباحث إلى استعراض الجذور النظرية للإعلام والتوعية الأمنية، وركز على دور حملات الاتصال والإعلام في التوعية، ووصل إلى عدد من المرتكزات الاستراتيجية التي تقود إلى مزيد من الفعالية في مجال التوعية الأمنية، ورآها متمثلة في الأخذ بمفهوم الأمن الشامل والإعلام الشامل - بمعنى أنها مسئولية الجميع.

وبالوصول إلى البحث الخامس، فقد كان من المنطقي أن يأتي البحث الخامس والأخير ليتعامل مع ما هو منتظر في هذا المجال، ووضع تصور استراتيجي لما ينبغي أن تكون عليه التوعية الأمنية في الوطن العربي. واستجابة لهذا فقد بدأ الباحث ببعض المقدمات التي عرض فيها للمقومات الأساسية للإعلام الناجح والتوعية الأمنية الفاعلة ثم أكد على ضرورة الإسراع في الأخذ بما جاء بالاستراتيجية الإعلامية العربية وما يتطلبه ذلك من مزيد من التعاون والتفعيل العربي في مجال التوعية الأمنية، كما نوه إلى ضرورة الالتزام بميثاق شرف الإعلام العربي بما قد يتطلبه هذا من استصدار تشريعات وطنية لتثبيت دعائمه.

د. عبدالمنعم محمد بدر
المشرف العلمي على الندوة
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

واقع التوعية الأمنية في الدول العربية

اللواء د. إبراهيم ناجي

مدير مكتب الإعلام الأمني ـ القاهرة

واقع التوعية الأمنية في الدول العربية

مقدمـــة

يهدف العمل الأمني باختلاف تخصصاته ومسارات عمله إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الكافة، وبالرغم من وضوح مضمون هذه الغاية وفحواها إلاَّ أن القائمين على هذا العمل غالباً ما يواجهون صعوبات جمة في قياس مشاعر الجمهور وتحديدها بدقة لارتباط ذلك بالنفس البشرية التي تتسم باختلاف طبائعها واتجاهاتها وميولها ورغباتها ولعل هذه الصعوبة تتزايد يوماً بعد يوم في ظل التنامي المطّرد لأعداد السكان وحركتهم المستمرة في الحياة وتعقد وتزايد متطلبات البشر وطموحاتهم أمام إغراءات التقدم العلمي والتقنى المعاصر الذى أصبح يوفر للإنسان العديد من مظاهر الترف وفي المقابل يخلق أمامهم معطيات وأساليب مستحدثة لمخالفة القانون والتورط في شكل من أشكال الانحراف

وإذا كان الجمهور هو الغاية النهائية التى ينشدها العمل الأمني فإن تشعب مسارات هذا العمل وتعدد تخصصاته وتداخله في العديد من الأنشطة سواء التى تمارسها الدولة من جانب أو الأفراد من جانب آخر كلها مقومات تشير الى أهمية وجود آلية تدعم الوعي الأمني لدى الجمهور من خلال تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الأمنية من جانب والجمهور من جانب آخر.

لذلك فإن الإعلام الأمني يحمل بين ثنايا أهدافه ورسالته القيام بالوعي الأمني من خلال تدعيم سبل وأواصر الصلات بين الأجهزة الأمنية والجمهور وإعلامه بحقائق وثوابت العمل الأمني دون تهويل أو تهوين والكشف عن الحالة الأمنية في البلاد وجهود رجال الأمن في المحافظة على

أرواح وأموال الكافة، وتبصير الجمهور بدوره الأساسي وبأساليب وقايته من الجرائم وتشجيعه على مساندة أجهزة العدالة تحقيقاً لأمن المجتمع، ومن هذا المنطلق استمد الإعلام الأمني أهميته الكبرى في مجال التوعية الأمنية خصوصاً في هذا العصر الذي بات فيه المجتمع باختلاف وترامي أركانه قريه كونية صغيرة تتلاقى فيها وبسرعة كافة البيانات والمعلومات لتؤثر في بعضها البعض، وتخلق نسيجاً لحياة ذات خصائص وسمات متجانسة ومتلائمة مع البيئة التي تحيط بها.

إن الاتجاه المعاصر نحو تأكيد دور الإعلام في دائرة الصراع بين قوى الأمن من جانب وقوى الشر من جانب آخر - من خلال توعية الجمهور يعد اتجاهاً محموداً في وضع هذه الدعامة في مكانها الصحيح وتثبيت أركانها[1]. ولعل الكثير من الدول المتقدمة قد أدركت بصواب بصيرتها ومن خلال نتائج تجاربها ودروسها المستفادة قيمة هذه الآلية ودورها المؤثر. لذلك أفردت اهتماماً خاصاً للتوعية الأمنية واستطاعت توظيف معطيات أجهزة الإعلام والعلاقات العامة لخدمة الغايات الأمنية المنشودة[2].

ولا شك أن عالمنا العربي يعد جزءاً لا يتجزأ من نسيج العالم المعاصر، يتفاعل معه. ويؤثر فيه، ويتأثر به. لذلك كانت التجربة العربية في مجال

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع، ابرهيم إمام. *الإعلام والاتصال بالجماهير*، ط ١، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م.

(٢) أشارت الدراسات أن الإنسان يقضي في المتوسط ثلاث ساعات يومياً أمام إحدى أجهزة الإعلام، وبالتالي فإن الصورة الذهنية عن عالمه الخارجي يكونها من محصلة تعرضه للرسالة الإعلامية وفحواها، لمزيد من التفصيل راجع:

Wilbur, Schramm and Donald Roberts. (eds). "The Process and Effects of Mass Communication". Chicago: University of Illinios Press, 1971. P. 347.

التوعية الأمنية تجربة ثرية جديرة بالدراسة والرصد والتحليل والكشف عن أبعادها وأغوار دقائقها، واستنباط ملامح مستقبلها في ظل متغيرات أمنية وإعلامية سريعة التحول عميقة الأثر

وبالرغم من أن التوعية الأمنية تتحقق من خلال عديد من الأساليب في مقدمتها الأسرة والمدرسة والشارع وكافة المؤسسات الأهلية أو الحكومية إلاَّ أن الإعلام الأمني يؤدى دوراً بالغ الأهمية والحيوية في هذا المجال، لذلك سوف يكون موضوع إهتمام الدراسة، وعلى أن يتم التركيز على دوره بصفه خاصة في التوعية الأمنية للمواطن العربي

وفي هذا السياق سوف تدور الدراسة والبحث تحديداً لمفاهيمها وفلسفتها ودورها ومراميها وغاياتها وخصوصاً بعد أن أصبحت الرسالة الإعلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية للدول كافة سواء النامية منها أو المتقدمة، بل إن دورها في عمليات التطبيع والتنشئة أخذ في التزايد والعمق في السنوات الأخيرة وهو محور هام في مجال التوعية الأمنية بحيث أصبح دوراً لاغنى عنه في كافة المجتمعات

ومع تغلغل وسائل الإعلام ورسالتها في نفوسنا باتت الرسالة الإعلامية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة والجديرة بالالتفاف حولها واستثمار وتوظيف معطياتها لخدمة الغايات الأمنية[1]

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية

---

(1) Wilbur, Schramm & Donald Roberts. (eds). "The process and effects of mass communication" Chicago: University of Illinios Press, 1971, P 347

١ ـ رصد واقع الإعلام الأمني المعاصر في الدول العربية وتحديد مدلوله وفلسفته وأبعاد رسالته وما أمكن تحقيقه من إنجازات أسهمت في تعميق التوعية الأمنية لدى المواطن العربي، ودفع مسيرة الأجْهزة الأمنية العربية قدماً نحو تحقيق غاياتها المنشودة.

٢ ـ تحديد المشكلات التى تواجه مسيرة العمل الإعلامي العربي، والتى كشفت عنها التجربة الحالية، وتأثيرها على تحقيق الغايات المنشودة.

٣ ـ طرح تصوريتضمن تطلعاً وطموحات مستقبْلية لدور الإعلام العربي في مواجهة الجريمة والانحراف من شأنها تفعيل دوره تحقيقاً لمزيد من التوعية الأمنية للمواطن العربي.

حدود الدراسة ونطاقها:

تهتم الدراسة بالتجربة المعاشة للإعلام الأمني العربي دون غيرها، ولعل استجلاء ملامح هذه التجربة ودروسها المستفادة يعين القائمين على هذا العمل الحيوي على ترشيد خطوات عملهم صوب الغايات المقصودة.

محتوى الدراسة:

لقد استوجبت الدراسة، وصولا للغايات المنشودة من إعدادها، معالجة عدد من الموضوعات المرتبة المتدرجة، وهو ما حرصنا على استعراضه، وذلك على النحو التالى:

أولاً: خصصناه لتحديد المفهوم المعاصر للإعلام الأمني والكشف عن أبعاد رسالته ومدى توافر مقومات نجاحه، خصوصاً في مجال التوعية الأمنية.

ثانياً: خصصناه لمعالجة أسباب تعاظم رسالة الإعلام الأمني بين مساندة

الواقع الراهن ومواجهة تحديات المستقبل وصولاً إلى مستوى مناسب للتوعية الأمنية

ثالثـــاً ركزنا فيه على الكشف عن جهود الإعلام الأمني على الصعيد العربي وإنجازاته وأهم ما يواجهه من مشكلات وتحديات

رابعـــاً تصدى الإعلام العربي لقضايا التوعية الأمنية

خامساً مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب لدعم دور الإعلام الأمني في مجال توعية المواطن العربي

سادساً طرح رؤية للآفاق الجديدة لرسالة الإعلام الأمني العربي في المستقبل من شأنها تلبية الطموحات المنشودة منه وزيادة الوعي الأمني لدى المواطن العربي

أولاً: المفهوم المعاصر للإعلام الأمني وأبعاد رسالته في توعية المواطن العربي

يرتبط مفهوم الإعلام الأمنى بالمفاهيم المعاصرة لرسالة الإعلام، ودورها في حفظ حركة الحياة ودفع طاقة المجتمع نحو الإنتاج وبذل الجهد والعطاء والعمل، إلا أن تحقيق الإعلام الأمنى لغاياته المقصودة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى توفير المقومات الأساسية لنجاحه والنهوض برسالته، لذلك سوف يتم معالجة هذا الفصل من خلال طرح ثلاثه موضوعات أساسية على بساط البحث، وذلك على النحو التالي

١ ـ التأصيل اللغوى لمصطلح الإعلام الأمني

على الرغم أن مصطلح «الإعلام الأمني» يعد حديثاً إلاَّ أنه اصطلاح يستمد أصوله منذ أمد بعيد ويرتبط بحركة الاتصال التى بدأت مع وجود البشرية، وتطورت مع ما يواكب الحاجات المتزايدة لها، فظهرت على

الساحة أنواع عديدة المناهج والتصنيفات الإعلامية لتلبي الحاجات المتزايدة للبشر (الإعلام السياسي، الإعلام الثقافي، الإعلام الفني، الإعلام التاريخي، الإعلام السياحي، الإعلام الاقتصادي، الإعلام الأجتماعي، الإعلام الرياضي، والإعلام الأمنى. . . . الخ).

فالإعلام يعد نوعاً من أنواع الاتصالات بين الكائنات البشرية باستخدام الحواس المختلفة للتعرف على المؤثرات البيئية المحيطة بالمجتمع، ليتفاعل معها وتتفاعل معه ويحدث هذا التأثير المتبادل بما يؤدي لتوافق وتوازن وانسجام حركة الحياة على الرغم مما يحيط بها من اعتبارات متعارضة[1].

ورغبه في تحديد مضمون المصطلح الجديد (الإعلام الأمني) فإن الأمر يتطلب استجلاء المفاهيم المطروحة لتحديد مدلول (الإعلام) بداءة، ومنها يمكن تحديد المقصود بالإعلام الأمني

وحقيقة الأمر فإن (الإعلام) كمفهوم وممارسة متعدد المفاهيم المطروحة لتحديد مدلوله والكشف عن أبعاده، إلا أنها خالطت جميعها مفهوماً واحداً وأركاناً وثوابت محددة.

---

(١) يقصد بكلمة الإعلام(لغة) مصدر أعلمه إعلاماً ـ أبلغه إبلاغاً ـ أخبره اخباراً ـ أي ايصال أمر معين من المتكلم إلى المستقبل المقصود بالرسالة كطرف آخر، وقد وردت الكلمة في لسان العرب بمعنى التبليغ والإبلاغ، أي الايصال، يقال بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشيء المطلوب، لمزيد من التفصيل راجع، أحمد اللهيب المتطلبات الأساسية للإعلام الإسلامي ومميزاتها، بحث، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الندوة العلمية الثالثة عن (المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية)، ١٤٠٦هـ، ص ٣٩ وما بعدها.

- فالبعض يرى أن الإعلام هو «الإخبار بالحقائق والمعلومات الصادقة من أجل اتخاذ موقف معين»[1].

- بينما يرى فريق آخر بأنه «تبيان الحق للناس وتطبيقه أمامهم ومخاطبة عقولهم وإيضاحه لهم ترغيباً به وتبصيرهم بالباطل وإبعادهم عنه، وتنفيرهم منه بمختلف الأساليب الإعلامية المشروعة التي تستجيب معها النفوس ولا تنفض من حولها وذلك لأجل تحقيق الهدف الإعلامي وهو إسعاد الإنسان وإخراجه من الظلمات الى النور[2].

- وهناك من يعرف الإعلام بأنه « هو نشر الحقائق الثابتة الصحيحة، والأخبار والمعلومات السليمة الصادقة، والأفكار والآراء والإسهام في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور أو جماهير المؤسسة الداخلية والخارجية في الوقائع والموضوعات والمشكلات المعتادة المطروحة، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، بغية التفاهم والإقناع والتأييد، وبذلك يمكن الربط بين الهيئة والمؤسسة بالمجتمع والجماهير والوصول الى التكيف والانسجام المنشودين بين سائر جماهير المجتمع».

- يرى البعض الآخر أن الإعلام هو « كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات

---

(١) محمد، مصالحة خصائص الإعلام العربي المعاصر، بحث، الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الندوة العلمية الثالثة عن (المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية)، ١٤٠٦هـ، ص ١٥٥ وما بعدها

(٢) محمد، علي الحركان. *المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية* ١٤٠٦هـ، ص ٤٢ وما بعدها

السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأموربطريقة موضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة»[1].

- وقد عرف آخر الإعلام بأنه(عملية اتصال موضوعية مجردة وحيادية بشكل عام، هدفه مشاعر الجماهير عن طريق إعلامها بالحقائق كما هي)[2].

من هذا المنطلق فإنه يمكن تعريف الإعلام الأمنى بأنه إعلام محدد الغاية والقصد، مخصص الأهداف والمرامي، وقد عرفه البعض بأنه « بث الشعور الصادق بالأمن وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان بحق أنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وعلى سائر حقوقه الأساسية دون تهيب أو سطوة أو جور»[3].

ولعلنا نؤيد ذلك التعريف الذي يحدد مفهوم الإعلام الأمنى بأنه «النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية

---

(١) حسين، عبدالحميد أحمد رشوان. *العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣م، ص ٢٤٨.

(٢) عاطف، حمدي العبد. *الاتصال والرأي العام*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣م، ص ٦، (نقلاً عن الأستاذ الدكتور سمير حسين).

(٣) محمد، خليفة المعلا. الإعلام الشرطي في دولة الامارات العربية المتحدة. أبو ظبي، ندوة الشرطة والمجتمع ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٩٥م، ص ٦.

وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة وكشف مظاهر الانحراف»[1]

٢ ـ أبعاد رسالة الإعلام الأمني في مجال التوعية بأخطار وأضرار الجرائم:

ولعلنا في هذا الشأن يمكن أن نشير إلى جملة من الأركان التى تستجلي أبعاد هذاالتعريف، وتستوضح مكوناته المختلفة وعلاقته بالوعي الأمني، والتي تتمثل فيما يلي:

أ ـ إن الوعى الأمنى هو الغاية النهائية التي ينشدها الإعلام الأمني، ونعني بالوعي الأمني جملة من المعاني والمفاهيم التي تعبر عن هذه الغاية وتتمثل فيما يلي[2]

- فهم الجمهور العميق لحقيقة الحالة الأمنية ـ بدقة ودون التواء أو تحريف ـ وبكل ما يحيط بها من متغيرات تؤثر عليها سلباً أم إيجاباً
- الإدارك المناسب للجمهور بكافة التدابير الوقائية التي تقي الفرد من الجريمة وتحض على عدم الإنزلاق في براثنها أو الوقوع فريسة سهلة لها
- القدرة المتنامية لدى الجمهور على تحديد مسارات التعاون مع الأجهزة الأمنية في صراعها الدائر مع الجريمة والانحراف على نحو يحسم الصراع لصالح أمتنا العربية الكبيرة
- تكوين الجمهورلحس أمني واع يمنحهم المقدرة العظيمة على توقع

---

(١) عماد، حسين عبدالله *الإعلام الأمني وتحديات القرن الحادي والعشرين* القاهرة. مذكرات غير منشورة، ص ١٦ وما بعدها

(٢) المرجع السابق، ص ٨ وما بعدها

الأحداث الإجرامية والظواهر السالبة ومظاهر الانحراف في المجتمع، وتنمية مهارته للتصدي لها والعمل على تقويضها.

- الفهم المستنير للجمهور لأبعاد رسالة الأجهزة الأمنيّة، والجهود المضنيةالسخية التى يبذلها القائمون عليها للأمن والطمأنينة والسكينة في نفوس الكافة.

- تنمية الرغبة الحقيقية لدى الجمهور في التعلم الأمنى واكتساب المعرفة المناسبة للمعلومات الأمنية والآليات المستخدمة لتحقيق السكينة في المجتمع.

ب - إن الوسيلة الأساسية التي يجب أن يستند إليها الإعلام الأمني في أداء رسالته هي(النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها)، وتنصرف كلمة ولفظ (نشر) الى استخدام كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسوعة والمرئية بكافة أشكالها وصورها التقليدية منها والمستحدثة. أما محل الإعلام الأمني فينصب على صدق الأخبار ودقتها دون تحريف أو تهويل أو تهوين بحيث تضع أمام الجمهور كافة الثوابت الأمنية المعبرة بصدق عن حقيقة الحالة الأمنية وأبعادهاالمختلفة، بالكشف عن حقيقة الجرم والظروف والملابسات المحيطة بها، والمتورطين في ارتكابها بشكل لايؤثر بحال من الأحوال في مجريات التحقيق ولا يعرقل أجهزة العدالة عن القيام بدورها في استظهار الحقائق وكشف الفاعل الأصلي والمشاركين والمسهلين لدوره، وبالتالي فإن لجوء أجهزة الأمن إلى تزييف الحقائق أو تغييرها يؤدى - بلاشك إلى فقد مصداقيتها لدى الجمهور، وبالتالى تبتعد جهود رجال الإعلام الأمنى عن بلوغ غاياتهم المنشودة وتصبح عطاءاتهم خالية من المضمون.

ج - إن الغاية التي ينشدها الإعلام الأمني من القيام بدوره، هو بث مشاعر

الطمأنينة في نفوس الجمهور، ويتحقق ذلك من خلال تبصيرهم بكافة المعارف والعلوم والخبرات ذات الإتصال بالجوانب الأمنية المختلفة، وهو المضمون الحقيقي للوعي الأمني

د - يسعى الإعلام الأمنى لتحقيق مجموعة من الغايات التوعوية وتتجسد فيما يلي .

ـ غايات إعلامية وقائية أو منعية.

وتتحقق من خلال توعية الأفراد بكل مامن شأنه الحفاظ على أمنهم وسلامتهم الشخصية وممتلكاتهم ومتعلقاتهم، وتبصيرهم بأساليب منع وقوع الجرائم بكافة أنواعها وأشكالها، وتضييق الفرصة أمام الراغبين في ارتكابها، وتوعية الجمهور بأساليب درء مخاطر وأضرار الكوارث بأنواعها المختلفة والحفاظ على الصحة العامة

ورغم أن هذا الدور تمارسه أجهزة الشرطة من خلال أعمال الدوريات والحراسات والرقابة على المشتبه فيهم وتأمين المنشآت الحيوية وحراسة الشخصيات الهامة وتنظيم المرور وحفظ النظام في الأسواق والأماكن العامة والاحتفالات، إلاَّ أن دور الإعلام الأمنى يظل في مقدمة الأدوار النشطة التى تسهم في تحقيق الغايات الوقائية والمنعية من ارتكاب الجريمة

ـ الغايات الإعلامية القمعية أو الضبطية:

وهي غايات تبدأ عند ارتكاب الجريمة، ومن خلال ما يتوافر من معلومات عن مرتكبيها أو ظروف ارتكابها وما يدلي به الشهود من أقوال ومعلومات، ومايتوافر من دلائل تشير إلى مرتكب الجريمة[1]

---

(١) محمد، خليفة المعلا المرجع السابق، ص ٨ وما بعدها

وبالتالي تتولى أجهزة الإعلام نشر هذه الحقائق على الجمهور حتى تشحذ هممه لتقديم كل عون لأجهزة الشرطة للتعرف على الفاعل وإلقاء القبض عليه ويتطلب هذا الدور تعاوناً كاملاً بين أجهزة الأمن وأجهزة الشرطة بحيث يؤدي كل دوره دون أن يمس غيره بما يحقق العدالة من ناحية ويطلع ويبصر الجمهور بحقائق الموقف من ناحية أخرى.

وتنعكس هذه الغايات وتدفع الجهود المبذولة في مجال التوعية الأمنية من خلال تأكيد بعض القيم في مقدمتها (أن الجريمة لا تفيد) (وأن المجرم لا يفلت من يد العدالة) وبالتالى تمثل هذه الغايات ردعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة.

ـ الغايات الإعلامية الاجتماعية :

تسعى أجهزة الإعلام في تحقيقها لهذه الغاية إلى نشر رسالتها الإعلامية لحماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي، وتحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية. وكشف حقيقة التيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة وتشمل رعاية الأحداث الجانحين، ومواجهة الظواهر الاجتماعية التي تنال من التقدم والنمو والازدهار مثل مشكلة البطالة والتسول والتشرد، ومواجهة الجرائم أيضاً التي تهدد المجتمع مثل أعمال الفسق والبغاء، وتبصير الجمهور بأساليب مواجهة مظاهر تلوث البيئة بكافة أشكالها والحد من إهدار الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها.

لذلك يمكن التأكيد على ما أشار إليه أحد الأساتذة المتخصصين حين ألمح إلى أن المفهوم العام للإعلام الأمنى يتبنى الأمن بمفهومه الواسع، والذي يضم بين طياته العديد من الأدوار والأنشطة مثل الأمن الاجتماعي والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والأمن البيئي وغيرها، أما الإعلام الشرطي

فهو ينصب على الأدوار التى يناط بأجهزة السرطة القيام بها سواء في مجال منع الجريمة أو قمعها أو الدور الإصلاحي للمودعين بالمؤسسات الإصلاحية أو لإعادة الحياة إلى حركتها ودورانها إذا ما حدث ما يخل بها مثل حدوث الكوارث بشتى أنواعها[1]

ثانياً : تعاظم دور رسالة الإعلام الأمنى لتحقيق غايات التوعية والتحصين :

يستمد الإعلام الأمنى أهميته من خلال عديد من المحددات التى صاحبت نشأته وأكدت مسيرته ، وعظمت من دوره ، وخصوصاً في مجال التوعية الأمنية ، ومن خلال محاور عدة يمكن أن نشير إلى أهمها ، والتي تتجسد في ثلاثة محاور أساسية تنموي وإعلامى وأمني وهي

١ ـ المحور الأمني

تبرز أهمية الإعلام الأمني في هذا العصر استجابة لعديد من المتغيرات والدلالات ، والتي تتجسد في العوامل الآتية :

ـ تصاعد اتجاهات الجريمة وتعدد أشكالها ، على الساحة المحلية والإقليمية والدولية واستهداف جماعات الإرهاب والعنف والإجرام المنظم في

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع ، التهامي النقرة دور الإعلام الأمني وأبعاده في مسيرة الأمن . ندوة المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، بالرياض ، ١٩٨٢م ، ص ٣٣٦ وما بعدها

منطقتنا العربية سعياً لتمزيق طاقاتها، وإهدار ثرواتها، وإشاعة الخوف والاضطراب بين أبنائها(*).

- الإيمان الثابت بالدور المتنامي للمواطن العربي في دعم جهود الأجهزة الأمنية في صراعها ضد الجريمة والانحراف، بإعتبار المواطن العربي رجل الأمن الأول الذي يمكن أن يواجه الجريمة بوعيه وبصيرته ويساند جهود رجال الأمن في آداء رسالتهم، والإرشاد إلى مرتكبي الجرائم.
- تعاظم أبعاد رسالة الأجهزة الأمنية في هذا العصر وتدخلها لحماية كافة أنشطة الدولة والأفراد على حد سواء. وإسهامها في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا العربية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو التنموية بما يدفع خطاها نحو التقدم والإزدهار.
- الاتجاه نحو تطوير الرسالة الإعلامية الأمنية على نحو يواكب ماحظيت به هذه الرسالة من تطور عالمي مذهل، وبشكل يتوافق مع الأشكال المعاصرة لمواجهة الجريمة المعاصرة، ويعزز قدرتها على إظهار الحقيقة للكافة والاحتواء السريع للمواقف، وإعادة الأمن والانضباط للمجتمع.
- تهيئة الأجهزة الإعلامية العربية للتصدي للحملات الإعلامية المغرضة والقضاء على الشائعات بشتى صورها، مستثمراً في ذلك التطور التقني الهائل الذى تشهده نظم المعلومات والاتصالات، والتي تعزز قدرته على النفاذ للمواطن العربي وتشكيل سلوكه واتجاهاته.

(*) أشار تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة في المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في هافانا بكوبا في أغسطس عام ١٩٩٠م، بأن معدلات ارتكاب الجرائم في العالم سوف تتزايد بشكل كبير بافتراض ثبات معدلات نمو السكان دون زيادة كبيرة، بحيث يصبح ضعف معدل الجرائم عام ١٩٧٥م، لمزيد من التفصيل راجع محسن عبدالحميد. اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي، الشارقة، مؤتمر مسيرة العمل الأمني العربي، ١٩٩٢م، ص ١٠ وما بعدها.

- إستحداث أنماط جديدة من الإجرام خصوصا تلك التي تعتمد على اختراق النظم المصرفية والائتمانية، وجرائم الحاسبات الآلية، والاتجار في الأعضاء البشرية، والنفايات الذرية وغيرها، وهي أنماط مستحدثة تحتاج الى تكثيف الجهود الإعلامية الأمنية لتبصير المواطنين العرب بأبعاد هذه الجرائم لحماية أنفسهم وأموالهم وأعراضهم من الوقوع فريسة لها(*)

- تزايد الاهتمام الجماهيري سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأمر الذي أدى لتزايد دور الرسالة الإعلامية الأمنية في التأكيد على احترام أجهزة العدالة الجنائية لهذه الحقوق دون أية محاولة للنيل منها أو للحد من أهميتها وضرورتها

٢ ـ المحور الإعلامي

- يلعب الإعلام دوراً أساسياً في حماية المجتمع من صنوف الجريمة والانحراف، من خلال تأثيره على وجدان الجمهور وتشكيل سلوكه واتجاهاته، وقد يتضاءل دوره السلبي في هذا المجال من خلال ما يطلق عليه (التعرض الإنتقائي)، أو (التذكر الانتقائي)، ويعني أن الجمهور

(*) أشار مؤتمر الأمم المتحدة التاسع اي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٩ أبريل إلى ٨ مايو عام ١٩٩٥ م على أن هناك العديد من الأشكال المتزايدة والأنشطة الإجرامية المتعددة للجريمة المنظمة، والتي تشمل الاتجار غير المشروع في المخدرات، وتهريب المهاجرين بطريقة غير مشروعة، وسرقات السيارات، وتهريب المواد والموارد الاستراتيجية، فضلاً عن التنامي السريع في معدل ارتكاب الجرائم الاقتصادية من عصابات الإجرام المنظم التي تشمل بطاقات الإئتمان وتزييفها والتوغل في القطاعات المصرفية والمالية، ونوه المؤتمر بأن التقديرات الأولية لأرباح الإجرام المنظم تبلغ مئات البلايين من الدولارات، راجع وثائق المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، بند (٧) من جدول الأعمال وثيقة (A/Conf. 7/69 / Lo 20 / ZDDS)

ينتقي المواد الإعلامية التى تتوافق مع آرائه واتجاهاته، أي أن شخصية الفرد تؤثر في نوع ودرجة تقبله لمادة الاتصال[1] لذلك فقد أشارت عديد من التجارب إلى أن بعض الأفراد يسهل التأثير عليهم في مواقف دون أخرى وأن البعض الآخر يقاومون كل محاولة للتأثير عليهم[2]، والأمر على هذا النحو يحتاج إلى إنتاج برامج إعلامية أمنية عربية جذابة وعصرية ومشوقة وقادرة على منافسة البرامج المماثلة الوافدة من الخارج.

- أثبتت التجارب أهمية السينما كصناعة كبيرة في المجال الاجتماعي، وقدرتها على التأثير في آراء واتجاهات وسلوك وميول الذوق العام للجمهور، فهي أداة أساسية في التوجيه والتعليم[3] وبخاصة للأطفال وهو الجانب الخطير في التأثير، الذي يدفعهم لمحاكاة وتقليد المواد التي تعرضها السينما، بل قد تؤكد لديهم اتجاهات نفسية هروبية من خلال التأثير عليهم في معتقداتهم واتجاهاتهم نحو الجنس والدين والأخلاق العامة[4].

- أشارت عديد من الدراسات إلى الدور الأساسي للأفلام السينمائية في انحراف النشء والشباب، وقد أشارت دراسة (لجبرائيل رايموند) إلى أن الجانحين يترددون على السينما بشكل أكبر، وأنهم يتأثرون باختيار وسائل

---

(١) فرج، الكامل. *تأثير وسائل الأسس النفسية والاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥م، ص ١٤١.

(٢) مصطفى، فهمي. *مجالات علم النفس*. القاهرة: مكتبة مصر، بدون تاريخ، ص ١٦١.

(٣) منى، الحديدي. «دراسة تحليلية بصورة المرأة في الفيلم المصري». رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٣٥.

(4) Golding Peter. ***The Mass Media***. London: Longman, 1974, p.4.

انحرافهم بما تعرضه السينما من مواد درامية[1]، وأشارت نتائج دراسة أخرى أن ٢٥ ـ ٥٠٪ من أعمال العنف التي يشهدها العالم ترجع إلى التأثير السلبي لمشاهد العنف في السينما والتلفزيون[2] على الرغم من وجود اتجاه يعارض تأثير وسائل الإعلام السلبي على النشء والشباب، بتعظيم الظروف النفسية والاجتماعية للمشاهد والاستعداد الخاص الذي يؤهله لسرعة اكتساب السلوك العنيف أو السلبي إلاّ أن هذا الاتجاه لا ينفي وجود هذا التأثير[3]

لذلك أكد اتجاه وسط أنه لا يمكن إنكار التأثير التبادلي بين السينما ومجالات الأفكار والاتجاهات المعروفة والسلوك، ولكن هذا التأثير يتسم بطابع سيئ أي يتزايد التأثير ويقل بحسب استعداد الفرد وميوله، وهو مايؤكد أن هناك تأثيراً للسينما على السلوك الإنساني لذلك يبرز من هذا الجانب دور السينما في التأثير على السلوك والقيم والمثل العليا، لذلك فإن الأمر يشير إلى أهمية ترشيد السياسة الإعلامية العربية خاصةً فيما يتصل بإنتاجها السينمائي أو استيرادها لأعمال سينمائية من الخارج.

---

(١) إدريس، الكناني *الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على السلوك الإنساني* سلسلة الدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، الرباط، ١٩٨٧م، ص ٥٩

(٢) محسن، محمد *الإنسان حيوان تليفزيوني* القاهرة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م، ص ٣١٦

(٣) قامت وزارة الداخلية البريطانية بدراسة عن أثر السينما في الأحداث باستطلاع آراء ٤٤ ألف أخصائي اجتماعي يهتمون بشئون الأحداث وانتهت إلى أنه لم يثبت قطعياً عدم وجود هذا التأثير، مشيرة إلى أنها علاقة جدلية محل مناقشة، راجع جبرائيل رايموند، السينما وانحراف الأحداث، *المجلة الجنائية القومية*، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: يوليو ١٩٥٨م ص ٣٢ وما بعدها

وعلى غرار موقف السينما، يبدو موقف التلفاز، حيث اختلفت النظريات بشأن حجم تأثير العنف المعروض في التلفاز على السلوك العدواني، فبعضها يؤكد التأثير الإيجابي المباشر[1]، والبعض الآخر ينفي هذه العلاقة[2]، ويظل هناك اتجاه وسط يشير لوجود هذه العلاقة إلاّ أن قوة التأثير تختلف من مشاهد الى إخر وفقاً لميوله واتجاهاته، الى جانب تأثير الأسرة والمدرسة والشارع خصوصاً، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الشباب الأمريكي حين يبلغ ١٨ سنة من عمره يكون قد شاهد ١٨٠٠٠ حادث عنف[3] لذلك فإننا نشير الي دراسة قام بها د. عدلي رضا موضوعها «السلوكيات التي يكتسبها الأطفال من المواد التي تعرض العنف

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع: توفيق يعقوب التلفزيون والمجتمعات الحديثة، مذكرات غير منشورة، قسم الإعلام، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، ١٩٨٨م، ص ٤٩ وقد أشارت دراسة أجريت على مجموعة من الطلبة عام ١٩٥٥م حيث قسمهم الباحث لمجموعتين الأولى عرض لها فيلم عن مباراة ملاكمة عنيفة والثانية تعرضوا لفيلم خال من العنف، فوجد أن طلبة القسم الأول لهم ردود أفعال عدوانية أقل من مجموعة القسم الثاني، وبالتالي أظهر مدى تأثير التليفزيون على سلوك المشاهد وافراغ لطابع العدوانية القسم الثاني، وبالتالي مادة تليفزيونية عنيفة راجع: Ohon. Laraen. ***Violence and Mass Media*** New York: Marper and Row. 1968. p.39.

(٢) ما يؤكد هذا الاتجاه دراسة أجراها الكونجرس الأمريكي بمشاركة ١٢ متخصصاً و ٣٨ باحثاً وانتهى إلى وجود تأثير ضعيف بين البرامج التلفازية وأعمال العنف لدى المشاهدين.

(٣) ونشير في هذا الصدد للدراسة التتبعية التي أجراها ميلافاسكي "Milavasky" لتحديد مدى تأثير برامج العنف على الأطفال من ٦ سنوات إلى ١٨ سنة وتبين أن هناك علاقة تربط بين سلوك الأطفال العدواني وبرامج العنف. راجع:
Aimee, Dorr. ***Television and Children: A Special Medium for a Special Audience.*** London: The Sage Comm Text Series. 1986. P.80.

بالتلفاز»[1] وأظهرت نتائج الدراسة أن التلفاز أكثر الأجهزة المسئولة عن عنف الأطفال، وتبين أن الأفلام الأجنبية أكثر الأفلام الدافعة إلى العنف، وأن الطفل لا يمكنه التمييز بين الصواب والخطأ فيما يعرض أمامه من التلفاز، وقد حددت الدراسة أهم السلوكيات المكتسبة من مشاهدة أفلام العنف فكانت (مرتبة بحسب درجة تأثيرها) العدوانية، استخدام الألفاظ البذيئة، استخدام القوة لتحقيق الهدف، الكذب، عدم طاعة الآباء، الفوضى، عدم احترام القانون، السرقة والخطف، الغش

٣ ـ المحور التنموي:

ـ ارتباط الإعلام الأمني بطبيعة البيئة العربية التي تمارس فيها دوره ورسالته وبخاصة التحديات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية التي يمر بها لذلك فإن المجتمع العربي وهو يمر بمرحلة جديدة من مراحل نمائه وتقدمه وازدهاره يواجه الكثير من التحديات بعضها يتصل بطبيعة الجريمة سواء التقليدية منها أو المستحدثة ـ التى تريد أن تنال من تقدمه وتحد من نشاطه ونمائه، ويظهر الدور البارز للإعلام الأمني في هذه الأونة في قدرته على استجلاء طبيعة العلاقة بين اتجاهات الجريمة في عالمنا العربي من ناحية والآفاق الجديدة لعصر النماء والازدهار الذي تسعى الأمة العربية الى تحقيقه من ناحية أخرى[2]

---

(١) عدلي، رضا «السلوكيات التي يكتسبها الطفل من المواد التي تعرض العنف في التليفزيون» *مجلة بحوث الاتصال*، العدد ١، يوليو ١٩٩٤م، كلية الإعلام، القاهرة، ص ٧ وما بعدها

(٢) ابراهيم، إمام *الإعلام والاتصال بالجماهير* القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص ١٦٩

- الدور المتنامي الذي يلعبه الإعلام الأمني في التنشئة سواء في مجال تبصير وتوعية النشء إلى القواعد الأمنية الواجبة الاتباع مثل آداب المرور واستخدام الطرق وأساليب الوقاية من الحرائق وغيرها أو تبصير أولياء الأمور بهذا الدور ولاشك أن الدول المتقدمة. مثل السويد، قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الإتجاه، الجدير بالدراسة والتحليل وتوظيف دروسة المستفادة وثمار نتائجه لخدمة وطننا العربي الكبير وخصوصاً في مجال التنشئة الإجتماعية[1].

- دور وسائل الإعلام المتزايد في البناء الثقافي للفرد وتأكيد الطابع المميز للأمة العربية والتعبير عن آراء الجماهير واتجاهاتهم تجاه القضايا العامة[2] والتأكيد المستمر على هذه القيم العربية وتدعيمها وترسيخها في وجدان الكافة والتعبير عن الأنماط الثقافية والاجتماعية للامة العربية، والذي يعد أساساً لاغنى عنه لتحقيق الوعى الأمنى والوقاية المجتمع من الجريمة وصور الإنحراف، وخصوصاً في مواجهة قوى التغيير الوافدة من الدول الأخرى.

ثالثاً: ملامح الواقع الراهن للإعلام العربي ودوره في تحقيق الوعي الأمني:

لعلنا من خلال هذا التحليل نشير إلى مجموعة من الحقائق والثوابت في هذا المجال والتي تؤكد مدى اهتمام عالمنا العربي بترسيخ هذا الدور وتأكيد مساراته. وهي في مجملها تبرز الاتجاه العربي نحو تأكيد دور

---

(1) The International Communication for Study of Communication. The New World Information Order. Doc.No. 39 Unesco, Paris, 1978, pp. 42-44.

(١) محمود، عودة. *أساليب الاتصال والتعبير الاجتماعي*. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م، ص ٨٣.

الإعلام الأمني في تحقيق الوعي العربي الأمني ويمكن اجمالها في النقاط الآتية :

١ ـ بذلت الدول العربية على المستوى القطري جهوداً محمودة في توظيف الرسالة الإعلامية بكافة أنواعها لمواجهة القضايا الأمنية وتوعية المواطن العربي، وقد تميزت كل تجربة من هذه التجارب بخصائص محددة تميزها عن تجارب الدول العربية الأخرى والنابعة من اهتماماتها المتباينة بالقضايا الأمنية باختلاف وتشعب أنواعها، ولعلنا في هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أن اهتمامات الدول العربية تركزت أساساً على التوعية من بعض القضايا الأمنية بصفه أساسية وفي مقدمتها مايلي

ـ التوعية المرورية وتبصير المواطنين بأخطار السرعة وآثارها على حوادث الطرق وأهمية الالتزام بقواعد وآداب المرور وغيرها من الغايات الأمنية

ـ التوعية بأضرار المخدرات وسبل مكافحتها وأخطار تعاطيها

ـ نشر أخبار الجرائم وتأكيد قيم (أن الجريمة لا تفيد) و(المجرم لا يفلت من يد العدالة)

ـ الإعلام الوقائي من عديد من الأخطار مثل الحرائق أو مواجهة الكوارث سواء الطبيعية أو الصناعية أو المتخلفة عن الحروب بحسب حاجة كل دولة لهذه التوعية

٢ ـ تعد قضايا المخدرات والتوعية من أخطارها في مقدمة القضايا الأمنية التي نالت قسطاً وفيراً من اهتمام الإعلام على المستوى القطري، وقد أجريت دراسة ميدانية للدول العربية لمتابعة تنفيذ الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (٢١٦) وذلك خلال عامي ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م

وقد كشفت هذه الدراسة عن عديد من الجهود القطرية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة وهي(*):

- حرص الدول العربية على توعية المواطنين بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة المتعلقة بالمخدرات والعقوبات المترتبة على ارتكاب جرائمها وذلك عن طريق الإذاعة والصحافة يليها التلفاز والمطبوعات.
- أكدت غالبية الدول العربية بأن أكثر الوسائل الإعلامية تحقيقاً للنجاح في التوعية الأمنية ومواجهة قضايا المخدرات هي التلفاز في المرتبة الأولى يليه الإذاعة والصحافة والندوات العلمية واللقاءات الدينية، وتمثل مظاهر النجاح في الحد من الطلب على المواد المخدرة وقلة المعروض منها ونشر الوعي في مواجهة هذه الظاهرة.
- تبين أن أكثر المراحل العمرية للبشر حاجة للتوعية في هذا المجال، الشباب ثم يليهم الأطفال.
- تبين أن أكثر القطاعات البشرية من شاغلي المهن حاجة الى توعيتها بأضرار المخدرات هم الطلبة ثم يأتي في المرتبة التالية العمال ثم الحرفيون.

٣- أما بالنسبة للتلفاز فإنه يلاحظ قلة محطات البث التلفازي العربي الذي يحصن المواطن العربي ضد التيارات الوافدة، هذا فضلاً عن قلة البرامج الإعلامية الأمنية بالقياس للبرامج التي تبث من الخارج، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى نسبة البرامج المنتجة عربياً إلى تلك التى يتم

(*) أعد المكتب العربي للإعلام الأمني هذه الدراسة من خلال طرح استبيانة على رؤساء شعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٩٤م، وقد استجابت ١٦ دولة عربية بالرد عليها بنسبة (٧٢,٧٪) من مجموع الدول العربية.

استيرادها، (فالبرامج الترفيهية تحتل المرتبة الأولى في إرسال التليفزيون العربي بحجم ١٦٣٩٥ ساعة سنوياً لكل التليفزيونات العربية، تليها البرامج الإخبارية بحجم ١٦٣٩٥ ساعة سنوياً، والبرامج التربوية ٣٤٩٩ ساعة سنوياً، والبرامج الدينية ٢١٣٦ ساعة سنوياً، وهو ما يوضح أن هذا التوزيع للبرامج من حيث نوعيتها وتصنيفها غير متكافئ - هذا فضلاً عن أن التليفزيونات العربية تستورد ما بين ٤٠ و٦٠٪ من برامجها من الخارج[١]

٤ - تعتبر الإذاعة من أكثر وسائل الاتصال تأثيراً في الجماهير، وتعتبر الإذاعة الجزائرية أول إذاعة عربية تبث إرسالها عام ١٩٢٥م، ثم انتشرت الإذاعات العربية والتي أغلبها تابعة للدول العربية، عدا بعض الإذاعات التجارية المحلية مثل (إذاعة المتوسط الدولية) في المغرب، لذلك فإن عالمنا العربي في حاجة لمزيد من الإذاعات المحلية ذات الإهتمام بالتوعية الأمنية[٢]

٥ - قلة عدد وكالات الأنباء بصفه عامة، ذات الإهتمام بالتوعية الأمنية بصفه خاصة - قياساً لأعدادها في الخارج - والتي يمكن أن تقوم بدورها بطاقة إنتاجية مناسبة في مجال التوعية الأمنية ولعل ذلك ما دعا وكالات الإعلام العربية للجوء لوكالات الإعلام الأجنبية لاستقاء معلوماتها

---

(١) راجع محمد نصر مهنا *الإعلام العربي في عالم متغير* مرجع سبق ذكره، ص ٧٥ وما بعدها نقلاً عن جميل مطر وعلي الدين هلال النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٦ - ١١١

(٢) راجع محمد نصر مهنا *الإعلام العربي في عالم متغير* نفس المرجع، ص ٧٤ وما بعدها، وراجع أيضاً محمد خالد الأزعر اتحاد المغرب العربي، قضية استكمال الهياكل، العدد ٨، ١٩٩٢م، ص ٢١٨ ٢٣٥

والأنباء العالمية والعربية أيضاً، هذا فضلاً عن ضعف موارد هذه الوكالات وقد ترتب على ذلك نتائج في غاية الأهمية في مقدمتها تزايد الاعتماد عليها في وكالات الأنباء العربية على الأجنبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان التدفق الإعلامى قد لا يكون في بعض الأحيان - محايداً بل قد يميل الى تغليب الاتجاهات التي تنتسب إليها وكالات الإعلام، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مراعاة العادات والتقاليد والقيم العربية[1].

٦ - ضعف البنية الأساسية للإعلام الأمني العربي نتيجة عدم وجود كيانات إدارية أمنية مسئولة عن الإعلام، والاكتفاء بإسناد هذه المسئولية إلى إدارات العلاقات العامة والإنسانية بوزارات الداخلية العربية دون تخصيص إدارة مستقلة على مستوى إداري مناسب تقوم بهذا الدور، أو وجودها مع عدم تزويدها بالمقومات اللازمة لآداء دورها سواء بالعناصر البشرية أوالإمكانات المادية أوالنظم الإدارية والتنظيمية الكفيلة بدفعها لأداء دورها المنشود.

ومما يجدر بنا الإشارة إليه في هذا المجال نتائج التجربة المصرية التي قامت باستحداث إدارة عامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية من خلال فلسفة واضحة المعالم تعتمد على تأصيل الانتماء الوطني، وتحقيق الأمن الإعلامي بمعنى انسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطنين والتفاعل الخلاق مع الرأي العام والانفتاح الواعي على العالم الخارجي، وتوفير الكوادر الإعلامية والتقنيات المعلوماتية، وآليات قياس الرأي العام وتدعيم

---

(١) محمد، نصر مهنا. *الإعلام العربي*. مرجع سابق، ص ٧١ وما بعدها.

صوف المشاركة الشعبية والاتصال الجماهيري[1]، وقد أمكن لهذه التجربة أن تحقق الكثير من النتائج الإيجابية وأن تدعم جهود الأجهزة الأمنية وأن تحسر موجة الإرهاب والعنف وتصل إلى مستوى متقدم للتعاون بين الشرطة والجمهور.

رابعاً: تصدي الإعلام العربي لقضايا التوعية الأمنية.

حرص مجلس وزراء الإعلام العرب على التأكيد على أهمية معالجة قضايا المجتمع العربي المصيرية ومنها قضايا التوعية الأمنية، ولذلك فقد جاءت أهداف المجلس الواردة في ديباجة نظامه الأساسي إيمانا من وزراء الإعلام العرب بضرورة تنسيق الجهود العربية في ميدان الإعلام العربي بما يهدف إلى خدمة القضايا المصيرية التي تواجه الأمة العربية ومنها بالطبع القضايا الأمنية، حيث نصت على الأهداف التالية

١ ـ خدمة قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

٢ توثيق التعاون الإعلامي بين الدول الأعضاء وتحقيق التكامل بين إمكانيات الإعلام العربي في شتى ميادينه، العمل على مواكبة التطور العالمي في مجال الاتصال والمعلومات

٣ـ الارتقاء بالإعلام العربي في كافة مجالاته لتمكينه من استقطاب المواطن العربي إلى ثقافته العربية والإسلامية في مواجهته التأثير السلبي الذي يحدثه الإعلام الصهيوني والمعادي للأمة العربية

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع، التجربة المصرية في الإعلام الأمني، القاهرة قطاع الإعلام والعلاقات، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية المصرية، ورقة عمل طرحت في مؤتمر وزراء الداخلية العربي، يناير ١٩٩٧م، ص ٦ وما بعدها

وجاءت اختصاصات المجلس في مادتها الرابعة على أنه (يقوم المجلس بالأعمال والمهام التي تحقق بلوغ الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة، وعلى الأخص مايلي :

١ ـ وضع الاستراتيجيات والخطط الإعلامية ومتابعة تنفيذها وتطويرها وفق الأهداف القومية

٢ ـ دعم المؤسسات والأنشطة الإعلامية العربية المشتركة بما يخدم الأهداف المحددة في هذا النظام.

٣ ـ تشجيع تبادل وتدفق المواد الإعلامية بين الدول الأعضاء، وبينها وبين دول العالم.

٤ ـ دراسة وتحليل الظواهر والاتجاهات الإعلامية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الرأي العام العربي، والحضارة والثقافة والإعلام العربي.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن مجلس وزراء الإعلام العرب قد اهتم اهتماماً بالغاً بالتوعية من أخطار وأضرار الإرهاب والتطرف، وبدراسة نتائج اجتماعات وزراء الإعلام العرب تبين أنه قد أصدر قراراً في مجلسه العادي رقم (٢٦) المنعقد في القاهرة خلال يومي ٧ ـ ٨ يوليو ١٩٩٣م، باعتماد تقرير لجنة الخبراء والإعلاميين حول دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة الإرهاب والتطرف، وقد حرص على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مجالس وزراء الإعلام العرب منذ دور انعقاده العادي (٢٧) المنعقد في القاهرة الفترة من ١٣ ـ ١٤ يوليو ١٩٩٤م، حيث أقر وضع آليات ومقترحات برامجية لتهتدى بها أجهزة الإعلام العربية في تصديها لظاهرة الإرهاب والتطرف، والتي شملت عدة مجالات منها مايلي :

١ ـ توعية الرأي العام العربي بخطورة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

٢ ـ الاهتمام ببرامج الطفولة والمرأة والأسرة لإلقاء الضوء على مسئولية الأسرة في رعاية النسء وفق مبادئ الدين السمحة

٣ ـ الاهتمام ببرامج الشباب واستحداث برامج جديدة في هذا المجال

٤ ـ التوعية الدينية السليمة

٥ ـ التوعية الاقتصادية لتبصير الجمهور بخطط التنمية ومشروعاتها، والإسهام الجاد في إنجاحها، ودراسة المشكلات الاقتصادية وتقديم حلول عملية وعلمية لها

٦ ـ ملاحظة سلوك الإرهاب والتطرف وإبراز جرائمه

٧ ـ التوسع في تقديم برامج التنوير الفكري والثقافي وغيرها في المجالات الإعلامية المختلفة، وعلى الرغم من هذا الاهتمام الجم بقضية الإرهاب والتطرف إلا أن الأمر يحتاج الى اهتمام بقضايا أمنية أخرى عميقة الأثر في مسيرة أمتنا العربية وتحتاج لاتفاق المفاهيم الإعلامية العربية تجاهها

خامساً: مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب لدعم دور الإعلام الأمني في مجال توعية المواطن العربي

حرص مجلس ورراء الداخلية العرب، ومنذ سن نظامه الأساسي في شهر سبتمبر عام ١٩٨٢م على إبراز الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه الرسالة الإعلامية في تحقيق غايات التوعية الأمنية، وقد تجسد ذلك واضحاً فيما يلي.

١ ـ إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني:

إدراكاً من مجلس وزراء الداخلية العرب لأهمية وجود كيان تنظيمي متخصص في مجال الإعلام الأمني يساند جهود الأجهزة الأمنية ويدفع خطاها لتحقيق غاياتهم المختلفة فقد أصدر في دورته العاشرة التي عقدت في تونس خلال الفترة من ٤ ـ ٥ يناير عام ١٩٩٣م قراره رقم ٢٠٥ بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني ومقره القاهرة ويختص بما يلي:

أ ـ العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الإعلامية الأمنية في الدول الأعضاء لمواجهة الجرائم

ب ـ إعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية تستهدي بها الدول الأعضاء في وضع خطة مماثلة وتطوير هذه الخطة في ضوء المستجدات اللاحقة.

جـ ـ التعريف بأنشطة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى، وقد أمكن تحقيق عديد من الإنجازات في هذا السياق خلال السنوات الماضية تتمثل فيما يلي:

- إنتاج ثمانية أفلام تلفازية إعلامية في المجالات الأمنية المختلفة.
- إنتاج أغنيتين لتوعية الطفل العربي ضد أضرار المخدرات والتوعية بقواعد المرور
- طباعة كتيبين يخاطبان الطفل العربي، وآخر عن الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وعدد من الملصقات التي تبرز دور الشرطة وتؤكد مجالات التوعية الأمنية المختلفة، فضلاً عن كتيب يتحدث عن إنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب.
- إعداد الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة في مجال الإعلام الأمني

- المشاركة في المناسبات الأمنية المحلية مثل اليوم العالمي لمكافحة المخدرات
- نشر المقالات والموضوعات المتخصصة في الدوريات السرطية العربية والصحف المختلفة
- الإسهام بمساهمة مثمرة في عقد المؤتمر العربي الأول لمسئولي الإعلام الأمني الذي عقد في إطار سياط الأمانة العامة للمجلس
- متابعة تنفيذ مايصدر عن الندوات والمؤتمرات التي تعقد في إطار عمل الأمانة العامة للمجلس من توصيات وقرارات ذات طابع إعلامي

٢ ـ تشكيل لجنة إعلامية دائمة:

اللجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني، وتشكيل اللجنة من سبع دول عربية وتتولى دراسة كافة المسائل ذات الطابع الإعلامي الأمني

٣ ـ المشاركة في تنظيم مؤتمر لمسئولي الإعلام العرب.

ينعقد كل عامين بمشاركة الدول العربية ويتولى طرح محصلة تجارب الدول والدروس المستفادة في مجال التوعية الأمنية، وبحث سبل دعم التعاون العربي في هذا المجال، وقد عقد المؤتمر الأول خلال الفترة من ٤ - ٦ / ٩/ ١٩٩٥م بتونس الشقيق وسوف يعقد ـ بإذن الله ـ المؤتمر الثاني في القاهرة

٤ ـ إقرار الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة:

وانطلاقاً من الإدراك الكامل لأهمية الإعلام ودوره على الصعيد

العربي في مجال مكافحة الجريمة فقد أقر مجلس وزراء الداخلية في يناير عام ١٩٩٦م الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، والتي تجسدت في العمل على ترسيخ القناعة بأبعاد مسئولية المجتمع ككل عن الوقاية من الجريمة وتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية والإعلامية تحصيناً للمجتمع العربي ضد الجريمة من خلال تعميق القيم الأخلاقية والتربوية، والمساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من شرور الجريمة والتيارات الفكرية المنحرفة ونشر الوعي الأمني بين المواطنين، وتوعية الجمهور بوسائل المنع وطرق الوقاية وسبل العلاج وتبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من مخاطر الجريمة والانحراف.

كما أشارت الاستراتيجية الى عدد من المقومات في مقدمتها ضرورة وضع ميثاق شرف للإعلام العربي موضع التنفيذ في مختلف المضامين التي تحدد المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها لتقدير مدى صلاحية الأنشطة والبرامج المسموح بنشرها.

كما قامت الاستراتيجية المقترحة بطرح عدد من البرامج من شأنها تحقيق غاياتها النهائية، وقد أشارت في البند (٢) على صعيد توظيف الإعلام الأمني، الى وضع الخطط الإعلامية الأمنية التي تساند جهود الأجهزة الأمنية العربية الرامية إلى الوقاية من الجريمة والتصدي لها.

وقد أشارت أيضاً آليات العمل إلى أهمية عقد لقاء مرة كل سنتين لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني في الدول العربية لتنمية وتوثيق التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء بما يضمن نجاح الرسالة الإعلامية الأمنية وتحقيق الأهداف المرجوة وتشجيع عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي

تهتم بهذا الموضوع الحيوي وإيجاد السبل المناسبة لتدعيم الرسالة الإعلامية وتوجيهها لمواجهة التصدي للجريمة

٥ ـ الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات.

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب خطة إعلامية عربية موحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات، وذلك بموجب قراره رقم (٢١٦) الصادر بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٤م والتي تهدف إلى تحقيق حماية وتحصين جميع فئات المجتمع العربي ضد المخدرات وتوعية المتورطين بقضايا المخدرات وتشجيعهم على التخلص من هذه الآفة، وعودتهم إلى المجتمع أعضاء صالحين، وتضمنت أيضاً الخطة أساليب ووسائل التنفيذ على المستوى الوطني والعربي الشامل، محددة مدتها بعامين قابلة للتجديد وقد تم متابعة أعمالها من خلال استبيانة وزعت على الدول الأعضاء

٦ ـ إعداد مجموعة من خطط التوعية الأمنية في الحالات المختلفة لتؤكد الدور الإعلامي بين الدول الأعضاء وهي .

أ ـ خطة نموذجية للتعاون مع الأجهزة الإعلامية العربية لتوعية الجمهور بالحماية الذاتية من مخاطر الكوارث وكيفية مواجهتها وسبل معالجتها

ب ـ خطة عربية موحدة للتوعية المرورية

جـ ـ خطة مشاركة المواطنين المتطوعين في مسئوليات الأمن وتوعيتهم بمخاطر الجريمة والاحتياجات الذاتية الواجبة الاتباع

٧ ـ التأكيد على دور العمل الإعلامي العربي المشترك عند رسم الاستراتيجيات والخطط الأمنية العربية :

ومنها الاستراتيجية الأمنية العربية التى أقرت عام ١٩٨٣م،

والاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية التي أقرت عام ١٩٨٦م، ومشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والذي أعد من قبل فريق عمل شكله أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب والذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٩-٣٠/ ٧/ ١٩٩٦م.

٨ ـ إعداد الدليل العربي النموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة:

تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في تونس ـ خلال الفترة من ٤ ـ ٦ يناير عام ١٩٩٦م. والتى تم فيها اعتماد توصيات المؤتمر العربي الأول لمسئولي الإعلام الأمني بالدول العربية، حيث تضمنت التوصية (ثانياً) فقرة (ب) إعداد دليل عربي نموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، يتناول مختلف المجالات والميادين الأمنية، وذلك للاسترشاد به من قبل أجهزة الإعلام الأمني في الدول أعضاء المجلس.

وقد عكف المكتب العربي للإعلام الأمني على إعداد هذا الدليل الذي شمل ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

القسم الأول ـ التوعية في مجال المرور

القسم الثاني ـ التوعية في مجال الدفاع المدني.

القسم الثالث ـ التوعية لوقاية المواطن العربي من الوقوع ضحية للجريمة والذي شمل في مجال الأمن الجنائي، التوعية من جرائم القتل والخطف والنصب والاحتيال وسرقة المساكن والمتاجر والمركبات وجريمة النشل، بالإضافة إلي إرشادات عامة للسلامة الشخصية. أما في مجال الأمن الاجتماعي فقد شمل التوعية من أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية

وإرشادات لوقاية الأحداث من الانحراف، أما في مجال الأمن الاقتصادي فقد تناول التوعية من تزييف العملة، وإرشادات لحماية البيئة من التلوث

ويعرض هذا الدليل على جدول أعمال اللجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني ويمكن في حالة إقرارها تعميمه على الدول العربية للاسترشاد به وطبعه في صورة دليل إعلامي دوري

سادساً: آفاق جديدة لتفعيل رسالة الإعلام الأمني العربي لتحقيق الوعي من أضرار الجريمة:

إن الإدراك الكامل بأهمية رسالة الإعلام الأمني العربي، يدفعنا إلى ضرورة ترشيد هذه الرسالة وإحكام وضبط حركتها تحقيقاً للوعي الأمني المنشود، ولعلنا في هذ الصدد نشير إلى مجموعة من التحديات التي تصادف مسيرة الإعلام العربي وتؤثر بطريقة أو بأخرى على الوعي الأمني العربي ثم نعقب ذلك ببيان مقترحات تفعيل دور رسالة الإعلام الأمي العربي في مجال توعية المواطن العربي

١ ـ التحديات المعاصرة التي تواجه رسالة الإعلام الأمني العربي

وحقيقة الأمر فإن الرسالة الإعلامية العربية تواجه العديد من التحديات المعاصرة والتي تتجسد فيما يلي

أ ـ السيطرة الإعلامية الغربية على الرسائل الإعلامية بصفة عامة والبث المباشر التلفازي والإذاعي والصحفي بصفة خاصة نتيجة توظيف التطور التقني المذهل في وسائل الاتصال والمعلومات لخدمة أيديولوجيات واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، في وقت تقف الدول

العربية ـ كمنطقة نامية ـ على محاولة اللحاق بهذا الركب بخطوات واسعة، ويطلق البعض على هذه المشكلة «عدم التوازن الإعلامي»[1].

ب ـ التطور التقني السريع في أساليب ووسائل الإتصال باستخدام الأقمار الصناعية ومحطات استقبال البث الفضائي، بل تسارعت عجلة التطور باختراع أجهزة الاستقبال الفضائية «Dishes» التي تقوم باستقبال البث الفضائي المباشر دون المرور بالمحطات الفضائية الأرضية، ووصل الآن إلى حد إيجاد أجهزة استقبال فضائية مباشرة دون حاجة لأطباق هوائية، وهو النظام المعروف باسم «Built-in-dishes».

ولم يقتصر هذا التطور التقني على البث المباشر التلفازي بل امتد لينال عديداً من الرسائل الإعلامية الأخرى مثل السينما والمسرح والفيديو والصحافة وغيرها[2].

ج ـ ثورة المعلومات والبعض يصفها «حرب المعلومات والمعلوماتية «Informaties»» والتسابق الرهيب بين الدول في هذا المجال الذي أصبح يمثل رصيداً ثميناً لكل دولة تملك قدراً أوفر من المعلومات. وقد ساعد على إحداث هذه الثورة الحاسبات الآلية وانتشار قواعد ومراكز المعلومات مثل الميكروفيلم والميكروفيش، وقد تم توظيف هذه الطاقات الهائلة الجديدة لخدمة الغايات والمرامي الإعلامية المختلفة التي أضحت تحصل على المعلومات بسهولة وسرعة ويسر ودقة، وبالتالي تحليلها وبثها مباشرة عبر القنوات الفضائية لتجوب العالم أجمع ولذلك انتشر مايطلق عليه أن العالم أصبح قرية كونية صغيرة[3].

---

(١) محمد، نصر مهنا. *الإعلام العربي في عالم متغير*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧م، ص ٧١ ومابعدها.

(٢) عبدالمجيد، شكري. *الاتصال الإعلامي والتنمية. آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد*. القاهرة: العربي للنشر، ١٩٩٥م، ص ١١.

(٣) نفس المرجع، ص ١٢ ومابعدها.

د ـ طموحات الإنسان العربي باعتباره الغاية النهائية للإعلام الأمني إن الإعلام الأمني العربي بكافة ما يحمله من ثنايا رسالته من فلسفة وفكر وتخطيط وتنفيذ يسعى في غاياته النهائية للمواطن العربي في كل مكان، سواء بإكسابه المعرفة الكاملة عن واقع الحالة الأمنية وما يحيط بها من متغيرات، ويتطلع إلى تغيير اتجاهاته وسلوكياته تغييراً مرغوباً من الناحية الآمنية سواء بتبصيره بأساليب الوقاية من الجريمة من ناحية، أو بشحذ همته للتعاون مع الأجهزة الأمنية في عمليات المكافحة والتصدي لكافة صور الانحراف

واذا كان الإنسان العربي هو الغاية النهائية للإعلام الأمني فإن ذلك يلقي عبئاً عظيماً على كاهل القائمين بالعمل الإعلامي الأمني الذين يدركون أن الرسالة الإعلامية يجب أن تكون مشوقة جذابة تتوافق مع ميول واتجاهات المشاهد العربي حتى يمكنها جذب أكبر عدد من المواطنين واحداث التفاعل المقصود منها وبالتالي فإن البرامج الإعلامية بكافة أنواعها يجب أن تكون مدروسة دراسة متعمقة تخطط للآثار الواجب إحداثها ويتم تقييمها أولاً بأول لتقويم مسيرتها

هـ ـ ضروريات الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية الأمنية المنشودة إن العصر الراهن ـ بكل ما يشهده من منافسة إعلامية عظيمة الأثر ـ يستخدم فيها أحدث تقنيات واختراعات العلم من خلال الأقمار الصناعية والقنوات الاتصالية وشبكات المعلومات مثل الانترنت وغيرها وتسارع الأحداث الأمنية وازدياد سرعة عجلة المتغيرات البيئية والتي تنعكس على جوانب الحياة الأمنية المختلفة كلها عوامل تفرض على الرسالة الإعلامية أن تطل بأقصى درجات المصداقية على الجمهور وهي درجة لاتتحقق إلا من خلال توافر عديد من المقومات الأساسية منها الصدق، والدقة، وعدم التهويل أو التهوين أو الاستهانة بعقول

المشاهدين أو القراء، ومن خلال العرض العلمي الجيد والدقيق، ومراعاة القيم والعادات والتقاليد وغيرها[1].

٢ ـ مقترحات تفعيل رسالة الإعلام الأمني العربي للتوعية من أضرار الجريمة والانحراف :

وتتجسد أهم مقترحات تفعيل هذا الدور فيما يلي :

أ ـ ضرورة تعميق دور الإعلام الأمني على المستوى القطري وتوظيفه لخدمة التوعية الأمنية للقضايا الملحة ذات الطابع الأمني التي تؤثر على مسيرة عالمنا العربي وتسعى للنيل من نمائه وخصوصاً تلك الظواهر الإجرامية التي باتت تهدد مجتمعاتنا العربية مثل ظاهرة انحراف الأحداث. والجرائم المصرفية والائتمان في ظل عصر اعتمد اعتماداً كبيراً على هذه النظم المستحدثة في التعامل مع البنوك والمصارف لبناء وتسيير المشروعات وترويجها. والجرائم المستحدثة الأخرى مثل جرائم الحاسبات الآلية والاتجار في الأعضاء البشرية والنفايات الذرية والأسلحة بطريقة غير شرعية. أيضاً جرائم الاعتداء على البيئة بكافة أشكالها والتي باتت تهدد المحميات الطبيعية ومظاهر الحياة الاجتماعية وتصيب مظاهر الحياة بقدر عظيم من التلوث البيئي الذي ينال من صحة الإنسان وقدرته العقلية والذهنية وغيرها.

ب ـ أهمية الحرص على أن يكون الإعلام الأمني العربي إعلاماً واقعياً معايشاً للقضايا الأمنية التي تهم رجل الشارع العربي ومتوافقاً مع آمال الجماهير العربية وتطلعاتها.

---

(١) عبدالمجيد، شكري. المرجع السابق، ص ٨١ ومابعدها.

ج ـ ضرورة تحصين المجتمعات العربية من خلال تعميق قيم الدين الإسلامي الحنيف في نفس المواطن العربي باعتباره الركيزة الأساسية لبناء مجتمع آمن خال من صور الانحراف

د ـ تعميق مفاهيم القيم والتقاليد الاجتماعية العربية الأصيلة مثل قيمة التكافل والتكاتف والتعاون والتسامح في وجدان المجتمع العربي إيماناً بأهميتها وقيمها في مواجهة الجريمة وتقويض صور الانحراف

هـ ـ رغم الإيمان بقيمة الرسائل الإعلامية العربية التي تم بثها لتوعية المواطن العربي لمواجهة عدد من القضايا الأمنية الهامة، وفي مقدمتها التوعية من أضرار المخدرات والالتزام بقواعد وآداب المرور والوقاية من أخطار الحرائق وغيرها، إلا أن الأمر يتطلب ضرورة الارتقاء بالإنتاج الإعلامي ومستوى الرسائل الإعلامية في هذا الاتجاه ولعل أول أساليب تفعيل هذا الإنتاج والارتقاء بمستواه إنشاء صندوق عربي تخصص موارده للصرف على هذا الإنتاج وكفالة كافة مقوماته الأساسية

ونود في هذا الصدد أن نشير إلى ما أظهرته الدراسة الميدانية لمتابعة الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات من رغبة الدول العربية في إنشاء صندوق دعم برامج التوعية من أضرار المخدرات، على أن يتم تمويله من خلال المساعدات والتبرعات(*)

و ـ أهمية تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن العربي والمجتمعات العربية، وتعميق إيمانهم بالمصالح المستركة التي تربط أبناء الأمة العربية والتي تستقي روافدها من تلاقي الإرادات العربية عبر تاريخ طويل يضرب

(*) راجع التقرير النهائي لمتابعة الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات، المكتب العربي للإعلام الأمني، القاهرة، مارس ١٩٩٦م

بجذوره في أعماق التاريخ، وإبراز الصورة المنشودة للشخصية العربية بخصائصها المتعارف عليها.

ز ـ ضرورة الاتجاه نحو تكامل الرسائل الإعلامية لخدمة قضايا توعية المواطن العربي: يحفل هذا العصر بعديد من أنواع الرسائل الإعلامية بعضها مقروء مثل الصحف والمجلات والنشرات وبعضها مسموع مثل المحاضرات والمذياع واللقاءات وأشرطة الكاسيت وغيرها وبعضها مرئي مثل التلفاز والصور والسينما والمسرح وغيرها... ولا شك أن كل وسيلة من وسائل الإعلام لها خصوصية تحقق من خلالها قدراً من المنفعة وتخاطب شريحة من شرائح الأفراد في المجتمع، الذي يتعرض كل فرد فيه إلى عديد من الوسائل الاتصالية الإعلامية ليشكل اتجاهاته وميوله وآراءه، ويكتسب من خلالها معارفه وعلومه بل وتعين على تنمية مهاراته وقدراته وملكاته.

لذلك فإن الإعلام الأمني العربي لا يجب أن ينطلق من وسيلة محددة أو وسيلة معينة دون سواها بل يجب عليه أن ينطلق من خلال كافة الوسائل الإعلامية مجتمعة ويربطها برباط فكري واحد تحقيقاً لغايات محددة، وعلى ذلك كان اهتمام الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد استراتيجية إعلامية عربية يتم من خلالها تحقيق غايات أمنية محددة.

ح ـ العمل على التوسع في إنتاج برامج إعلامية أمنية مشتركة لتسهم في تحقيق الوعي الأمني للمواطن العربي، وتؤكد مشاعر الثقة والطمأنينة في قدرة الأجهزة الأمنية على التصدي للجريمة وكافة صور الانحراف.

ط ـ السعي لتطوير أشكال الرسالة الإعلامية الأمنية التي تخاطب المواطن العربي وتبصره بحقيقة دوره وأبعاده في مساندة الأجهزة الأمنية تحقيقاً

للسكينة في المجتمع ، وتعميقاً لمفاهيم المسئولية الاجتماعية في تحقيق الأمن والطمأنينة في المجتمع

ى ـ تنظيم حملات توعية عربية ضد أشكال الجريمة وصنوف الإنحراف والتوعية بالأساليب المناسبة للوقاية من الجريمة وحماية النفس والممتلكات وشحذ همم الأفراد للتعاون الفعال مع أجهزة الشرطة تحقيقاً لأمن المجتمع

ك ـ التوسع في إعداد دراسات قياس اتجاهات الرأي العام لتقييم جهود التوعية المبذولة وترشيدها تحقيقاً للغايات والمرامي المنشودة

ل ـ إعداد الكوادر الأمنية المتميزة القادرة على القيام برسالتها في مجال التوعية الأمنية بأشكال عصرية مشوقة وجذابة قادرة على تحقيق غاياتها المنشودة

م ـ التوسع في عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات بين الجمهور والأجهزة الأمنية المختصة سواء على الصعيد الوطني أو العربي بقصد تلافي الأفكار والمفاهيم وتبصير الجمهور بواجباته وأبعاد رسالته الأمنية

س ـ التأكيد على الدور المتنامي للمسرح والسينما في معالجة القضايا الأمنية وزيادة الوعى الأمني لدى المواطن العربي ، والعمل على إعداد إنتاج إعلامي متميز في هذا المجال

ع ـ صياغة ميثاق شرف أمني إعلامي يضع المحددات الأخلاقية والقيمية الواجب الالتزام بها من قبل جميع القائمين على العمل الإعلامي لتوعية وتبصير الجمهور أمنياً والابتعاد عن كل ما من شأنه الإضرار بهذه الأهداف أو عدم تحقيقها

ف ـ إعداد دراسة متخصصة تهدف إلى تحديد المشكلات الواقعية في عالمنا العربي والتي قد تحد من قدرة الإعلام الأمني على الوصول للمستوى

المناسب من الوعى الأمني لدى المواطن العربي، على أن يشارك فيها متخصصون من رجال الإعلام وعلماء النفس والاجتماع والقائمون على الإعلام الأمني في الدول العربية، واقتراح بعض الأساليب التي من شأنها ريادة الوعي الأمني العربي.

ص ـ عقد دورات تدريبية متخصصة تهدف إلى إكساب رجال الإعلام والأمن المتخصصين بالمعرفة المتكاملة لأساليب نشر الوعي الأمني وتفعيل دوره وتعميق غاياته في نفوس البشر وتنمية مهاراتهم وخلق منظومة عمل متكاملة تضمن تحقيق أعلى قدر ممكن من الوعي الأمني للمواطن العربي.

ق ـ توسيع المساحة المخصصة للإعلام والتوعية الأمنية سواء في الصحافة أو الإعلام مع ضرورة النظر في منح هذه الغايات اهتماماً أكبر من الوكالات الإعلامية العربية والمحطات الفضائية العربية وغيرها، ومحاولة تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وختاماً في نهاية هذا العرض الذي حرصنا فيه على محاولة رصد واقعنا الإعلامي المعاصر في العالم العربي، وإبراز إنجازاته على نحو تعميق الجهود المبذولة للتوعية الأمنية للمواطن العربي، وطرح بعض التوصيات التي بذلت والتي من شأنها تفعيل هذا الدور وريادة كفاءته.

فإننا نود أن نؤكد أن التوعية الأمنية هي مسئولية جماعية يشارك في صياغتها وتأصيلها في نفوس الجماهير عديد من الأجهزة الرسمية والأهلية، وأن غايات التوعية لن تتحقق بالمستوى المنشود إلاَّ من خلال تكاتف جهود هذه الأجهزة وتعاونها وإدراك أبعاد مسئوليتها. . . . . وإن آخر دعوانا : «أن الحمد لله رب العالمين»

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

١ ـ الأمم المتحدة وثائق المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، بند (٧) من جدول الأعمال، وثيقة «CONF. 7/69/ /A Lo 20/ZDDS»

٢ ـ إمام، إبراهيم **الإعلام والاتصال بالجماهير** الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م

٣ ـ الحديدي، منى «دراسة تحليلية لصورة المرأة في الفيلم المصري» **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، القاهرة كلية الإعلام، ١٩٧٧م

٤ ـ رايموند، جبرائيل «السينما وانحراف الأحداث» **المجلة الجنائية القومية**، العدد الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، يوليو ١٩٥٨م

٥ ـ رشوان، حسين عبدالحميد **العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع** الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣م

٦ ـ رضا، عدلي «السلوكيات التي يكتسبها الطفل من المواد التي تعرض العنف في التلفزيون» **مجلة بحوث الإتصال**، العدد ١١، القاهرة، كلية الإعلام، يوليو ١٩٩٤م

٧ ـ شكري، عبدالمجيد **الاتصال الإعلامي والتنمية آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد** القاهرة العربي للنشر، ١٩٩٥م

٨ ـ عبدالحميد، محسن **اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي**. الشارقة مؤتمر مسيرة العمل الأمني العربي، ١٩٩٢م

٩ ـ عبدالله، عماد حسين. **الإعلام الأمني وتحديات القرن الحادي والعشرين**. مذكرات غير منشورة، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٠ ـ العبد، عاطف حمدي. **الاتصال والرأي العام**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣م.
١١ ـ عودة، محمود. **أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م.
١٢ ـ الكامل، فرج. **تأثير وسائل الاتصال، الأسس النفسية والاجتماعية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥م.
١٣ ـ فهمي، مصطفى. **مجالات علم النفس**. القاهرة: مكتبة مصر، بدون تاريخ.
١٤ ـ الكناني، إدريس. **الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على السلوك الإنساني**. سلسلة الدفاع الاجتماعي. الرباط: المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ١٩٨٧م.
١٥ ـ اللهيب، أحمد. **المتطلبات الأساسية للإعلام الإسلامي ومميزاتها**. الندوة العلمية الثالثة عن المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٦هـ.
١٦ ـ مصالحه، محمد. **خصائص الإعلام العربي المعاصر**. بحث في ندوة المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٦هـ.
١٧ ـ المعلا، محمد خليفة. **الإعلام الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة**. بحث مقدم في ندوة الشرطة والمجتمع، ١٦ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٥م، أبوظبي.

١٨ ـ مهنى، محمد نصر **الإعلام العربي في عالم متغير** الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧م

١٩ ـ النقره، التهامي **دور الإعلام الأمني وأبعاده في مسيرة الأمن** (بحث) الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٢م

٢٠ ـ وزارة الداخلية المصرية، مركز الإعلام الأمني، قطاع الإعلام والعلاقات ورقة عمل طرحت على مؤتمر وزراء الداخلية العرب، يناير ١٩٩٧م

٢١ ـ يعقوب، توفيق **التلفزيون والمجتمعات الحديثة** مذكرات غير منشورة، العين، قسم الإعلام، جامعة الإمارات، ١٩٨٨م

ثانياً المراجع الأجنبية

1 - Aimmee, Dorr. ***Television and Children: A Special Media for a Special Audience***. London: The Sage Comm Text Series, 1986.

2 Ohon, Laraen. ***Violence and Media***. New York: Marper and Row, 1968.

3 - ***The International Communication for Study of Communication***. Paris, 1978.

4 Wilbur, Schramm & Donald Roberts. (eds.). ***The Process and Effects of Mass communication***. Chicago: University of Illinios Press, 1971.

المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني

د. أحمد بن سيف الدين

قسم الإعلام - كلية الدعوة والإعلام

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني

مقدمـــة:

إن الأمن مطلب ضروري لاستمرار الحياة الإنسانية ونمائها وتحقيق الخير لها وهو يعني طمأنينة النفس ورضاها وتحقيق سلامتها ونجاتها في الدنيا والآخرة

ولقد وجد الأمن مع الإنسان منذ أن خلقه اللّه تبارك وتعالى حيث أودع فيه غريزة البقاء ومكنه من الوسائل التي يحافظ بها على نفسه وممتلكاته من الفناء والفوضى والهلاك، وجعل الأمن جزاء مترتباً على اتباع المنهج الراشد المؤدي إلى سعادة الدنيا والآخرة

والأمن الذي نقصده هو الأمن الشامل الذي يوفر لنفس الإنسان الطمأنينة، ولبدنه السلامة، ولروحه الرضا والنجاة، ولطاقاته المبدعة الإنطلاق نحو تحقيق خيره وسعادته، ولمجتمعه التكامل والتعاون والتراحم والأمن الحقيقي الشامل لايتحقق إلا بالإيمان باللّه عز وجل رباً خالقاً مالكاً متصرفاً وإلهاً مستحقاً للعبادة دون سواه ورحماناً رحيماً له الأسماء الحسنى والصفات الكاملة العلا ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[1]

هذا الإيمان هو الطريق المؤدي إلى الأمن والسلامة والنجاة لأنه طريق مستقيم لاعوج فيه، أما غيره من الطرق فيؤدي إلى الضياع والحيرة

---

(١) سورة الشورى، الآية ١١

والاضطراب، ويدعو إلى الخوف على النفس والمال والممتلكات كما قال الله تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾[1].

وفي المجتمع المسلم تتضافر جهود المؤسسات بمختلف أنواعها ومسؤولياتها على ترسيخ الأمن من خلال تحقيق المصالح ودرء المفاسد وتيسير أمور الأفراد، فيتحقق لهذا المجتمع من الأمن بقدر ما يتبع من أوامر الله، وينقصه من الأمن بقدر ما يرتكب من عصيان الله. ولا يمكن حصر المؤسسات التي تقوم بهذه الوظيفة في عدد قليل، ولكن أهميتها تكثر أو تقل حسب موقعها من تربية الأفراد وتنمية نوازع الخير والفضيلة في المجتمع. ولاشك أن المؤسسات الدينية «من المسجد وأجهزة الدعوة والإرشاد والتوجيه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والفصل بين الخصومات وإقامة الحدود الشرعية» تأتي في مقدمة المؤسسات التي يناط بها تحقيق الأمن والنجاة في المجتمع لأنها ترسم له معالم الطريق وتزوده بالمعايير التي يحكم بها على سير الحياة، بل وتمد الحياة بهدفها وسبب وجود الإنسان وتحديد مصيره.

والأمن لا يعني غياب الجريمة تماماً من المجتمع، لأن غيابها التام يعني أن ذلك المجتمع لا ينتمي إلى عالم البشر، ولكنه يعني تقليلها إلى أبعد مدى ممكن، والوقاية منها قبل وقوعها، والتخلص من آثارها بعد وقوعها، ومنع تكرارها ما أمكن. وهذا لا يتأتى إلا بقيام كافة مؤسسات المجتمع وأفراده بالتعاون في ذلك من خلال انتشار الوعي الأمني وتعميقه بضرورة التعامل مع الجريمة بحزم يساعد على الحد منها إلى أقصى قدر.

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٣

وسيسعى هذا البحث بحول الله إلى تشخيص وظيفة أهم المؤسسات الدينية في استتباب الأمن وتعميق الوعي لدى المواطن العربي المسلم وإن أهم هذه المؤسسات هي المساجد وأجهزة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن يقوم فيها بالإرشاد والحسبة من العلماء وطلاب العلم والمصلحين

أولاً: العلاقة بين الأمن والإيمان :

تشترك مادتا الأمن والإيمان في الأصل اللغوي «أ م ن»، فقد ذُكرت مشتقات هذه المادة أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) مرة في كتاب الله عز وجل فالمؤمنون والإيمان والأمانة والأمين والأمن كلها كلمات تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والاستقرار ورغد العيش والبعد عن الخوف والحزن لمن أطاع الله واستجاب لأمره وعكس ذلك لمن عصاه وخالف أمره[١].

والأمن الشامل هو ما كان صادراً عن الإيمان الذي مستقره في القلب سواء فيما يتعلق بأمن النفس وتوفير متطلباتها من أنواع الأمن الصحي والغذائي والأخلاقي والاقتصادي أو بأمن المجتمع من انتشار الأمن في البلاد وصيانة الأموال والممتلكات والأعراض[٢] ويبدأ الأمن يوم يؤمن المرء بربه ولا يخلط إيمانه بظلم « أي بشرك أو باعتداء على نفسه أو غيره» ذلك أن الإيمان يحافظ على الفطرة السوية للإنسان ويحقق لها الطمأنينة والبعد عن الخوف كما ذكر الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام في خصامه

---

(١) محمد، بن سعد الشويعر «أثر الإيمان في إشاعة الأمن والطمأنينة من منظور القرآن والسنة» في *الأمن العام وأثره في بناء الحضارة* الرياض دار النشر بالمركز العربي للدرسات الأمنية والتدريب، ط١، ١٤١٠هـ، ص ١٢١

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٣

مع قومه المشركين : ﴿وحاجه قومه، قال : أتحاجوني في الله وقد هدان. ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئاً، وسع ربي كل شيء علما، أفلا تتذكرون. وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا، فأي الفريقين أحق بالأمن أن كنتم تعلمون. الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون. وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه، نرفع درجات من نشاء، إن ربك حكيم عليم﴾[1].

وإذا كان المؤمنون قد جمع الله لهم الأمن من الخوف والفزع والهداية إلى الصراط المستقيم فإنهم عند قيامهم بالأعمال الصالحة موعودون بالتمكين في الأرض واستخلافهم فيها وتبديلهم من بعد خوفهم أمنا لأنهم قاموا بالعبادة الخالصة لله الخالية من الشرك والحفاظ على الشريعة كما قال تعالى : ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّننَّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنَّهم من بعد خوفهم أمنا، يعبدونني لا يشركون بي شيئا. ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾[2].

وإذا كان الله تعالى قد وعدهم هذا الوعد الحق فإن الذين يكفرون بعد إيمانهم ويرتدون عن دينهم أو يستهزئون به أو يعدلون عن حكمه موسومون بالكفر والفسوق، وليس لهم في ذلك الوعد حق ولا نصيب.

لقد امتن الله على أهل مكة بأن جعل لهم بلداً آمنا ويتخطف الناس من حولهم مما يستوجب منهم الشكر ويستلزم الطاعة لمن أنعم عليهم بالأمن

---

(١) سورة الأنعام، الآيات ٨٠ ـ ٨٣.
(٢) سورة النور، الآية ٥٥.

ورغد العيس كما قال تعالى ﴿أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمنا ويتخطف الناس من حولهم أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون﴾[1] وكما قال سبحانه ﴿فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2]

ولقد ضرب الله تعالى مثلاً ببعض الأقوام ممن كان قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم حيث كانوا يعيشون في بحبوحة من الأمن وسعة من الرزق وكثرة من الخيرات فصارت تأتيهم الثمرات وتجيء إليهم من كل مكان، وكان أن قابل هؤلاء الأقوام ما أنعم الله به عليهم من نعم بأن كفروا بنعمة الله وجحدوا ما تفضل به سبحانه عليهم وتنكبوا طريق الإيمان والعمل الصالح والعبادة الخالصة لله ولذلك جاء عقابهم جزاءً وفاقا لما فعلوا، فبدل الله أمنهم خوفاً وألبسهم لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون قال تعالى ﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ولقد جاءهم رسول منهم فكذبوه فأخذهم العذاب وهم ظالمون﴾[3]

ومثل ذلك حال قبيلة ثمود التي كانت ترفل في ثياب النعم من حدائق غناء ومياه عذبة جارية ومزارع فاخرة ونخل باسق ومهارة فائقة في نحت البيوت من الصخور وعيش كريم فاره في أمن وسلام ولما جاءهم نبي الله صالح يدعوهم إلى تقوى الله وطاعته فيما أمر به والبعد عن طاعة المسرفين والمفسدين قاموا باتهامه بالسحر وطلبوا منه آية تدلهم على نبوته، فجاءهم

---

(١) سورة العنكبوت، الآية ٦٧
(٢) سورة قريش، الآيات ٣ ـ ٤
(٣) سورة النحل، الآية ١١٢

بالناقة التي طلب منهم أن يكون لها يوم معلوم تشرب فيه دون أن يمسوها بسوء، فلم يفعلوا ذلك وقتلوا الناقة، فجاءهم العذاب الشديد وحرموا نعمة الأمن ورغد العيش التي كانوا يتمتعون بها.

وهكذا شأن قبيلة سبأ التي كانت تسكن في جنوب الجزيرة وتنعم بما فيها من الخيرات والمياه والزروع والثمار والفواكه ولكنها بطرت معيشتها وكفرت بأنعم الله، فأرسل الله عليها سيل العرم وبدلها بجنتيها جنتين ذواتي أكل مر وأثل وشيء من سدر قليل، وفرق أفرادها في جزيرة العرب. وبدلا من حالهم قبل العذاب حيث كان يسافر المسافر منهم فلا يضطر إلى حمل الزاد والماء لكثرة البساتين والينابيع في طريقه، تحولت ديارهم إلى أراض بور مقفرة متباعدة ومنازل متفاوتة جزاء كفرهم للنعمة وظلمهم لأنفسهم، فبدلهم بعد النعمة شقاءً، وبعد الأمن خوفاً، وبعد الاجتماع والأنس فرقة ووحشة. قال تعالى: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية: جنتان عن يمين وشمال، كلوا من رزق ربكم واشكروا له، بلدة طيبة ورب غفور. فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل. ذلك جزيناهم بما كفروا، وهل نجازي إلا الكفور، وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير، سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين. فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق. إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور﴾[1].

إن الأمن لا يتحقق إلا لمن آمن بالله وصلح أمره واتبع أوامره واجتنب نواهيه وثبت على ذلك. الأمن نعمة توهب للمحسنين، وتُسلب حينما يطغى الذين أُعطُوها ويتجبرون ويستكبرون عن الهداية والطاعة. إن

(١) سورة سبأ، الآيات ١٥ ـ ٢٠.

الكافرين بنعمة الله الجاحدين لشكره عز وجل لايمكنهم أن يأمنوا من مكر الله، فقد يأتيهم البأس ليلا وهم نائمون أو يصبحهم الشر والعذاب ضحى وهم يلعبون أو يخسف الله بهم الأرض أو يغرقهم في البحر أو ينزل عليهم حجارة من السماء أو تأتيهم غاشية من عذاب الله وهم لايشعرون قال تعالى ﴿أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون أفأمنوا مكر الله، فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾[1]

والحق ان الأمن الأكبر هو الأمن من الفزع الأكبر يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم قال سبحانه ﴿إن الذين يلحدون في آياتنا لايخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة، اعملوا ما شئتم، إنه بما تعملون بصير﴾[2][3]

ومما سبق يتبين أن الأمن والإيمان متلازمان ذلك أن الإيمان يهذب الطباع ويزكي النفوس ويؤلف بين القلوب ويسير مجتمعاً ينسجم أفراده مع بعضهم البعض، يخافون الله تعالى ويصدرون في تصرفاتهم عن طمع في ثواب الله وخوف من عقابه، فتطمئن قلوبهم لما يأتي من أمر الدنيا، وبهذا فإن المؤمن يتحمل الصعاب ويتلقى المصاب بنفس راضية، ويبتعد عن التسخط عند نزول الكوارث والمصائب عليه، كما أنه لايحقد على من فاقوه رزقاً وسعة من مال الدنيا لأنه يعلم أن الأرزاق بيد الله يقسمها كيف يشاء لحكمة يعلمها سبحانه كما قال تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق،

---

(١) سورة الأعراف، الآيات ٩٧ ـ ٩٩

(٢) سورة فصلت، الآية ٤٠

(٣) يحيى، عبدالله المعلمي *الأمن في القرآن* ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م

فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء. أفبنعمة الله يجحدون﴾[1].

كما أن طاعة ولاة الأمر فيما فيه طاعة الله رسوله مما يوجب استقرار القلوب وإشاعة الأمن بين فئات المجتمع ويخفف من غلواء الحسد والجشع والتنازع والخصام، لأن الدافع نحو الالتزام والاستقرار دافع ذاتي، وذلك من أكبر ما يطمئن النفوس، ويدفعها للعمل، ويبعدها عن القلاقل والفتن والأزمات. قال تعالى: ﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله. ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾[2]. وقال عليه الصلاة والسلام: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها»[3].

ثانيا: أسباب الانحراف والجريمة في المجتمعات ووظيفة الشريعة في منعها:

الجريمة هي التعدي على الأرواح والأبدان والأموال والممتلكات بما يحصل به الضرر ويعاقب عليه الشرع عندما يصدر من إرادة جنائية. وهي بذلك انتهاك لما تمليه الفطرة السوية للإنسان، وخروج عن قيم المجتمع الصالحة ونظمه العادلة مما يستند إلى دليل شرعي صحيح. ومصدر الجريمة ومحركها هو النفس البشرية التي تسيرها دوافع وحاجات، وتحكمها رغبات ومقاصد، وينفذها الجسد بناءً على قناعات عقلية تصدر أوامرها بسلوك معين. وبهذا فإن الجريمة اختيار سلوكي تدفع إليه استعدادات نفسية غير سوية لارتكاب عمل ضار بالنفس أو الغير. ولاشك أن مما يؤثر في توجيه

---

(١) سورة النحل، الآية ٧١.

(٢) سورة الرعد، الآية ٢٨.

(٣) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

السلوك لينسجم مع أهداف المجتمع الصالحة هو تربية النفس وتدريبها على ضبط انفعالاتها وعدم ميلها إلى ما يوقعها تحت طائلة العقاب والمساءلة وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها. قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها﴾[1].

وقد شرع اللّه تعالى لتربية النفوس وتزكيتها وسائل مشروعة تقوم على أمر هذه التزكية عند دوام العمل بها حسبما بينه الشرع المطهر دون إفراط أو تفريط أو غلو أو جفاء وأول وأعظم ما يربي النفس ويزكيها هو إيمانها باللّه رباً ومعبوداً وملجأ ومستنداً، وكذلك الإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر يوم المعاد والحساب وبالقدر خيره وشره. هذا الإيمان إذا أصبح عقيدة راسخة فإنه يصبح حارساً أميناً ضد الجريمة وعاملاً حاسماً في ردعها ولئن كان المجرم يستطيع الإفلات في كثير من الأحيان من عقاب القانون إلا أنه لايستطيع الإفلات من الرقابة الربانية التي يستشعر معها المرء أنه يراه ويعلم ما تكنُّه نفسه ويختلج في صدره وهذا الشعور الضارب في أعماق النفس البشرية المؤمنة يحول دون التورط في الجريمة وإذا ما زلت به القدم فإنه سرعان ما يعود إلى ساحة التوبة والندم والتصحيح لأنه ربَّى نفساً لوَّامة يقول اللّه تعالى: ﴿إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون وإخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون﴾[2]

ولقد جاءت الشريعة الإسلامية المطهرة بحفظ الضرورات الخمس التي لا تستقيم الحياة بدونها، ولا يستتب الأمن الشامل إلا بها، وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال فحماية الدين الذي به يتحدد سبب

---

(١) سورة الشمس، الآيات ٧ ـ ١٠

(٢) سورة الأعراف، الآيات ٢١٠ ـ ٢١١

الوجود وسبب خلق الجن والإنس تمنعه من التشويه والتحريف والتبديل. ولابد من حماية جنابه من الاستهتار والاستهزاء، وحماية تعليماته من الامتهان بمخالفتها وعدم تنفيذها. قال تعالى: ﴿وما خلقتُ الجن والإنس إلا ليعبدون. ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون. إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾[1] ولهذا جاء عقاب المرتد في الإسلام بالقتل لأن في الردة انحرافاً عن الطريق السوي، وتنكبا لطريق الهدى، وفتحاً لباب الشر. ولو تُرك باب الردة للناس مفتوحاً لدخلوا منه وخرجوا عابثين غير مكترثين. قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»[2].

وحفظ العقل يضمن سلامة التفكير واحترام الرشد وحسن الترتيب والتنظيم وبناء الأمور بناءً منطقياً سليماً مرتباً. والعقل هو الضابط الذي به يختلف الإنسان عن بقية الحيوانات والمخلوقات التي تسير بمجرد الغريزة. وبالعقل والاستعداد لمعرفة الخير والشر، ميز الله الإنسان وكرمه على كثير من المخلوقات، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعا منه، ورزقه من الطيبات، وجعله خليفة له في الأرض. ولهذا حرم الله كل ما يخامر العقل ويذهبه كالمسكرات والمخدرات وغيرها.

والنفس الإنسانية مكرمة عند الله، فلا يجوز التعدي عليها بالقتل أو الإعاقة أو الإضرار بأي نوع من الجروح والجنايات إلا بحق. قال تعالى: ﴿أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾[3]. وحرم الرسول ﷺ دم المسلم فقال: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»[4]. وهذا السياج المنيع لحماية النفس البشرية إنما هو للحفاظ على حرمة الآخرين حتى

---

(١) سورة الذاريات، الآيات ٥٦ ـ ٥٨. (٣) سورة المائدة، الاية ٣٢.
(٢) رواه الإمام أحمد والبخاري. (٤) متفق عليه.

إن ولي المقتول ـ عن طريق الحاكم الشرعي القائم بحدود الله يملك القدرة على الأخذ بحقه دون إسراف في القتل لأن الله ناصره ومؤيده قال تعالى ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا﴾[1]

أما العرض فإنه شرف الإنسان وكرامته ونسله وكل ما يبني عليه الروابط الاجتماعية من رحم ومصاهرة وبه تتوثق العلاقات الاجتماعية والتطاول على الأعراض هو مما يهدد كيان الأسرة ويفسد علاقات المجتمع. ولهذا حرم الله التعدي على الكرامة الإنسانية بالزنا واللواط والقذف والسباب والظهار وقطيعة الأرحام مما يؤكد الأعراض والأنساب ومشاعر السبل الإنساني قال تعالى ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساءا، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا﴾[2]

أما المال فإنه عصب الحياة وشقيق النفس والولد، ولقد أخبر الله تعالى أن تعلق الإنسان به شديد حيث قال تعالى ﴿وإنه لحب الخير لشديد﴾، فبه يتوصل الإنسان إلى فعل الخير بإنفاقه في وجوهه المشروعة، وبه يتوصل إلى الشر بإنفاقه في وجوه الإفساد والتبذير والإضرار بالنفس أو الغير ولاريب أن الأموال هي محك القدرة على السيطرة على النفس وشهواتها وطمعها وجشعها وحبها لجمع المال والاستزادة منه ولهذا تولى الله سبحانه تقسيم الأرزاق وحدد مصارف الزكاة، وأبان حقوق المواريث على وجه التفصيل والدقة دفعاً للخصام والمنازعات، وبين طرق الكسب المسروع والتعامل بالأموال من هبة وبيع وشراء وصداق ومداينة ورهن وعوض

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٣

(٢) سورة النساء، الآية ١

وغيرها. وقد حرمت الشريعة كل كسب غير مشروع من غصب أو سرقة أو غش أو حيلة أو أكل للحقوق بالباطل، وحثت على أكل الحلال وخصت كسب اليد على أنه أشرف الكسب. قال النبي ﷺ: «ما أكلَ أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده»[1].

ولرعاية هذه الضرورات وحمايتها من ارتكاب الجرائم في حقها قامت المؤسسات المختلفة في المجتمعات المسلمة وفي مقدمتها المساجد وهيئات الاحتساب التي تقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارها ولاية من الولايات العامة التي يعهد بها إليها ولي أمر المسلمين، وقامت كذلك الهيئات التي تنفذ الحدود الشرعية وذلك لعلاج من لا تنفع معهم أساليب الترغيب والترهيب، فيكون اللجوء للحدود سداً لمنافذ الجريمة ورحمة بالعباد من تسلط بعضهم على بعض إن الحدود هي من الإحسان إلى العباد تطهيرا لهم وتأديباً في الدنيا، وزجراً وردعاً لغيرهم من أفراد المجتمع.

ثالثاً: وظيفة المسجد في تعميق الوعي الأمني:

المساجد بيوت الله في الأرض، وقد ذكرها الله تعالى في ثمانية وعشرين آية من كتابه الكريم، ورغب في بنائها وعمارتها[2] قال تعالى: ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر﴾[3]. والمساجد أحب الأماكن إلى الله كما قال النبي ﷺ: «المساجد أحب البلاد إلى الله وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»[4]. ولقد كان أول عمل فعله النبي ﷺ عند وصوله

---

(١) رواه البخاري.

(٢) زيد، بن عبدالكريم الزيد. *وظيفة المسجد في المجتمع*. بحث غير منشور، قدم للملتقى الأول للأئمة والخطباء في المملكة العربية السعودية، ١٤ ـ ١٨ شوال ١٤١٤هـ، الرياض، ص ١.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٨.

(٤) رواه مسلم.

إلى المدينة في الهجرة أن قام ببناء المسجد ليكون مكاناً للعبادة وداراً للتعليم ومؤسسة للدعوة وتصريف شؤون المسلمين والمسجد في الإسلام مركز يمثل القلب من الجسد حيث ينبض بآمال المجتمع وآلامه. وفيه تنصهر النفوس وتتجرد من علائق الدنيا وتكسر الأهواء والشهوات، وتزول الحواجز المصطنعة بين بني البشر في وقوفهم جنبا إلى جنب أمام الله الواحد الأحد، وفي جلوسهم مع بعضهم البعض دون رتب ولا مناصب

لقد جعل رسول الله ﷺ المسجد مركزاً يشد قلوب المسلمين ويربطهم برباط الأخوة الإيمانية، كما جعله مصلى تؤدى فيه الصلوات الخمس والجمع والأعياد، ومكاناً لتوجيه الناشئة والشباب، ومقراً لعقد الألوية والرايات للجهاد، كما كان بيتاً لتوزيع الزكاة والغنائم وإيواء المحتاجين ومجتمعاً للمسلمين في كل ما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم[1]

ولا ريب أن تعليم أمور الدين وفق المسائل والأحوال هو من أعظم الأعمال بدءاً بتعليم القرآن الكريم تلاوة وحفظاً وتفسيراً وتدبراً وفهماً ثم بتعليم السنة المشرفة وأهدافها ومراميها وبيان ما دلت عليه من العلم والهدى والخير وبعد ذلك تأتي بقية العلوم في مختلف فنون المعرفة الإسلامية ومجالات الحياة المختلفة ولقد انتشرت في المساجد في قديم الزمان وحديثه حلقات العلم وزوايا الدراسة والخلاوي والكتاتيب حتى صار المسجد مكاناً يقصده راغبو التثقيف والتعليم والتربية والخبرة. لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخذ المسجد مدرسة لتعليم الجاهل وتنبيه الغافل ويجلس إليه الصحابة رضي الله عنهم حلقا بعضها أضيق من بعض عند الأسطوانة

---

(١) صالح، بن غانم السدلان مرجع سابق ص ١٤

المسماة بأسطوانة التوبة في المسجد النبوي فيتلو عليهم من آيات اللّه ويحدثهم ويجيب عن أسئلتهم[1].

والتعليم وحده لاينفع دون أن يقترن بالعمل والتربية وتهذيب الأخلاق، وأول الجوانب التطبيقية العلمية في المسجد هو إقامة الصلاة لأنها شعيرة يحتاج إليها المسلم في يومه وليلته. والصلاة صلة بين المؤمن وربه وصلة مع إخوانه المسلمين حيث تغسل فيه النفس أدرانها وتتخفف من شواغل الدنيا وفتنها ومغرياتها، وحيث يلتقي المسلمون وأبناء الحي الواحد فيزداد تعارفهم وتآخيهم، ويعلمهم الانضباط والنظام حينما يحضرون في أوقات محددة، ويقفون بطريقة مرتبة في صفوف مستقيمة متراصة.

إن المسجد بهذا يعزز الطهارة الحسية والمعنوية، وينقي المسلم من كل ما يغريه من الجريمة والعدوان، ويشيع روح الطمأنينة والأمن بين أفراد المجتمع. يقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو اللّه بهن الخطايا»[2].

ولئن كان المسلم يؤدي العبادة مع جماعة المسلمين في المسجد ثم يخرج منه، فإن ذلك لايعني مفارقة قلبه له، بل إنه سيبقى متعلقاً بالمسجد مستصحباً لروحه معه اينما ذهب لأنه من ناحية يتزود منه في فترات متقاربة جداً بتربية ضميره وربطه بربه، ولأنه من ناحية أخرى لايمكنه أن يفصل بين

---

(١) زيد، بن عبدالكريم الزيد. مرجع سابق، ص ٢٠.
(٢) متفق عليه.

مايتلقاه في المسجد وبين واقع الحياة، لأن الإسلام دين شامل مترابط الأجزاء

إن المسجد من أعظم محاضن التربية لكل مسلم صغيرا أم كبيرا، فبجانب ما يتلى في الصلاة من آيات اللّه وما يوجه من الكلمات والدروس والمحاضرات تحتل خطب الجمعة والعيدين مكانة عالية في توجيه الرأي العام وبث الأفكار المرغوبة لتحقيق الآتي

١ ـ الوعظ والتذكير باللّه واليوم الآخر بإبراز المعاني الإسلامية التي تحتاجها القلوب

٢ ـ تفقيه المسلمين وتعليمهم حقائق دينهم من الكتاب والسنة مع العناية بسلامة المعتقد من الخرافات وسلامة العبادة من المبتدعات وسلامة الأخلاق من الغلو والتفريط

٣ ـ تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام ورد الشبهات المثارة حوله بأسلوب حكيم بعيد عن السباب والمهاترات

٤ ـ معالجة الأوضاع القائمة في واقع الناس وتقديم الرؤية الإسلامية حولها والحلول لمشكلاتها، ومن ذلك التعامل مع الجريمة والفوضى الفكرية والأمنية وعلاجها علاجاً راشداً يتسق مع هدي الدين الحنيف ويحقق المصالح المعتبرة شرعاً

٥ ـ إبراز معاني الأخوة الإسلامية ووحدة الأمة بعيداً عن النعرات والعصبيات التي تفرقها وتضعف قوتها وهيبتها [١]

وحتى مع قيام مؤسسات التعليم المعاصرة كالجامعات والمعاهد

---

(١) صالح، بن غانم السدلان مرجع سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠

والمدارس بتدريس رواد العلوم المختلفة حسب التخصصات العصرية، فإنها لم تستطع أن تنقل إليها شفافية المسجد وروحانيته والشعور الداخلي بأن العلم يطلب للتقرب إلى اللّه فتقبل إليه النفوس بشغف وشوق، وتتطلع إليه لتستمع إلى التوجيهات وتتفاعل مع المواعظ فينزرع فيها الخوف من اللّه والرغبة في طاعته والبعد عن معصيته.

ومن أهم ما يقوم به المسجد ما أشار إليه أحد الباحثين مما له أوثق الصلة بالحفاظ على الأمن والوقاية من الظواهر السيئة إذ يعمل جهاز إنذار مبكر ينبه إلى الشرور والأخطار المتوقعة «وذلك أن المسجد ممثلاً بإمامه وخطيبه» يتميز بالقرب المكاني والنفسي لكل فرد في المجتمع، ففي كل حي من الأحياء مسجد وهو على بعد خطوات من المنزل. قريب إلى النفس يعايش المجتمع ويفضي إليه الناس بأسرارهم ومشكلاتهم الدينية والاجتماعية ولأجل ذلك يتمكن من رصد أي ظاهرة خفية في المجتمع بدأت بالظهور فيبادر إلى الحديث عنها والتحذير من عاقبتها في المسجد وينذر بخطرها وعواقبها. وقد كان الرسول ﷺ إذا رأى من بعض المسلمين خطأ أو مخالفة اعتلى المنبر ونبه على الخطأ أو المخالفة حتى لا تستفحل ويتمادى الناس، ففي صحيح مسلم عن جابر بن عبداللّه رضي اللّه عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال يا رسول اللّه رأيت في المنام كأن رأسي ضرب فتدحرج فاشتددت على أثره فقال رسول اللّه ﷺ للأعرابي لاتحدث الناس بتلعب الشيطان بك في منامك. قال وسمعت النبي ﷺ بعد يخطب فقال لا يحدثن أحدكم بتلعب الشيطان به في منامه.

ثم يقول: «ولو غاب المسجد لاستفحلت بعض الظواهر السيئة وانتشرت قبل علاجها، فهو خط الدفاع الأول ضد أي انحراف في

المجتمع وإننا نرى بعض الظواهر السيئة تبرز فلا تعالج إلا بعد شيوعها في المجتمع ووقوع العديد من مرتكبيها في أيدي الجهات الأمنية، ومن خلال كثرتهم يبدأ المجتمع بالتنبه لهذه الظاهرة ولكن بعد استفحالها والخلل جاء من عدم نهوض المسجد بوظيفته وعدم التنبه لهذه الظاهرة مبكراً والتحذير منها في الخطب والمحاضرات والندوات ودروس الوعظ[1]

ولذلك لابد من التعاون بين المسجد والجهات الأمنية التي ترعى شؤون المجتمع وتحافظ على سلامته وصيانته من أي خطر يهدده من الداخل أما من الخارج فإن المسجد خير وسيلة لبناء الجبهة الداخلية ضد العدوان الخارجي وذلك بإذكاء روح الجهاد وتهيئة الأمة وتعبئتها معنوياً لمجابهة الخصوم دون أن ينالوا من المجتمع أو يفتوا من عضده

ومما يعزز وظيفة المسجد الأمنية أن المسلمين حينما تنزل بهم نازلة أو يدهمهم خطر يجتمعون في المسجد للصلاة والدعاء وذكر الله عز وجل ويقومون بالأعمال الصالحة فينكشف عنهم الخطر وتزول عنهم المحنة وذلك بأداء صلاة الاستسقاء حينما ينقطع المطر من السماء ويعم القحط، وكما يحصل حينما تكسف الشمس ويخسف القمر، وذلك لتخويف العباد ليقلعوا عما هم عليه من فساد وانحراف وإذا ذهب ضوء الشمس والقمر فإن الإنسان والحيوان والنبات لا يمكن أن يعيش بدونه إن الناس يفزعون إلى المساجد ليكشف الله عنهم ما يحل بهم من قلق ليحل عليهم الأمن والطمأنينة إذا حدثت ظواهر كونية هي آيات من آيات الله ودلائل على قدرته، كما يحصل عند هبوب الرياح العاتية أو عند الظلمة الشديدة حتى لا يكون ذلك عذاباً من عند الله كما حصل للأمم السابقة بسبب عصيانها

---

(١) زيد، بن عبدالكريم الزيد مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧

وكفرها بآيات الله. وصدق الله العظيم ﴿وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً﴾[1][2]

رابعاً: وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على الأمن:

لما كانت النفوس البشرية غير متساوية في قبولها للحق وإذعانها له والتزامها به، ومع وجود المؤسسات التربوية والتوجيهية كالمساجد والمدارس وهي تقوم بوظيفتها في التوعية الأمنية وتربية النفوس على الوقاية من الجريمة، فإن شيوع بعض المنكرات وترك بعض أنواع المعروف سيظل أمراً لا يخلو منه مجتمع مسلم. ولهذا فإن من الضرورة أن يكون بين المسلمين أمر بالمعروف حينما يظهر تركه ونهي عن المنكر حينما يظهر فعله من كل واحد من المسلمين بحسب علمه وقدرته ومسؤوليته. ومن الضروري وجود هيئات أو مؤسسات يسندها ولي أمر المسلمين تكون مهمتها الحفاظ على أمن المجتمع ومنع انتشار الشر والفساد وتعدي الحرمات.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصول الدين المعتبرة ومما دلت عليه النصوص الشرعية. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون﴾[3]. وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه فتدعونه فلا يستجيب لكم»[4].

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٥٩.

(٢) أبو أسامة محيي الدين. *منهاج المسجد في تكوين المجتمع المسلم*. ط١، جدة: مكتبة الخدمات الحديثة، ١٤١٤هـ.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٤) رواه الترمذي في سننه.

والمعروف اسم يحيط بالدين كله أصوله وفروعه وسننه وآدابه كالدعوة إلى التوحيد والأمر بالصلاة والزكاة والصيام وفعل الخيرات وصلة الأرحام والإحسان إلى العباد، كما أن المنكر يشمل كل ما أنكره الله ورسوله من قول أو فعل كالشرك والابتداع في الدين وترك الصلاة والتشبه بالكفار وعقوق الوالدين وتبرج النساء وتناول المسكرات والمخدرات وسائر المعاصي والمخالفات[1]

إن لهذه الشعيرة العظيمة من جليل الفوائد وكريم العوائد وعظيم المصالح الخاصة والعامة ودرء المفاسد عن الأمة كلها ما يجعل أمره عظيماً وقدره كبيراً فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الهدى الذي جاءت به الرسل، وهو علامة على صدق الإيمان وصلاح القلب، وبه يتمكن الدين ويعم الصلاح ويبسط الأمن ويتهيأ للناس ممارسة حياتهم بعيداً عن تسلط أصحاب المعاصي والمنكرات والمخلين بالأمن سواء باقتراف ما يؤدي إلى الجريمة أو القيام بالجريمة نفسها[2] وهو «تعليم وتربية للأمة بأكملها، حيث يتحقق البيان الحازم للناس على الدوام، فيتعلم الجاهل، ويتذكر الغافل، وينشط المتكاسل، ويضعف أهل الباطل، وبذلك تحيا السنن وتموت البدع، وتنتشر الفضائل وتقل أو تختفي الرذائل، وبهذا يتمكن الدين وتصلح أحوال المسلمين، وتسد منافذ الفتن، وتقطع أسباب الشر

فما أعظم شأن تلك الفريضة، وما أبرك آثار تلك الشعيرة، ولله در القائمين بهما، حقاً فإنهم خير الناس وأنفع الناس للناس، وهم حرس

---

(١) عبدالله، بن صالح القصير *تذكرة أولي العبر بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر* الرياض. دار العاصمة، ١٤١١هـ، ص ١١ ١٢

(٢) صالح، بن عبدالله الدرويش *الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وواقع المسلمين اليوم* الرياض دار الوطن للنشر، ١٤١٤هـ، ص٤٦

الفضيلة والقائمون لحدود الله، الساعون في أمر المجتمع، والمحافظة على سفينته من أن تغرق، وهم حزب الله: ﴿أولئك حزب الله إلا إن حزب الله هم المفلحون﴾[1]. وهنيئاً لهم بوعده سبحانه، إذ يقول: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾[2].

ومما يوفره الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حفظ النعمة واستقرار الحكم. يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: ﴿الدين والملك أخوان لاغنى لأحدهما عن الآخر، فالدين أساس والملك حارس، فما لم يكن له أساس فمهدوم، وما لم يكن له حارس فضائع﴾[3].

وما ضيع قوم أمر دينهم إلا سلبهم الله نعمة الأمن ورخاء العيش ووحدة الكلمة ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم﴾[4].

وفي ترك هذه الشعيرة العظيمة الكبرى في المجتمع المسلم خطر عظيم وشر مستطير وذلك بحصول الآتي:

١ ـ اللعن والطرد من رحمة الله وحصول غضبه وعقابه على العام والخاص كما قال تعالى: ﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون﴾[5]. وإلى أين يلجأ المجتمع إذا طرد من رحمة الله وصدت أمامه أبواب رحمته؟.

---

(١) سورة المجادلة، الآية ٢٢.
(٢) سورة العنكبوت، الآية ٦٩.
(٣) المرجع السابق، ص: ٨٠ ـ ٨١.
(٤) سورة الأنفال، الآية ٥٣.
(٥) سورة المائدة، الآية ٧٨ ـ ٧٩.

٢ ـ عدم استجابة الدعاء حيما يحتاج المسلم إليه، فيرفع يديه فلا يستجاب له كما قال النبي ﷺ «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه فتدعونه فلا يستجيب لكم»[١]

٣ ـ تعذيب الله لتاركي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنواع العقوبات من الهلاك والتوعية والقحط وقلة البركة، وقد يصل الأمر إلى الخسف والمسخ والكوارث العاجلة والآجلة مما لا يخطر على بال بسبب هذا الترك. قال الرسول ﷺ «ان الناس إذا رأوا منكراً فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه»[٢][٣]. فأين الأمن إذن إذا كان المجتمع كله معرضاً لهذه العقوبات وأنواع العذاب في الدنيا والآخرة؟!

إن في إقامة هذه الشعيرة الكبرى لحفاظاً على صلاح المجتمعات وإصلاحها حتى تكون الغلبة للخير والصلاح وأهله كما بين النبي صلى الله عليه وسلم في مثل السفينة حيث قال: «مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا «لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»[٤]

---

(١) رواه الترمذي في سننه

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، والترمذي بهذا اللفظ

(٣) عبدالعزيز، بن أحمد المسعود *الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة* القاهرة دار الحرمين للطباعة، ١٤١٥هـ، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٤٩

(٤) رواه البخاري

والذي يقوم بهذه الوظيفة العظيمة هم الأفراد والمؤسسات الدينية وغيرها من مؤسسات المجتمع بحسب العلم والقدرة وما يعهد به ولي الأمر من ولاية الحسبة. وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - في أصل عملها - تحتسب على سائر جوانب الحياة حيث تراقب الجوانب الثقافية والفكرية والأخلاقية والإبداعية، والجوانب الصحية حيث يراقب الأطباء والصيادلة والممرضون وكل من ينتسب إلى الخدمة الصحية والطبية حتى لاينتسب إليها المشعوذون والسحرة والدجالون والمحتالون وغيرهم ممن ليسوا بأهل كفاية وتأهيل. وكذا الشأن في الاحتساب على الممارسات التجارية ومدى توافر الأمانة والصدق في تعاملها وسلعها، وكذا مراقبة الحقوق العامة كحقوق العمال والأجراء وغيرهم.

إن هذه المسؤولية الشاملة للحسبة تجعل المسؤولية مشتركة على هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من المؤسسات الرقابية والتوجيهية والتثقيفية مما يعزز التكامل والتآزر لخدمة الصالح العام ولمنع التعدي والظلم والتجاوز والتفريط وهضم الحقوق في أي مجال[1].

خامساً: المؤهلون للقيام بوظيفة التوعية الأمنية في المؤسسات الدينية:

إن الناظر إلى المهمات والوظائف المنوطة بالمؤسسات الدينية في المجتمع المسلم ليرى بوضوح ضرورة أن تسند مهمات التعليم والتوجيه والإرشاد والإفتاء ونشر المفاهيم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح إلى الأكفاء ممن نالوا حظاً وافراً من الكتاب والسنة والعلوم الإسلامية والعربية والآداب والثقافة المعاصرة في شتى مناحيها.

---

(١) صالح، غانم السدلان. مرجع سابق، ص ص ٨٤ - ٨٥.

إن الإمام في المسجد والداعية في الميدان والمصلح في المؤسسة والعالم في الحلقة لابد له من الجمع بين الثقافة الشرعية ومعايشة العصر بكل تطوراته ومذاهبه وتياراته المختلفة كما أنه لابد للعاملين في مجال التوعية العامة بما فيها تعميق الوعي الأمني من التعاون مع السلطات المعنية وولاة الأمر للحد من الجريمة وكشفها بعد وقوعها، كما لابد ممن فقهوا دينهم وعرفوا روحه وأُعدُّوا إعداداً خاصاً، وممن حسنت أخلاقهم وسلوكهم، وكان تدينهم واعَياً متبصراً، وتميزوا بشخصية قائدة

إن العلماء والمنتسبين إلى العلم الشرعي هم أمناء الله على وحيه من الكتاب والسنة الصحيحة، وهم حراس الدين وحماة العقيدة، وقد جعل الله لهم مكانة عظيمة، ورفع قدرهم فقال تعالى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾[1]، وقال النبي ﷺ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[2] وإن عقيدة المسلم أن يدين بالتوقير والتعظيم للعلماء الربانيين العاملين، ذلك أنهم أخشى الناس لله، وهم مرجع الأمة عندما يشكل عليها أمر، وهم من أولي الأمر الذين تجب طاعتهم ويقتدى بهم

إن من الخطأ أن يحال بين الأمة وعلمائها ومسايخها وأن تنزع الثقة بهم أو يتسرب الشك إلى جدارتهم وريادتهم، وذلك حتى يتحقق للأمة الأمن الكامل في دينها ودنياها وأخراها، وحتى تتمتع برضا الله عز وجل وسكون القلب وطمأنينة النفس وبناء جسور من الثقة والاحترام بين أفراد المجتمع، فيكون ذلك - بحق - سداً منيعاً أمام الوقوع تحت طائلة الفوضى والانفلات الأمني وانتشار الجريمة العشوائية والمنظمة.

---

(١) سورة المجادلة، الآية ١١

(٢) متفق عليه

إن المؤسسات الدينية ـ بالتآزر والتكاتف والتنسيق والانسجام مع غيرها من مؤسسات المجتمع ـ تشكل صمّام الأمان لحماية المجتمع من كافة أنواع الجريمة من داخله، والعدوان من خارجه، وأهم من هذا كله وقايته من سخط اللّه وغضبه وأليم عذابه وعقابه، واستجلاب رحمته وطلب عفوه وكرمه وإحسانه.

إن ما تمارسه المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية ـ تحت قيادة راشدة حكيمة من ولي أمر المسلمين ونوابه وأمرائه وولاته ـ لهو مثال حي لما تسهم به هذه المؤسسات من أمن ورخاء وارفين يظللان بلد الحرمين الشريفين نتيجة التآزر والتعاون وعلاقة التكامل مع المؤسسات الحكومية والأهلية في حماية المجتمع من كل أسباب المعاناة والانقسام. وذلك فضل اللّه يؤتيه من يشاء، واللّه ذو الفضل العظيم، والحمد للّه رب العالمين.

المراجـــع

١ ـ الدرويش، صالح بن عبدالله **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وواقع المسلمين اليوم**. الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٤هـ.

٢ ـ الزيد، زيد بن عبدالكريم. **وظيفة المسجد الحرام في الإسلام** بحث غير منشور قدم للملتقى الأول للأئمة والخطباء في المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤ ـ ١٨ شوال ١٤١٤هـ.

٣ ـ السدلان، صالح بن غانم **التعاون بين المسجد ومؤسسات التعليم والتثقيف والتوجيه** بحث غير منشور قدم للملتقى الأول للأئمة والخطباء بالمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤ ـ ١٨ شوال ١٤١٤هـ.

٤ ـ السويعر، محمد بن سعد «أثر الإيمان في إشاعة الأمن والطمأنينة من منظور القرآن الكريم والسنة» في **الأمن العام وأثره في بناء الحضارة** الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.

٥ ـ القصير، عبدالله بن صالح **تذكرة أولي العبر بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ.

٦ ـ محيي الدين، أبو أسامة **منهاج المسجد في تكوين المجتمع المسلم** جدة: مكتبة الخدمات الحديثة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ط١

٧ ـ المسعود، عبدالعزيز بن أحمد **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة** القاهرة: دار الحرمين للطباعة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م

٨ ـ المعلمي، يحيى بن عبدالله **الأمن في القرآن** ١٣٩٧هـ.

دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الأمني لدى المواطن العربي

د. مصطفى عمر التير

جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا

دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعى الأمني لدى المواطن العربي

مقدمـــة ·

يوكل المجتمع في العادة إلى هيئة معينة مهمة حفظ الأمن واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق أهداف المجتمع في هذا المجال إلا أن مجتمعات الوقت الحاضر أخذت تهتم بتوسيع دائرة المسئولية بخصوص المحافظة على الأمن بحيث يساهم أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع في القيام بدور في هذه المهمة وتختلف المجتمعات من حيث توسيع دائرة المهتمين بالأمن ومن حيث توسيع مجالات تدخل أفراد المجتمع العاديين فبعض المجتمعات تسمح لفئات معينة بالمساهمة إلى جانب المؤسسة الرسمية كالسماح مثلاً لفرق الكشافة أو طلبة المدارس بالقيام بدور معين في مجال تنظيم المرور بينما تطلب مجتمعات أخرى من كل مواطن المساهمة في تتبع الجريمة والإبلاغ عنها بل وحتى تولي مهمة القبض على المجرمين، لكن وبغض النظر عما يسمح به أو لا يسمح به المجتمع في هذا الشأن فإن نشر المعلومات المتصلة بقضايا آمن المجتمع أصبحت مهمة تستحق أن يشترك في تنفيذها جميع المؤسسات التي لها علاقة من بعيد أو قريب بالتأثير على سلوك الفرد

القضايا التي تتعلق بالأمن القومي في المجتمع المعاصر كثيرة ومتنوعة فهي تشمل الجريمة بالمفهوم الواسع الذي يعني جميع الأفعال التي من شأنها أن تهدد أمن وسلامة الأفراد وممتلكاتهم التي تنص عليها القوانين وتشمل أيضاً الأفعال التي تشكل تهديداً لأمن وسلامة الدولة. إن صياغة المفهوم بهذه الصورة يجعله مفهوماً مطاطاً وواسعاً وبالطبع يمكن اشتقاق صياغة

تحدد المعنى بصورة أدق ولكن بدون الدخول في التفاصيل فقد أصبح واضحاً أن هناك ظواهر بعينها صارت تشكل تهديداً خطيراً للأمن العام والسلامة في المجتمع الحديث وبإمكان بعض المؤسسات الاجتماعية التي لا تتولى شؤون الأمن بصفة رسمية أن تلعب دوراً في محاربتها. ومن بين هذه الظواهر التي نعنيها هنا المخدرات، والأمراض المتعلقة بالعلاقات الجنسية المحرمة، والإشاعة، وأنشطة التسلل والتهريب عبر الحدود، والغزو الثقافي في الفكر وفي السلوك، وحوادث العبير على الطرقات، وحركات التطرف وخصوصاً التي تتخذ من الدين ستاراً، والعنف بين الشباب، وبعض العادات المخربة التي تنتشر بين صغار السن كتلك الأنشطة التي تعتمد على الإثارة وتبحث عن المتعة السريعة والمؤقتة.

لا شك أنه من المفيد إقحام مختلف مؤسسات المجتمع في الأنشطة التي من شأنها أن تحصن المجتمع وتؤكد سلامته وتحافظ على أمنه. ومن بين أهم هذه الأنشطة ما يتعلق بتعميق الوعي الأمني لدى المواطنين. وجزء كبير من هذا النشاط يتصل بتجميع المعلومات السليمة حول القضايا التي تهدد أمن الأفراد ونشرها بين أفراد المجتمع. ومؤسسات المجتمع التي يمكن أن تساهم في مهمة تعميق الوعي الأمني بين المواطنين كثيرة وسنهتم في هذه الورقة بعدد معين منها ونخص بالذكر الأسرة، ومؤسسات التعليم والتدريب، ووسائل الاتصال، والمؤسسات غير الحكومية كالجمعيات والمنظمات الأهلية أو ما يمكن أن يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني.

لا شك أن الأسرة كانت على مدى التاريخ من أهم المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن توصيل المعارف والمعلومات والقيم الخاصة بالمجتمع إلى الجيل الجديد أي بمعنى تنشئة الجيل الجديد تنشئة اجتماعية. واذا كانت الأسرة العربية على مدى التاريخ هي المؤسسة الأهم في هذا الشأن فإن

المدرسة أخذت تنتشر خلال النصف الثاني من القرن العشرين بحيث أصبحت هي الأخرى مؤسسة رئيسية من بين المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية

كما أخذت مؤسسات الإعلام تنتشر وأصبحت برامجها تحتل جانبا كبيراً من وقت المواطن لذلك فهي أيضاً يمكن اعتبارها من المؤسسات التي تلعب دوراً في عملية التنشئة الاجتماعية وفي البلاد العربية تعتبر الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن قطاعي التعليم والإعلام لكن يلاحظ وخصوصاً في الآونة الأخيرة ظهور وانتشار مؤسسات أخرى أهلية بمعنى لاتخضع للسلطة المباشرة للدولة وأصبحت هذه المؤسسات الأهلية تساهم في مهمة تنظيم جانب من النشاط الحيوي للفرد لذلك تستحق هي أيضاً أن يفكر فيها عند الحديث عن نشر وتعميق الوعي الأمني في المجتمع وعليه فسنفرد في الصفحات التالية مساحة لكل نوع من هذه المؤسسات في محاولة لإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به في مهمة نشر وتعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي سنتفادى البيانات التاريخية، ولن نرجع إليها إلا في الحالات التي نرى لها أهمية خاصة لذلك ستوجه العناية لوصف الحاضر ومناقشة القضايا الآتية، والقيام بمحاولة لاستشراف اتجاهات المستقبل

أولاً: الأسرة :

للأسرة في المجتمع العربي مكانة خاصة فهي كانت ومازالت أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق تقوم الأسرة العربية المعاصرة بكثير من المهام التي تقوم بها الاسرة في مجتمعات أخرى كما تؤدي الأسرة العربية المعاصرة بعض هذه المهام بنفس الكيفية التي تؤدي بها الأسرة

المعاصرة في المجتمعات الأخرى هذه المهام. وبالإضافة إلى هذا تقوم الأسرة العربية المعاصرة بمهام سحبت من مثيلتها في مجتمعات أخرى، كما أنها تؤدي بعض الوظائف بكيفية تختلف عن تلك التي تؤدي بها الأسرة وظائفها في مجتمعات أخرى. فمثلاً الأسرة العربية هي المؤسسة الوحيدة المسئولة عن حفظ وتكاثر النسل. وهذه المهمة التي تبدو طبيعية لنا نحن العرب المسلمين، هي ليست كذلك في الكثير من المجتمعات القديمة، والمجتمعات الحديثة. وهذه مهمة محورية في الأسرة العربية ويتصل بها عدد هائل من المهام ومن الوظائف. وستحتفظ الأسرة العربية بهذه المهمة طالما ظل الإسلام حياً وظلت تعاليمه مطبقة تطبيقاً سليماً.

هبت رياح التحديث على جميع أرجاء الوطن العربي. وإن اختلفت سرعة هذه الرياح وما حملته من مضامين فبالإمكان القول بأنه لا يوجد جزء من الوطن العربي لم يصله شيء من هذه الرياح. ليس التحديث خياراً ضمن عدد من الخيارات. فقد أصبح التحديث مصيراً لا يستطيع مجتمع معاصر أن يتجنبه «التير، ١٩٩٢م، ص: ٣٥ ـ ٣٨». يقول عدد كبير من الباحثين بأن التحديث نمط واحد، وتتبنى جميع المجتمعات في مسيرتها التحديثية نفس المؤسسات ونفس القيم المتصلة بها. وما يبدو غير ذلك بالنسبة لبعض المجتمعات إنما يعني أنها قطعت فقط مرحلة محدودة على سلم التحديث وكلما تقدمت درجة على السلم كلما شابه شكل المجتمع وبناؤه الاجتماعي ذلك الموجود في مجتمعات تحتل درجات أعلى على سلم التحديث: (Moor.1963:100; Kerr.1964; Inkeles & Smith. 1974: P. 290 - 293). ويبدو أن الذي أدى إلى صياغة مثل هذه الأفكار النظرية ما لاحظه الباحثون من سيادة مؤسسات ونظم بعينها في جميع المجتمعات الحديثة، وأن تركيب هذه المؤسسات والنظم وقوانينها ولوائحها وأساليب القيام بمهامها هي الأخرى متشابهة. هذا بالطبع صحيح بالنسبة لكثير من

المؤسسات، والنظم الحديثة كالمؤسسة العسكرية مثلاً، أو نظام التعليم، أو نظام المحافظة على الأمن الخ لكننا نقول بأن التحديث أشياء كثيرة ومتنوعة، بعضها له صفة العالمية، ولكن البعض الآخر عبارة عن تعبيرات لخصائص محلية ولهذا نقول بوجود نماذج أو أنماط للتحديث وليس نموذجاً واحداً بل ندعي بوجود نموذج يمكن أن يطلق عليه النموذج العربي للتحديث «التير، ١٩٩٢م ص ٥٠» وينتج عن هذا الادعاء أن بعض الأشياء التي جاءت بها رياح التحديث إلى المجتمع العربي مفيدة ولا تتعارض مع خصائص الثقافة العربية لكن بعضها الآخر لا يتمشى مع الكثير من القيم الرئيسة في الثقافة العربية وهذه الأخيرة تشكل تهديداً حقيقياً على استمرار الحياة العربية كما عرفناها، والأسرة العربية هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي تتعرض لأخطار هذا التهديد الذي قد يعصف في النهاية بها ويحطمها

لاشك أن هناك مهاماً كثيرة كانت ضمن واجبات الأسرة سحبت منها إلى غير رجعة وصارت مقبولة لدى الجميع ولا تناقش إلا فيما ندر فالتعليم والتدريب مثلاً تتولاهما مؤسسات رسمية ولا تستطيع الأسرة المعاصرة إلا تقديم خدمات مساعدة أصبح التعليم الرسمي يتضمن كمية كبيرة من المعلومات ويتطلب زمناً طويلاً وهو زمن يبدأ مع سنوات الطفل الأولى ويمتد حتى تجاوز سنه العشرين بعض مهام التنشئة الاجتماعية سحبت من الأسرة الحديثة وتولتها مؤسسات ووسائل الإعلام والاتصال فبرامج الإذاعة المرئية أصبحت تأخذ من وقت الفرد اليومي حيزاً كبيراً كما أن سهولة وصول برامج مختلف محطات الأرسال ساعد على عملية انتشار القيم والمعلومات التي تختلف كثيراً عن مخزون الثقافة السائدة وأدى إلى أن تشارك في عملية التنشئة الاجتماعية مؤسسات غريبة عن المجتمع ثم هناك وسائل الاتصال الأخرى والتي أخذت تتطور بسرعة هائلة ونعني بها المعتمدة على تقنيات الحاسوب

ان تكاثر المؤسسات التي تسحب من الأسرة بعض ما كان لها من مهام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعقيد مهمة الأسرة العربية الحديثة. فتكاثر هذه المؤسسات يضع على عاتق الوالدين بصفة خاصة عبئاً ثقيلاً، أو تجعل مهمة التعرف على الطرق المناسبة للتربية مهمة في غاية الصعوبة. خصوصاً وأن اتساع الهوة بين الأجيال يزداد بسرعة فائقة. فالمعلومات والمعارف تنمو بسرعة كبيرة مما يجعل معارف جيل الكبار تبدو قديمة وغير مناسبة لمتطلبات العصر ما لم يعمل الوالدان بجد للحاق بالركب وتجديد معارفهم ومعلوماتهم. وهذه ليست مهمة سهلة. لكن الأسرة التي يهمها أن تلعب دوراً هاماً في تربية، وتعليم، وتثقيف أفرادها لابد وأن يعمل أعضاؤها وخصوصاً الكبار على متابعة ما يجري في العالم.

ويستطيع الوالدان المتسلحان بالمعلومات والمعارف العصرية أن يوضحا لأبنائهم وخصوصاً الذكور مخاطر الدخول في مغامرات في مجال الجنس والمخدرات والتطرف. لاشك أن التربية الدينية السليمة من شأنها أن تسلح الصغار بالتحصينات السليمة بالنسبة لتلك المسائل التي وردت فيها نصوص واضحة وصريحة. ولأن الطفل ثم الشاب يتعرض لمختلف التأثيرات التي تأتي من خارج الأسرة فقد أصبح العبء ثقيلاً على الوالدين. فالوالدان بالنسبة للأطفال يعرفان أكثر ويفترض أن يتمكنا من تفنيد حجج الغير في مجال الدين وفي مجالات أخرى.

إن القول بأن الوالدين يأمران فيطاعان ولا يحتاجان لمناقشة الأبناء وتقديم الأدلة العقلية قول لا يقدم حلا مناسباً. إن مثل هذه التربية ليست السائدة اليوم. وان وجدت فالأسر التي تتبعها أصبحت أقلية. كما أصبح السفر إلى الخارج متاحاً أمام نسبة عالية من صغار السن وارتفعت بذلك درجة احتمال تعرضهم للغواية والتغرير بعيداً عن رقابة الوالدين. وهنا

تأتي أهمية اقتناع الفرد نفسه بما يجب عليه القيام به وما يجب أن يتجنبه بالنسبة لقضايا التطرف الديني الموضوع أكثر تعقيداً حشدت الجماعات التي استخدمت الدين لتبرير التطرف عدداً كبيراً من الآيات وأعدت لها تفسيرات تخدم، وتساعد، وتدعم مواقفها كما اجتهدت في تجميع أدلة فقهية وأخرى عقلية تدعي فساد أنظمة الحكم العربية القائمة، وتدعي شرعية القيام بأعمال السرقة والتخريب وحتى القتل «مصطفى ١٩٩٥م، ص ٢٢٦» وجدت هذه الجماعات في صغار المتدينين هدفاً سهلاً للاستقطاب ويحتاج الوالدان إلى معرفة جيدة في شؤون الدين لينجحوا في مقارعة الحجج التي يتعرض لها أبناؤهم وتوجد أدلة كثيرة على أن فسل الوالدين في هذا الشأن أدى إلى خروج الأبناء عن طاعتهما بل وفي بعض الأحيان كفر الأبناء والديهم وأولياء أمورهم يعني هذا ضمن أشياء أخرى انحسار دور الوالدين، وتفكك الأسرة وتفرق أعضائها.

بالطبع الأسرة التي عنيناها حتى الآن هي الأسرة الطبيعية ـ الأسرة السليمة لكن توجد في كل مجتمع أسر لاتتوفر لها جميع الظروف المناسبة لتصبح أسرة سليمة تتحكم الإمكانات المالية في بعض الظروف، بينما ترجع ظروف أخرى لتدهور أخلاق أحد الوالدين أو كليهما لا تتوزع ثروة المجتمع بين الجميع بالتساوي وتوجد في كل مجتمع فئة إمكاناتها المالية عالية، وتوجد فئة أخرى إمكاناتها المالية متوسطة، كما توجد فئة ثالثة أمكاناتها المالية متواضعة أو حتى متدنية أن نسب هذه الفئات في المجتمع غير متساوية ففي بعض الأحيان تكون النسبة الكبيرة هي نسبة الفئة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون مصدر المشكلات نشطاً وكما هو معروف فإن العرب اتجهوا خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى السكنى في المدن فأكثر من نصف سكان الوطن العربي الآن حضر، أي يعيشون في مدن تتفاوت معدلات تحضر الأقطار العربية، بعض المعدلات

عاليه بحيث تتعدى الثمانين في المائة من مجموع السكان كما هو الحال في الأقطار الخليجية ولبنان، وبعضها يقترب من السبعين في المائة أو يتجاوزها قليلاً كما هو في العراق والسعودية وليبيا والأردن، وبعض المعدلات حوالي الخمسين في المائة كما في الجزائر والمغرب وتونس ومصر وسورية، وتقل بقية المعدلات عن الخمسين في المائة «التير، ١٩٩٥م، ص ٥١».

المدينة العربية هي في الغالب كأي مدينة أخرى في العالم تنقسم إلى أحياء سكنية متفاوتة الإمكانات. وباستثناء عدد صغير من المدن فإن أغلب المدن العربية توجد بها مناطق متخلفة تسمى بمسميات مختلفة ونشير إليها هنا بأحزمة الفقر أو السكن العشوائي. وبهذه المناطق تعيش نسبة من الأسر في ظروف معيشية صعبة. وعلى الرغم من تدني مستوى دخل الأسرة فإن معدل عدد الأطفال عال. ويزيد هذا الوضع من مشكلات الوالدين في الإشراف، وفي التوجيه، وفي التربية بصفة عامة حتى عندما تتوفر النية الحسنة.

كما توجد أسر متصدعة أخلاقياً والحياة في مثل هذه الأسر تشابه حالة الدخول إلى معهد لتعلم فنون الانحراف والجريمة. واستمرار صغار السن في الحياة في أسر من هذا النوع يشكل خطراً على الصغار. ويمكن على مستوى المجتمع التفكير في حل خاص لجيل من صغار السن اذا استمروا في الحياة مع أسرهم فإنها ستخرج لنا جيشاً من الخارجين عن القانون.

ثانياً: المدرسة:

توجد في مختلف البلدان العربية أنظمة للتعليم توفر الدولة بموجبها برامج تعليمية، وتلزم المواطنين بإرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية. لا نحتاج هنا إلى التذكير بأن البلدان العربية لم تكن في بداية النصف الثاني

من القرن العشرين وهي الفترة التي شهدت ما يمكن تسميته بانتشار التعليم العربي لم تكن متساوية في الظروف وفي الإمكانيات كما لانحتاج أيضاً إلى التذكير بأن هذه الحقبة التاريخية قد شهدت تباعداً كبيراً بين الأقطار العربية في مداخيلها المالية والتي تسبب فيها عنصر واحد وهو النفط نقول لا نحتاج إلى التذكير باعتبار أن الأدبيات التي تتحدث عن هذه الظروف والأوضاع كثيرة ومعروفة وبدون الدخول في التفاصيل سنشير فقط إلى المظاهر والخصائص العامة والتي يمكن أن تتشابه فيها الأقطار العربية، أو على الأقل يوجد شيء منها في كل قطر تقريباً

يلاحظ الدارس لنظم التعليم العربية أن كلا منها اهتم بتحديد الأهداف العامة التي سيسعى إليها النظام وكذلك الوسائل ومرة أخرى، وبغض النظر عن التفاصيل والفروقات بين الأقطار العربية، يمكننا التعرف على تلك الأهداف العامة التي وردت في الوثائق الرسمية العربية المتعلقة بالتعليم وقد قام محمد محمود الغنام بهذه المهمة خير قيام ونستعيرها منه هنا في شكل مختصر (Elganam. 1980: 56-66) فنقول إن التعليم العربي يهدف إلى العناية بالفرد من جميع جوانبه الخاصة بما فيها الفكر والطبيعة والأخلاق، وبما يجعله مواطناً متديناً، وبما يجعله مواطناً اجتماعياً، وبما يجعله منتجاً ناجحاً، وبما يجعله مواطناً يعتز بوطنه، وبما يجعله مواطنا صالحاً، وملماً بالمعرفة العلمية، ومؤمناً بالأيديولوجيا التي يتبناها المجتمع

قد لاتختلف هذه الأهداف والغايات عن غيرها التي تتبناها بلدان أخرى وخصوصاً البلدان الغربية التي استعمرت المنطقة استعماراً مباشراً أو غير مباشر وهي كأهداف عامة تبدو جيدة لكن، وكما هو الأمر في حالات كثيرة فإن الأهداف قد تظل على المستوى النظري، وما يتحقق منها شيء آخر أو كما يقول البصام «بأن الأهداف والغايات التربوية غالباً

مايجري استنساخها من البلدان المتقدمة واستخدامها كواجهة عرض» (البصام، ١٩٩٥م، ص ٢٦١).

وفي كثير من الأنظمة تحدد مرحلة التعليم الإلزامي وفي أغلب الحالات تشمل هذه مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي. وفي أغلب البلدان العربية تتحمل الدولة تكاليف تعليم جميع الصغار ذكوراً وإناثاً. كما تتبارى الحكومات العربية في مجال توفير جميع مراحل التعليم وبالمجان. كما يوجد في الكثير من البلدان العربية نظام للتعليم الخاص ونظام لتعليم ذوي الظروف الخاصة. ومن الأشياء التي تعود المواطن العربي سماعها ما يمكن أن يسمى بحديث الإنجازات. وينصب حديث الإنجازات في مجال التعليم على المباهاة بالكم وبالانتشار فتعرض أرقام المدارس الجديدة، والفصول الجديدة، والتطور في الميزانيات، ومعدل عدد التلاميذ لكل مدرس وهكذا.

مقارنة بوضعها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين حققت البلدان العربية خلال الخمسين سنة الأخيرة إنجازات كبيرة في هذا المجال. لكن الذي يفحص بعض البيانات ويقارنها بمثيلاتها في البلدان المتقدمة تستوقفه بعض الحقائق التي يصعب فهمها على ضوء ما تعلنه الأقطار العربية من مصروفات. فمثلاً في الوقت الذي بلغت فيه نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي في عام ١٩٩٣م في كندا ١٠٠٪، وفي فرنسا ٨٨٪، نراها في مصر ٦٩٪ وفي الجزائر وتونس ٦٦٪، وفي العراق ٥٥٪، وفي اليمن ٤٥٪ «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م: ص ١٣٥ - ١٣٧». توضح هذه النسب أنه لا يزال أمام العرب مسافة عليهم أن يقطعوها قبل أن يصلوا إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم. نسب أخرى تعطي صورة للوضع التعليمي في البلاد العربية يمكن ذكرها ولكننا سنختار واحدة فقط وهي التي توضح نسبة الأمية بين الإناث وبالتالي بين الأمهات

وبين أمهات المستقبل فقد كانت معدلات الأمية مثلاً في العام ١٩٩٣م بالنسبة للإناث مثلاً في المغرب ٧١٪، وفي السودان ٦٨٪، وفي مصر ٦٠٪، وفي السعودية ٥٢٪، وفي تونس ٤٨٪، وفي ليبيا ٤٠٪ «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م ص ١١١ ـ ١١٢» وهذه نسب عالية حتى بالمقارنة مع نسب بعض بلدان العالم الثالث كما أنها قد لاتعكس كل الحقيقة، فقد تعودت كثير من الأجهزة الرسمية على عدم إعطاء الأرقام الصحيحة وخصوصاً بالنسبة للمؤشرات التي تعكس صورة لاترغبها الأجهزة الرسمية فتضخم الأرقام أحياناً وتخفضها أحياناً أخرى بحسب الصورة المراد توصيلها إلى الآخر لكن من المفيد تذكر هذه الأرقام عند التفكير في تسخير المؤسسة التعليمية، أو توظيف الإمكانات التعليمية للمواطنين في برنامج يهدف إلى تحقيق الأس الأمي

يتوقع أن يقدم خلال مرحلة التعليم الإلزامي الحد الأدنى من المعلومات والخبرات والمعارف التي يجب أن تكون عند جميع أفراد المجتمع وتحرص الأجهزة المسئولة عن التعليم لتضمين الحد الأدنى من المعرفة في مختلف مجالاتها كما هو متعارف عليه خلال الفترة الزمنية المعاشة ونعني كما هي متعارف عليها عالمياً يمكن أن يفهم هذا بسهولة، ويمكن أن يتحقق على مستوى العلوم الطبيعية والعلوم البحتة لكن القضية تصبح صعبة ومعقدة بالنسبة لبقية المجالات والمواد المقررة في مراحل التعليم نجح المسلمون في حفظ القرآن الكريم والمحافظة عليه ولا توجد اختلافات بين مسلمي هذا الزمن حول ما يتلون من آيات لكن الفقهاء وعلماء الدين اختلفوا في الماضي ويختلفون اليوم في التفاسير التي يعدونها لآيات القرآن الكريم وتقع المسئولية على محتويات دروس الدين التي تقدم في المدارس في اختيار التفاسير، واختيار الأمثلة المناسبة ويتوقع أن يعمل المسئولون في أجهزة التعليم على متابعة ما يعده المفسرون الآخرون للنظر في الأسلوب المناسب

لإعداد الردود وتوصيلها للناشئة. لكن قد لايفعل المسئولون عن التعليم هذا ويفضلون عدم النظر إلى التفاسير المغايرة. وعندما تقدم هذه لبعض الطلبة قد يقتنعون بها، ويتخذون مواقف، ويقومون بأنماط سلوكية مطابقة لها. ونقصد هنا ظاهرة انتشار أفكار الجماعات المتطرفة.

تتأثر المعلومات في بعض مجالات المعرفة بالقيم الثقافية للثقافة المسيطرة أو ثقافة الأقوياء. ونعني بالأقوياء هنا الأمم والشعوب التي ينتج أفرادها المعرفة. نظرياً أبناء جميع الشعوب يمكن أن ينتجو المعرفة، وعملياً أبناء بعض الشعوب فقط هم الذين ينتجون المعرفة أو ينتجون أعلى من معدلات إنتاج الآخرين. ويوضح تاريخ تطور العلم أن الأمم لاتحافظ على مراكزها في هذا الشأن بل تتبادل المراكز بين الحين والآخر. ليس العالم أمة واحدة، ولاتسوده ثقافة واحدة. لذلك تتلون بعض المعارف بلون الثقافة التي طورت فيها أول مرة. ويتولى المسئولون عن التعليم عملية مراقبة المواد التعليمية بهدف تصفيتها من ألوانها الثقافية. وهذه عملية ليست سهلة كما أنها غير مضمونة العواقب. فهي ليست سهلة لأنها تحتاج إلى متابعة مستمرة حيث المعرفة في تطور مستمر. وهي ليست مضمونة العواقب لأن مقص الرقيب قد يقتطع كمية أكبر مما يجب فما يتبقى لايمثل كل المعرفة في المجال المعني.

كما توجد قضية أخرى جديرة بالاهتمام والمتعلقة بموقف القيم الثقافيه من بعض المعلومات في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم البحته. هناك معارف متعارف عليها، ولكن القيم الثقافية لاتسمح بتعميمها. إلا أن بعض هذه المعلومات تتعلق بالسلامة وبالصحة وبالحياة وبالموت. فكيف سيكون موقف المسئولين عن التعليم هذا من جهة، وكيف سيكون موقف المدرسة نفسها؟ تختلف السياسات التعليمية للأقطار العربية من حيث التعامل مع هذه القضايا. ولابد من الإشارة إلى أن بعض هذه المعلومات ستتضمنها

برامج الوعى الأمني وقد يتطلب الأمر التفكير في تطوير استراتيجيات جديدة لتجاوز بعض العقبات التي لها جذور ثقافية

ثالثاً: الإعلام ووسائل الاتصال

لقد مضى الزمن الذي كانت فيه وسائل الاتصال في المجتمع العربي لا تتعدى الصحف المطبوعة والتي يقتصر توزيعها على عدد محدود من المتعلمين الموجودين في المدينة العاصمة فقد دخل المذياع الساحة وكان دخوله في البداية محدوداً فتكاليف الجهاز كبيرة بالمقارنة بمتوسط دخل الفرد والبرامج العربية المتاحة محدودة لكن ما لبث صناعة أجهزة استقبال برامج البث المسموع أن مرت بثورة جعلت هذه الأجهزة في كل حجم وبكل شكل، وتناسب كل دخل، وكل مكان بغض النظر عن توفر التيار الكهربائي أو عدم توفره كما اهتمت جميع البلدان العربية فور حصولها على الاستقلال بتطوير برامج للإرسال فكثرت المحطات العربية وتنوعت وبعد فترة قصيرة حدث الشيء نفسه في مجال البث المرئي وهي برامج استفادت من التقدم الهائل الذي حدث في تقنيات التلوين مما جعلها تتبوأ في وقت قصير مكان الصدارة بين وسائل الاتصال وتتوفر اليوم تقنيات تتيح للفرد بغض النظر عن سنه، وعن مكان وجوده متابعة برامج البث المرئي لعشرات بل لمئات القنوات ومن مختلف البلدان وأصبح للشاشة الصغيرة مكان الصدارة في كل البيت، وأصبح الفرد العادي وخصوصاً الصغار، يجلس متسمراً أمامها لساعات طويلة من يومه توصف جميع هذه الوسائل بأنها أحادية الاتجاه بمعنى أن المتلقي لايمكنه أن يشارك في البرنامج إلا في بعض الأحيان التي تستقبل فيها رسائل المستمعين وهواتفهم لكن التطور الذي حصل في وسائل الاتصال بحيث صار بإمكان المشاهد المستقبل التفاعل مع المرسل وصل هو الآخر إلى الأقطار العربية لكن استخدام هذه الوسائل

لا يزال في مراحله الأولى ويقتصر على أقلية من الأغنياء. لذلك ستستثنى هذه الأخيرة من النقاش الآن.

اعترف المتخصصون في العلوم الاجتماعيه منذ زمن طويل بالدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال في نشر المعلومات والأفكار وأنماط السلوك. اعتبر بعضهم وسائل الاتصال كأحد أهم المتغيرات المستقلة التي تقود إلى التحديث لذلك اهتموا بقياس درجة تعرض الفرد لوسائل الاتصال واستخدموه كمؤشر لدرجة حداثته (Lerner. 1953).

استخدم العرب وسائل الاتصال المحلية المتمثلة في الصحافة وفي السينما والإذاعة المسموعه والإذاعة المرئية استخداماً واسعاً، وقد ساعدت جميع هذه الوسائل على توصيل المعلومات والأفكار ونشر الأيديولوجيا، وأدت إلى إحداث التغيير السياسي وخصوصاً فيما يتعلق بنشر الفكر القومي والهاب الشعور الوطني والذي ساهم فيه بنصيب في معركة الاستقلال السياسي. ثم سخرت الدولة الوطنية وسائل الاتصال لبناء الهوية الوطنية والالتفاف حولها وساهمت برامج الاتصال في احداث التغيير الاجتماعي الموجه أي الذي يتمشى وسياسة الدولة الوطنية (موسى ١٩٩٦م: ص ١٢٢ ـ ١٢٣) لكن لابد وأن التطور الهائل الذي حدث في تقانة الاتصال خلال الثمانينات والتسعينات على المستوى العالمي والذي أصبح بموجبه الفرد العربي في مختلف الأقطار العربية قادراً على التقاط بث عشرات القنوات الأجنبية أدى إلى أن يتحرر الإنسان العربي إلى حد ما من البقاء متأثراً ببرامج محطاته الوطنية. فقد أصبح بإمكانه التجول بمؤشرته بين مختلف القنوات العربية والقنوات غير العربية. وبذلك توسع المجال الذي يؤثر على الفرد وعلى تطوير فكره وموقفه السياسي وبعض إتجاهاته وعاداته. إذ يتبنى الفرد عن طريق المشاهدة الكثير من الأفكار والمواقف كما

يمكنه أن يتعلم في نفس الوقت المهارات والعادات والمتتبع لقنوات البث المرئي المختلفة يلاحظ أن بها الغث وبها السمين بها البرامج الهدامة، والمفسدة للأخلاق، والمعلمة للجريمة والانحراف وبها على الطرف الآخر البرامج المفيدة والمسلية لذلك فإن هذه الوسيلة الإعلامية المسيطرة والتي تدخل المنزل بدون استئذان يمكن أن تلعب دور المربي والمعلم، ويمكن أن تلعب أيضاً دور الشيطان

تملك جميع البلدان العربية محطة أو أكثر للبث المرئي بعضها يبث على مدى الأربع والعشرين ساعة، ويتوزع البث بين برامج مختلفة بعضها يتوجه فقط للأطفال، أو للمرأة أو للرياضة، والبعض الآخر للمتعلمين تعليما عالياً لكن أغلب البرامج توجه نحو الغالبية وتناسب مختلف المستويات ونعني بها برامج الترفيه من أفلام ومسلسلات وأغان يعمد المسئولون عن سياسة البث في كل قناة إلى تقسيم محتوى البرنامج اليومي بين مواد معدة في السابق وبرامج أعدت حديثاً وعند ملء الجزء الخاص بالبرامج المعدة في الماضي تتاح الفرصة للاختيار من بين كمية كبيرة من البرامج غير العربية والبرامج العربية ويلاحظ كثرة الاستعانة بالبرامج غير العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالأفلام وبرامج الأطفال

تتيح برامج الإذاعة المرئية فرصة جيدة أمام الأنشطة الموجهة إلى إرشاد وتوجيه الناس في مختلف المجالات ومن بينها تلك القضايا المتعلقة بتعميق الوعي الأمني ويلاحظ المتتبع للبرامج العربية أن بعض القنوات تخصص حصصاً أسبوعية لدروس محو الأمية والضمان الاجتماعي وللمرأة وللصحة وللأمن والمجتمع الخ وضمن البرنامجين الأخيرين يمكن تقديم مواد في مجال الوعي الأمني يشرف على البرنامج الصحي في العادة الأطباء، كما يشرف على برنامج الأمن أو الشرطة والمجتمع رجال الأمن

ولكي يحدث هذا لابد من أن يكون لدى المشرفين على مثل هذه البرامج الاهتمام والاستعداد للتعاون مع الخبراء والمختصين لإعداد المواد المناسبة.

رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني

توجد في المجتمع المعاصر مؤسسات كثيرة تساهم في تنظيم جزء من نشاط أفراد المجتمع ولكنها لا تخضع خضوعاً تاماً لسلطة الدولة كالجمعيات الأهلية مثلاً والمتخصصة في مختلف المجالات. تختلف مجتمعات الوقت الحاضر في حجم المجال الذي تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي يتسع فيه هذا المجال في بعض المجتمعات نجده يضيق في مجتمعات أخرى حتى لا يكاد المرء أن يتعرف عليه. عموماً، لعله من صفات الدولة العربية الوطنية حرصها على تنظيم مختلف أنشطة الفرد بما في ذلك الأنشطة الترفيهية وأنشطة وقت الفراغ. وفي مثل هذه الحالة يضيق الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني.

ذكرنا آنفاً أن التحديث بالنسبة للمجتمعات المعاصرة مسألة مصير وليست مسألة خيار. فجميع مجتمعات الوقت الحاضر ترغب في أن تكون في مصاف بقية المجتمعات. وفي كثير من الحالات ترجم هذا الهدف على شكل تنمية وتقدم وتطور ونمو. لكن جميع هذه الترجمات تحمل في طياتها عناصر تحديثية. لذلك يلاحظ المرء وفي جميع الأقطار العربية تقريباً مظاهر للتحديث وخصوصاً تلك المظاهر التي لها مؤشرات مادية واضحة للعيان ونقصد تلك المتعلقة بالمحيط من مبانٍ وطرق ومطارات وتقنيات الاتصال الخ...

لكن من الناحية النظرية يؤكد التحديث على نسق من القيم يتضمن توظيفاً واسعاً للعقلانية، واحتراماً لإمكانيات الفرد العقلية والإبداعية،

ومزيداً من المساواة بين الأفراد وبين الفئات وبين الطبقات، واهتماماً بالمشاركة على مختلف المستويات ولجميع الفئات ويفترض أن تعمل المؤسسة التعليمية على غرس هذه القيم عند الطلاب ليتبنوها عندما يكبرون وهي قيم تقود إلى نشر وتقوية المجتمع المدني لكن الذي حدث أن أغلب الأقطار العربية رفعت شعار الوحدة في الرأي وفي العمل في مواجهة التعددية، والالتزام بالسير وراء القائد الواحد ضماناً للوحدة الوطنية في مواجهة التفرق والتشرذم وفرض على المدرسة وهي تحت سلطة الدولة أن تعمل على نشر هذه السياسة وهكذا تم تسييس التعليم وربطه ببناء القوة القائمة (البصام، ١٩٩٥م، ص ٢٦٢) لذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية محدودة ولم تتح لها الفرصة بعد لتتطور وتنمو وتتنوع وتلعب دوراً إيجابياً

يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أنها تعمل وسط الناس، وتعتمد على تبرعاتهم بالجهد وبالوقت وبالمال تعمل متحررة من الروتين الإداري ومتابعات الأجهزة الرقابية من شأن هذا أن يجعل أسلوب عملها مرناً ويصل بسهولة إلى الأفراد الموجه إليهم فتستطيع أن تلعب دوراً هاماً في معالجة الكثير من القضايا المتصلة بالوعي الأمني فالجمعيات والمؤسسات الأهلية لمحاربة التعامل مع المخدرات مثلاً بإمكانها تنظيم المحاضرات والندوات وورش العمل لتوعية الناس بخطورة هذه المواد وبإمكانها أيضاً تنظيم برامج غير رسمية لمعالجة الذين تورطوا ولهم رغبة في العودة إلى حظيرة المجتمع يمكن أن يكون هذا النشاط في كل تجمع يمكن أن تعيه هذه المشكلة ابتداءً من المدارس، إلى النوادي الرياضية، إلى الأقسام الداخلية، إلى دور الرعاية والسجون

إن مثل هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دوراً في نشر البيانات الواقعية

وتصحيح الأفكار الخاطئة بالطريقة التي تختلف عن التي تؤدي بها المؤسسات الرسمية نفس المهمة. ولكون مثل هذه الأنشطة مبنية على التطوع فإن القائمين بها يتفاوتون في أدائها بطريقة تختلف عن الطريقة التي تؤدي بها الواجبات الرسمية. من شأن مثل هذا التفاني أن يرفع من درجة الثقة بين المقدم للخدمة والمتلقي لها. وبناء الثقة عنصر أساسي لنقل المعلومات والتوجيهات وتطوير الاتجاهات والمواقف. ويلاحظ أن عدداً كبيراً من الجمعيات والهيئات التي تتخذ أسماء تدل على انتمائها للمجتمع المدني تتدخل الدولة في شؤونها بدرجة كبيرة ابتداء من تخصيص المقر، إلى الميزانية، إلى نوع النشاط، إلى كمية النشاط وتوقيته. بالطبع مثل هذا الوضع يفوت فرص الاستقلالية والتطوع والتفاني والمرونة.

خامساً: الخاتمـــة :

تعميق وتفعيل الوعى الأمني بين أفراد المجتمع مهمة ضرورية في مجتمع الوقت الحاضر. فهو مجتمع تعاظم أمر تعرضه لمختلف التيارات والأنشطة التي تهدد الأمن، والاستقرار من الداخل والخارج. وبالطبع يوكل المجتمع لأجهزة رسمية مهمة المحافظة على الأمن، واتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف. لكن الاعتماد على الأجهزة الرسمية فقط قد لا يكون كافياً. فمصادر الخطر على أمن المجتمع والتي يمكن أن تمخر كيانه كما يفعل السوس أصبحت في تزايد من يوم لآخر. وبعض هذه المخاطر تحتاج إلى أن يبني لها المجتمع تحصينات من نوع جديد، وأن يتعامل معها بأساليب متنوعة. فالمخدرات مثلاً تنتشر اليوم في العالم بشكل لم يكن له مثيل في السابق. وتوجد دول ومؤسسات لها إمكانات متطورة، وضخمة يهمها أمر إنتاج، وتصنيع، وترويج تعاطي المخدرات بين أكبر عدد ممكن من أبناء شعوب الأرض. فالعائد المادي لهذا النشاط كبير،

ولايكاد المرء أن يجد له مثيلاً وقد استيقظت كثير من حكومات الدول العظمى لهذا الخطر، وجندت جيشا متخصصاً لمحاربته كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، والتي أعطت لنفسها الحق في مهاجمة منتجي المخدرات في عقر دارهم بل القبض على زعماء المخدرات في العالم بغض النظر عن جنسياتهم، أو المراكز الرسمية التي يحتلونها في بلدانهم ولم تتمكن الحكومة الأمريكية بالرغم من ضخامة مجهوداتها من كسب هذه الحرب الشعواء.

تعتبر البلاد العربية ضمن بلدان العالم الثالث وإمكانات بلد من بلدان العالم الثالث متواضعة جداً بالمقارنة بإمكانات بلد من مجموعة الدول الكبرى وإذا كانت الولايات المتحدة بما يتوفر لها لم تنجح بعد في الحرب التي شنتها على رجال المخدرات فكيف سيكون الأمر في حالة بلد من بلدان العالم الثالث إن القول بأن معركة من هذا النوع معركة خاسرة قول لايقدم ولا يؤخر لكن الاستراتيجية التي نرى أنها واقعية هي التي تستند لمواجهة الخطر بعقلانية، وبرسم استراتيجيات واقعية استراتيجيات لا تقتصر على مجهودات الأجهزة الرسمية مع الاعتراف بأن هذه الأجهزة غير مقصرة، وأن الدولة هي الأخرى توليها عناية فائقة بما ترصده لها من ميزانيات نسبية عالية، وما توليه من عناية في مجال إعداد العاملين بها، وما تسمح لها به من إجراءات خاصة تسهل قيامها ببعض المهام ذات الطبيعة المتميزة وعليه يجري البحث عما يمكن أن تقوم به مؤسسات أخرى غير المؤسسات الرسمية الموكل إليها مهمة المحافظة على الأمن وخصوصاً الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني وهنا يأتي البحث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات لتساهم في نشر وتعميق الوعي الأمني بين أفراد المجتمع فمن شأن انتشار الوعى الأمني بين أكبر عدد من المواطنين

تقوية الحصون والقلاع التي يبنيها المجتمع ليدافع بها ضد الأخطار التي يتعرض لها كل يوم، وتهدده بالتفكك والانحلال.

ومن الأشياء التي يحق لعرب اليوم التباهي بها أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية رئيسية لاتزال بخير فالأسرة العربية متماسكة وقوية، ومع أن رياح التحديث هبت على مختلف أرجاء الوطن العربي إلا أن الأسرة لم تضعف وتتفكك بالشكل الذي حدث في بعض أجزاء العالم وخصوصاً في المجتمعات الغربية. لذلك يمكن الاستفادة من الأسرة في نشر وتعميق الوعي الأمني بعد إيجاد مشروع مجتمعي يهدف لهذا. أصبحت المدرسة من بين المؤسسات الرئيسة المسئولة عن التنشئة الاجتماعية. لذلك يمكن تضمين برامجها المعلومات والبيانات التي تبدو مهمة لعملية نشر الوعي الأمني. أما وسائل الاتصال وخصوصاً برامج الإذاعة المرئية فإنها تستحوذ على جزء كبير من وقت المواطن العربي. ويمكن من الناحية النظرية أن تلعب الشاشة الصغيرة دوراً هاماً لنشر ما يراد نشره من قضايا تتعلق بالوعي الأمني. كما يمكن أن يعهد إلى مؤسسات المجتمع المدني بمهام تخدم نشر وتعميق الوعي الأمني. لكن ولكي يتحقق هذا لابد من أن يقوم المجتمع بإتخاذ ترتيبات خاصة تتضمن العمل على سد أكبر عدد من المنافذ التي تتسرب منها مصادر الخطر الجديثة، وإيجاد الأدوات والتجهيزات المناسبة، ورصد الامكانات المادية الكافية. وفي الختام نقترح عدداً من التوصيات نقسمها إلى قسمين توصيات عامة وتوصيات عملية:

أولاً: توصيات عامة:

١ ـ العمل على تضييق الفجوات الاجتماعية التي قد توجد بين الأغنياء والفقراء، وبين من يملك السلطة ومن لايملكها، وبين من يعد مواطناً

من الدرجة الأولى وبقية المواطنين فكلما زادت الهوة بين كل من هذه الفئات كلما ارتفع عدد مصادر الخطر الذي يهدد استقرار وأمن المجتمع

٢ توجيه عناية خاصة للشباب تتضمن توفير مراكز مناسبة لقضاء وقت الفراغ تتعهد الشباب ونقصد المراكز الثقافية، والمراكز التي تعتني بالجسم والوادي الرياضية كما تتضمن برامج العناية الخاصة إيجاد مؤسسات خاصة تهتم فقط بمساعدة الشباب على الزواج وبناء حياة أسرية مستقرة ويشمل الاهتمام مختلف المجالات بما فيها العمل والمسكن والأثاث

٣ ـ تطوير مراكز اجتماعية تسمى بمراكز شؤون الأسرة وتعمم بحيث تنتشر في جميع الأحياء وتتمحور مهمتها الرئيسية حول مساعدة الأسرة لحل مشاكلها العصرية وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا التربية والتكيف مع المتغيرات السريعة التي تحدث على مستوى المجتمع

٤ ـ العمل على تذليل العقبات أمام انتشار المؤسسات الأهلية وتشجيعها وإعطائها دوراً في تحمل عبء العمل الاجتماعي بمختلف أنواعه ومستوياته

٥ إدخال تحسينات على النظام التربوي من شأنها أن تعمل على تخفيض درجة الضبط، والتقيد بحرفية التعليمات، والتلقي، ويرفع من درجة المشاركة، ويسمح بالإكثار من مناسبات التألق والإبداع، ويتيح فرصاً أكثر أمام التعبير الحر والنقد والرأي المخالف

ثانياً توصيات عملية

١ ـ تؤلف لجنة على مستوى القطر تسمى لجنة نشر وتعميق الوعي الأمني

على أن يكون أعضاؤها من العدل، والأمن، والإعلام، والتعليم، ومتخصص في علم الاجتماع، ومتخصص في علم النفس، ومتخصص في علم الجريمة، وثلاثة أشخاص من النشطين في مجال الأعمال الخيرية والأهلية.

٢ ـ تعقد اللجنة المشار إليها آنفاً اجتماعات بشكل دوري، وتتولى وضع برنامج وطني، واقتراح وسائل تنفيذه.

٣ ـ توفر الدولة المكان المناسب، وجهازاً إدارياً، وميزانية مستقلة.

٤ ـ تتخذ الترتيبات المناسبة لتمكين اللجنة من تنفيذ برامجها في الأماكن العامة مثل المسجد والمدرسة والنادي.

٥ ـ يستعان بالمتخصصين لإعداد مواد الوعي الأمني بشكل متنوع بحيث يجعلها مناسبة لمستويات السن والتعليم والظروف المعيشية المختلفة. فإعداد مواد موحدة قد يناسب فئة ولا يناسب فئات أخرى

المراجـــــع

أولاً المراجع العربية

١ ـ إبراهيم، حيدر **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م

٢ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م** نيويورك جامعة أكسفورد، ١٩٩٦م

٣ ـ البصام، دارم «التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي»، في **التنمية البشرية في الوطن العربي** (ندوة) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م

٤ ـ التير، مصطفى عمر **مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد** بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢م

٥ ـــــــــــ. **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي** الدار البيضاء المؤسسة العربية للنشر والإبداع، ١٩٩٥م

٦ ـ مصطفى، هاله. **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك** القاهرة مركز المحروسة، ١٩٩٥م

٧ ـ موسى، عصام سليمان ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي **مجلة المستقبل العربي** العدد ٢٠٥، ١٩٩٦م

ثانياً : المراجع الأنجليزية :

1 - El Elamam, M.A., "Goals and Theories of Education: the Arab States". in **Unesco and National Bureau of Education, Education Goals**. Paris: Unesco, 1980.

2 - Inkeles, Alex, & David Smith. **Becoming Moern. Individual Change in Six Developing Societies**. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1974.

3 - Kerr, Clark,et. al. **Industrialism and Industrial Manual**. Oxford: Oxford University Press, 1964.

4 - Lerner, Danie. **The Passing of Traditional Society**. New York: The Free Press, 1958.

5 - Moore, Wilbert. **Social Change**. Englewood: Printice Hall, Inc., 1963.

نحو توجه أكثر فاعلية للتوعية الأمنية في الوطن العربي

د. فواز محمد الدخيل

قسم الإعلام، جامعة الملك سعود

نحو توجه أكثر فاعلية للتوعية الأمنية

في الوطن العربي

مقدمـــــة :

يعيش عالم اليوم متغيرات سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية وتقنية في شتى مجالات الحياة، والعالم العربي يتفاعل بشكل سريع مع هذه المتغيرات ويؤثر فيها ويتأثر بها، وقد شجع على هذه التفاعلات والتأثيرات؛ مكانة العالم العربي الاستراتيجية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية يضاف إلى ذلك بعض الأحداث التاريخية والسياسية في العلاقة بين العرب والغرب، ومنها الحروب الصليبية، وقضية فلسطين وقد أفرزت هذه الأحداث عدداً من التوجهات السياسية والاستراتيجية الدولية، ومنها النظر إلى العالم العربي من خلال المنظورات الاستراتيجية، والمفهومات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي كل هذه الأمور اثرت تأثيراً كبيراً في الاستراتيجيات الأمنية العربية على المستويين الداخلي والخارجي، والقرارات المتعلقة بها وتعرض العالم العربي في نهاية الخمسينات الميلادية لدعوات التطرف واليسار الماركسي، كما تعرض أيضاً لدعوات التغريب وما تحمله من مفهومات اجتماعية واقتصادية وكان لهذين الاتجاهين الايدولوجيين دوره في انقسام العالم العربي سياسياً واقتصادياً وحفاظاً على هوية العالم العربي الدينية والثقافية وتمسكاً بالشريعة الإسلامية وتطبيقاتها؛ سعت بعض الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية إلى الدعوة للتمسك بهذه القيم والحفاظ عليها ووقايتها وتأكيد دورها في إبراز حضارة العرب والمسلمين، وإنجازاتهم العديدة عبر السنين، وكان لهذه

الدعوة الأثر الكبير في إحداث التوازن، والحفاظ على القيم الثقافية نحو تحقيق رؤية أكثر إعتدالاً وإتزاناً في برامج التحديث والتطوير المستقبلية. وفي السبعينات الميلادية بدأت الحكومات العربية خططها في تحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحظي الأمن بمفهومه الشامل بنهضة إدارية وفنية أكثر يقظة وأكثر استيعاباً للمتغيرات الجديدة التي بدأت برامج التنمية إحداثها في مجالات عديدة ومنها التعليم والصحة، وبناء الطرق، ووسائل الاتصالات والنقل الحديثة، وازدياد حركة العمران واتساعها، وبناء الجامعات والمدارس، وكل مايدخل في مفهوم المدينة الحديثة أو المجتمع الحديث. ونتج عن هذه الخطط دخول عناصر ديموجرافية جديدة إلى التركيبة السكانية العربية وخاصة في دول الخليج العربية حيث انتشرت العمالة الآسيوية والغربية في كل حقل من حقول التنمية. وكان لابد من اتخاذ كافة السبل الحديثة لتطوير الأجهزة الأمنية، وتحسين إجراءاتها لتواكب عناصر التحديث، والاتساع الحضري والمدني، وإزدياد أعداد السكان بما فيه العمالة الوافدة.

وإزداد اتصال العالم العربي بالدول الأخرى إقليمياً وعالمياً، فكثر التواجد العربي في العالم الغربي ودول الشرق الأوسط، وفي دول شرق آسيا. وبدخول العمالة الوافدة إلى العالم العربي، وإزدياد حركة السياحة في بعض مناطقه، في كل من مشرقه ومغربه، ونشاط حركة السفر من قبل أبناء الدول العربية إلى العالم الغربي وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشرق أوسطية والآسيوية؛ نتج عن ذلك اتصال ثقافي جديد.

Cross Cultural Communication وأفرز هذا الاتصال احتكاكات فكرية وثقافية جديدة إيجابية وسلبية مؤثرة ومتأثرة. وما يهمنا في هذه الورقة

هو الجوانب السلبية المؤثرة، وما ينتج عنها من تأثيرات واتجاهات في سلوكيات بعض أبناء العالم العربي والمتمثلة في بعض الجرائم ومنها تهريب المخدرات وجرائم الإرهاب التي كانت ولاتزال بعض المجتمعات العربية تعاني منها، يضاف إلى ذلك وسائل الهدم الاجتماعي والأسري.

وأفرز مسلك الإرهاب بجميع أشكاله ووسائله سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو فكرياً نتائج سلبية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، أحدثت تذبذباً في مسيرة البناء والتحديث والتنمية، وعرقلت مساعي الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية في أوقاتها المرسومة لها واتخذت الحركة الإرهابية أسلوباً منظماً وتسترت بالدين تارة وبالوطنية تارة أخرى، الأمر الذي جعل مسئولي الأمن في العالم العربي، وخاصة مجلس وزراء الداخلية العرب الذي يتطلع إلى تنظيم وتصميم استراتيجية أمنية واعية تعتمد على المعلومة الأمنية الدقيقة وعلى المفهوم التخطيطي الموضوعي، أملاً في تقديم خطط وقائية وعلاجية مستنيرة لمكافحة جريمة الإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى التي يعاني منها العالم العربي في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

وسيتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل المجال النظري والتطبيقي لموضوع التوعية الأمنية في العالم العربي من خلال التعرف على المعنى الاصطلاحي والمفهومات النظرية، ولما يجب عمله تجاه قضايا التوعية الأمنية، والدور الذي يمكن أن يقوم به الاتصال والإعلام نحو تقديم برامج أكثر فاعلية في توعية أبناء الدول العربية سواء كانوا من المسئولين عن الأمن أو من كافة أفراد المجتمعات العربية

أولاً: تعريفات الأمن :

يوضح الجحني معنى الأمن في اللغة بأنه «طمأنينة النفس وزوال الخوف» وأن الإنسان يكون آمناً اذا استقر الأمن في قلبه أما أمن البلد فهو اطمئنان أهله فيه. «وأمن فلان على كذا : وثق فيه واطمأن عليه وجعل أميناً عليه» قال تعالى ﴿هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل . . .﴾[1].

وقد أسهم بعض المتخصصين العرب وغيرهم بجهودهم في تعريف مصطلح الأمن وذكر الجحني بعض التعريفات التي اسهموا بها ومنها : «إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري والتوافق مع الآخرين والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي» وهو : «ما يتعلق بالحفاظ على السيادة الوطنية وعلى الوضع القانوني الطبيعي القائم للدولة في حدود الإطار الإقليمي لتلك الدولة» حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي»؛ وهو «محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية، والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة (الجحني، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨). ويبين المشخص أن الأمن بالاضافة إلى مفهومه. عدم الخوف أياً كان مصدره؛ فإن له مفهومات أخرى

---

(١) سورة يوسف، الآية : ٦٤.

مثل «الأمن الديني، والأمن النفسي، والأمن الاجتماعي»، ويضيف المشخص بأن هذه «المفهومات تنطلق من رؤية الإسلام للأمن» فإذا وقع أي اعتداء على أي من هذه الأمور فلا أمن ولا اطمئنان . . «وإن الأمن» ليس فقط أمن الفرد من الفرد بل أيضاً أمن الفرد من الجماعة؛ أي أنه «أمن» متبادل: يأمن فيه الفرد من الجماعة، وتأمن فيه الجماعة من الفرد «فهو» ركيزة اجتماعية لاحياة للمجتمع بدونها، (المشخص، ص ٢٠)

ويرى النصراوي أهمية مشاركة أفراد المجتمع في حفظ الأمن، لأن مسئولية الأمن في العصر الحديث هي مسئولية الجميع «حيث لا يمكن للشرطة أن تحرس كل مكان وتكون وراء كل صغيرة وكبيرة» وأن هذه المساهمة توفر الفاعلية والنجاح للمهمة الأمنية حيث أن الإنسان مدني بطبعه ويدلل النصراوي على ذلك بما تشير إليه كل الإحصاءات العالمية عن الجريمة «عدد الجرائم المقترفة تفوق أحياناً بكثير عدد الجرائم المكتشفة» ويؤكد على النظرة الشمولية للأمن، حيث لا بد أن تشترك فيه القطاعات الاقتصادية، والتربوية، والثقافية، والقطاعات الأهلية (النصراوي، ص ١٣)

ويرى الجحني قوة ارتباط الأمن بالتنمية، وأن العلاقة بينهما هي علاقة مطّردة ومتلازمة، فلا يمكن أن تتوفر فرص نجاح التنمية في غياب الأمن والاستقرار وأن الأمن والاستقرار في أي دولة يكسبها ثقلاً واحتراماً وإعجاباً على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ويعزز مصداقيتها والاستماع إلى كلمتها ومطالبها واحتياجاتها وفي هذا المناخ يعمل التخطيط الاستراتيجي على استشراف المستقبل، والإلمام بظروف الزمان والمكان والخصوصيات بغية المحافظة على المكتسبات وتفعيل الإيجابيات، بما يحقق آمال وتطلعات الإنسان نحو غد أفضل، وإن كل ضرب من ضروب الإبداع والفنون الآداب، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية

والسياسية والترفيهية والسياحية، لايمكن أن تزدهر إلا بتحقيق الأمن والطمأنينة في ربوع الوطن وبين سكانه وفئاته لذلك الأمن والتنمية بشكل عام وجهان لعملة واحدة لا غنى لبعضهما عن البعض الآخر بأي حال من الأحوال، فكل أمة بحاجة إلى نهضة تنموية شاملة في جميع المجالات وهذه النهضة تحتاج إلى تخطيط والتخطيط يعتمد على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والإمكانات المتاحة والمتوقعة، وبعد ذلك التنفيذ، والتنفيذ يحتاج إلى توافر الأمن والاستقرار (الجحني ص١١١).

ثانياً: الوعي والتوعية في الأمن :

ارتبط مفهوم الوعي الأمني بالإنسان منذ نشأته الأولى لأنه مرتبط بغريزة البقاء، وتدلنا الآثار التاريخية بوضوح على اهتمامه بالأمن، بل كان من مشاغله الرئيسية التي كان يوليها رعاية كبيرة وكانت نظرته إلى تحصين نفسه ووقايته تدخل ضمن عدد من الاحتياطات والتي تمثلت في سكناه، ففي المناطق التي تقل فيها الغابات والهضاب والجبال، لجأ إلى حفر الخنادق وبناء الأسوار والتزام اليقظة الدائمة، مثل عرب الجزيرة قبل الإسلام الذي روى عنهم جرجي زيدان، حملهم الدائم للسلاح وتلفتهم في الطرق وقلة هجوعهم الإغرارا في المجالس (النصراوي، ص ١٦ ـ ١٧). والأمن هو من نعم الله العظيمة لعباده «فهو الممسك لقوى الشر والرادع للطغيان والجبروت» لقوله تعالى ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾[1] ويبتلي الله عز وجل الإنسان بشئ من الخوف ومصائب الدهر لمعرفة مدى قدرته على التحمل ومدى صبره على مجابهة المواقف الصعبة سواء كانت طبيعية أو من فعل البشر

---

(١) سورة البقرة، الآية : ٢٥١.

﴿ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين﴾[1] وقد حث الله تعالى الإنسان أن يجابه المواقف الصعبة بروح الواعي المتبصر مدركاً لخطورتها ومحللاً لمواقفها ﴿وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين﴾[2]

وقد حث الإسلام أفراد المجتمع على أخذ الحيطة اللازمة فيما يتعلق بأموالهم وأنفسهم وأن تكون نظرتهم إلى الاحتياطات بدون مبالغة وذعر «فالوعي الأمني في الإسلام يعني الاحتياط مع الشجاعة والاستعداد للتصدي للظالمين وهو وعي شامل ومسئولية الجميع من أبناء الأمة، ويتصل بكل أسباب الحياة (النصراوي، ص ٢٤).

وتعتبر العمليات الاتصالية، ومنها نظر الفرد إلى ذاته، وقيامه بدور الآخرين، شروطاً أساسية لظهور «الوعي» لأنه يتضمن فعلاً انعكاسياً، يمكن للفرد من خلاله الوعي بذاته، وبالبيئة المحيطة به، بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد»، ويشمل ذلك إدراكه لذاته كفرد أو كعضو في الجماعة، ووعيه بوظائفه العقلية والجسمية، وبالأشياء المحيطة به وإدراكه كذلك للعالم الخارجي، ويرى «ميد» إن إستدماج الفرد للآخر هو شرط أساسي لظهور الوعي طالما أنه يتضمن عملية انعكاسية، ويرى المتخصصون أيضاً أن «الوعي» هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً إنه أساس كل معرفة، وبتحليل هذين التعريفين يمكن التوصل إلى ثلاثة عناصر إجرائية للوعي هي

١ ـ إدراك المرء لما يحيط به إدراكاً مباشراً

(١) سورة البقرة، الآية ١٥٥

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٥

٢ ـ إدراك المرء لذاته .

٣ ـ إستدماج المرء للآخرين (المشخص، ص ١٨ ـ ١٩).

وهناك شرح آخر للوعي أورده عبدالمعطي نقلاً عن بعض علماء الاجتماع ويتعلق بمفهوم «الوعي التنموي العربي» وهو يتطلب مستوى نوعياً محدداً» ويتمشى في ضرورة الوعي بالتخلف وتفسيرها علمياً، ويتضمن معرفة الإيجابيات التي تدعم مسيرة الوعي التنموي، والسلبيات التي تعيقه. (عبدالعزيز، ص ١٩). وموضوع الوعي التنموي يفيدنا في موضوع الوعي الأمني ما دامت الرغبة في النظر إلى التوعية الأمنية بمنظور شامل يتضمن كل قطاعات المجتمع.

ويتناول المشخص في بحثه تعريفين آخرين في موضوع التوعية، الأول وهو أن التوعية «نشر الحقائق والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم»؛ والثاني، يبين أن التوعية « عملية منظمة مدروسة تستهدف تغيير اتجاهات وآراء وأفكار ومواقف الفرد والجماعة بالنسبة لقضية من القضايا، وترشيدهم إلى حقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم، ومن ثم تمكينهم من التفاعل والتعامل معها بيقظة وفهم كاملين (المشخص، ص ١٩).

ويوضح النصراوي خلال مناقشته لموضوع العلاقة بين الوعي الأمني والجريمة بأن الباحثين ظلوا يعتمدون على تفسير السلوك الإجرامي من خلال أسلوبين الأول : وهو الأسلوب النفساني، الذي يمكن التعرف من خلاله على استعدادات المجرم نحو الجريمة، وميوله، وطفولته، والمراحل التي مر بها.

والثاني : وهو الأسلوب الاجتماعي، الذي ينظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في ارتكاب الجريمة، ومنها الفقر، والنزوح، والتصنيع، والسكن، وغيرها، ويذكر النصراوي أن الباحثين أهملوا أسلوب تفسير المواقف الحائة والمغرية لارتكاب الجريمة، ويوضح

بأن الأستعدادات النفسية والظروف الاجتماعية هي وحدها غير كافية في عملية تفسير اقتراف الجريمة وقد ركز علماء الإجرام في السنوات القريبة الماضية على دراسة ظاهرة الفرصة المتاحة «أي المواقف والظروف الحقيقية التي تغري المجرم وتدفعه إلى الشروع الفعلي في «اقتراف الجريمة» أو تثنيه عنها نظراً لوجود صعوبات

ويقدم أمثلة على هذه المواقف ويذكر أن الممتلكات المهملة والأشياء الثمينة والمغرية والتي لم توضع تحت الحراسة الأمنية هي أكثر عرضة من غيرها للسرقة ويضيف النصراوي أمثلة أخرى مثل عوامل الطقس، وأنقطاع التيار الكهربائي، وضعف الوجود الأمني نتيجة الحروب والثورات الداخلية ويذكر أن العلماء صنفوا هذه المواقف والفرص إلى ثلاثة أصناف الأول: وهو الموقف الخامل، وهذا الموقف لايشجع على ارتكاب الجريمة نتيجة لاستجابة تنفيذها مادياً وذلك لتوفر الحراسة المشددة، وغلق الأبواب بإحكام «ووعي القائمين على هذه الممتلكات والأرواح سواء كانوا من المالكين لها أو الموكلين التنفيذيين عليها» أما الصنف الثاني وهو الموقف الخطير الذي عرف بأنه يغري على ارتكاب الجريمة حيث لاتتوفر أسباب المنع والمراقبة المادية والبشرية التي بإمكانها أن ثني المجرمين عن اقتراف الجرائم وبذلك يتوفر عامل شبه الاطمئنان للمجرمين، وتظهر هذه المواقف في ترك أبواب المنازل وأبواب السيارات غير مغلقة وغير مراقبة وبين هذين الصنفين توجد مواقف تبدي درجات محتملة من الوعي الأمني، وهذا هو الصنف الثالث وقد أصبحت دراسة العلاقة الوطيدة بين فعل الجريمة والمجرمين وسلوك ضحاياهم مجال استنارة للباحثين في علم الإجرام تفسر لهم إلى حد كبير إقدام المجرمين على ارتكاب فعلتهم، ومن أمثلة هذه المواقف ما ثبت بأن أكثر النساء عرضة للاغتصاب هم من المتبرجات اللاتي يكشفن عن مفاتنهن للشباب وغيرهم، ومن النساء اللاتي يبدين ما عليهن

من نفائس الحلى والمجوهرات. وأيضاً الخصائص الفيزيقية للمدن والأحياء الجديدة والتي لم تراع الرؤية الأمنية في تخطيطها العمراني والتي تصعب المراقبة الأمنية فيها نتيجة لأسلوب بنائها ومواقع بناياتها، وما عرف أيضاً بالأحزمة الحمراء المحيطة بالمدن في العالم الثالث، والأحياء التي يصعب وصول رجال الأمن إليها كما في المدن الأمريكية والأوروبية «وبعض الدول العربية». ويشير النصراوي إلى أن ما أنشىء في بعض المدن العربية من شقق ضيقة داخل مساحات ضيقة لا تتناسب مع تقاليد الإنسان العربي، وتؤدي إلى احتكاك الناس ببعضهم احتكاكاً قوياً يؤدي إلى درجة التأزم وخاصة إذا كانت خالية من وسائل الترفيه الاجتماعي والمساحات الخضراء، ويوضح أن الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع قد أجمعت «أن هناك عقبة اذا تجاوزها الاكتظاظ السكاني تؤدي إلى اختلال البيئة وظهور الانحراف» (النصراوي، ص ٢٩).

وأكدت أهم الدراسات الحديثة أن العلاقة القوية بين معدلات الجريمة وطبيعة البيئة هي سلوك جماعي يظهر «منذ التخطيط والإعداد لبناء المدن والأحياء» وإذا كان من اهتمامات المخططين العمرانيين والحضريين هو توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب وغير ذلك من المرافق الضرورية، فإن الأمن والوعي الأمني يجب أن لايقل أهمية عن المعطيات الحضرية الأخرى (النصراوي، ص ٢٩ ـ ٣٠).

إن الوعي الأمني يجب أن يشمل جميع أساليب الوقاية من الجريمة ومسبباتها وهذه الشمولية تعتبر مهمة في موضوع الحلول والتخطيط. وضروري أن تتضمن برامج الحلول الأمنية لمشكلات الأمن في هذا العصر الأخذ في الاعتبار موضوع التنسيق والتعاون بين الجهات الأمنية والجهات المسئولة عن التخطيط العمراني والبيئي، والجهات المسئولة عن التعليم،

والجهات المسئولة عن الصحة، والجهات المسئولة عن الخدمات الاجتماعية، والجهات المسئولة عن البرامج الإعلامية، وغيرها من البرامج الصناعية والتجارية وبهذا التوجه الذي يهدف إلى الاعتناء والاهتمام بالتكوين الديني، والعناية بالأسرة والعناية بالشباب، والاعتناء بالبرامج التربوية والتعليمية، ومقاومة البطالة والفقر؛ نستطيع أن نفي موضوع الوعي الأمني حقه من خلال برامج التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي (النصراوي، ص ٣١، ١٥٢ ـ ١٥٤).

ولقد أشارت دراسة النصراوي إلى أن مسئولية الأمن هي مسئولية مشتركة يجب أن تشارك فيها جميع أطراف المجتمع، والتأكيد على جعل الوعي الأمني «واجباً مدنياً يشارك فيه المواطن لا احتياطاً أو دفاعاً فقط عن مصلحته الشخصية بل كذلك عن مصالح المجموعة مثل واجب الإدلاء بالشهادة والتعاون الإيجابي مع رجال الأمن وعدم التستر على الفارين من العدالة» وإن الوعي الأمني يعتبر أساساً وأسلوباً وقائياً فبتطبيقه بدون مبالغة ولا تهويل يسبب قلقاً وخوفاً في نفوس المواطنين ـ نستطيع أن نجنب مجتمعاتنا العربية التبعات الاجتماعية والاقتصادية للجريمة

وتدل استنتاجات دراسة النصراوي على أن المواطنين العرب يتحلون بدرجة مناسبة من الوعي، وتوصي دراسته في اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة في تعميق مفهوم الوعي الأمني لدى أبناء الدول العربية وفي ظل الواجبات الدينية ومن هذه التوصيات يجب أن لاتخلو مفهومات التخطيط العمراني من أي اعتبارات أمنية، والحد من بناء الأماكن الضيقة والمنعزلة، وتقليل الاكتظاظ السكاني، وتأصيل التقاليد العربية والإسلامية فيما يتعلق بالمجالس القروية والبلدية ومجالس الأحياء، وتشجيع قيام جمعيات للوقاية من الجريمة، وتقوية العلاقات بين المواطنين ورجال الأمن،

وتعميق كراهية المواطنين للجريمة وحفزهم على مقاومتها وتشجيعهم على الإدلاء بشهاداتهم، وعدم التستر على الفارين من العدالة، وإبلاغ رجال الأمن عن الجرائم ومرتكبيها، والابتعاد عن القوة في حل المشكلات، والاحتكام إلى القضاء، وتحسيس أبناء المجتمع بالغاية الإصلاحية للعقوبة، والسعي إلى إدماج المسرحين من السجون في الحياة الاجتماعية، والتركيز على توعية الشباب والعاملين من خلال برامج توعوية للوقاية من الجريمة ومسبباتها.

ويقترح الشعلان (الشعلان، ص ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ١٨٣)، إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية تهدف إلى توعية أفراد المجتمع بما يتطلب منهم من أدوار يؤدونها أثناء حدوث الأزمات، وتتضمن هذه الخطط برامج إعلامية ومؤتمرات وندوات ولقاءات علمية مختلفة، ويؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بتوعية أفراد المجتمع أثناء الأزمات من خلال وسائل الإعلام، ويتمثل ذلك في التنبيه والإنذار والتعبئة والجلاء من بعض المواقع ويجب مراعاة شعور الرأي العام أثناء القيام بالمهمات الأمنية وتجنب أي إساءات أو مضايقات قد تسببها العمليات الأمنية.

ويرى المشخص (المشخص، ص ١٩ ، ٢٠) أن التوعية الأمنية هي «العملية التي تستهدف نشر المعارف والحقائق بقصد تغيير أو تعديل أو تثبيت اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو حدث من الأحداث أو ظاهرة من الظواهر ومن مساعدتهم على التفاعل معها بموضوعية. وفي الوقت نفسه تقوم بتوجيههم إلى أنسب أساليب الوقاية من التحديات المحيطة بهم لمنعها والتقليل من آثارها السلبية المحتملة».

ويرى الباحث «مقدم هذه الورقة» ضرورة استثمار مفهومات الاتصال

والإعلام في مفهوم التوعية الأمنية ويجب أن يكون إعداد وتصميم وتنفيذ الخطط الاتصالية الإعلامية من قبل متخصصين في الاتصال والإعلام وأفرعهما الدقيقة، وخاصة فيما يتعلق في الرسالة الاتصالية والإعلامية من حيث المضمون والشكل ومن حيث قابليتها وملاءمتها للأسس الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية البيئية للعالم العربي

فموضوع التوافقية الاتصالية والإعلامية لكل بيئة ولكل مجتمع هو جوهر التطبيق الاتصالي والإعلامي في هذا العصر الذي تطورت فيه مفهومات الاتصال والإعلام، وتقاربت فيه الحدود الثقافية بين الأمم والدول، وأصبح لزاماً على الدول العربية والإسلامية في وقتنا الحالي أن تستفيد من الإمكانيات والإبداعات التقنية الحديثة في تطوير برامجها الاتصالية والإعلامية، وفي تطبيق فنون الاتصال والإعلام بما يتناسب مع دينها وثقافتها الحضارية والحضرية بأسلوب علمي وموضوعي بناء يخدم الأسس والقواعد الثابتة التي بنيت عليها قيمها الاجتماعية والثقافية وثوابتها السياسية، وأن تعبر التوعية الأمنية من عملية الاتصال الحقيقية التي تتفاعل من خلالها المضمونات التوعوية بأسلوب إعلامي قائم على أسس صناعة الرسالة الإعلامية التي تراعي جميع عناصر الإتقان والشكل والمضمون وأن تحقق مفهوم التفاعل بالأسلوب البحثي والعلمي الحديث.

ويعتبر الوعي بالأمن الشامل وأنواعه وأفرعه أسلوباً هاماً تؤكد عليه مفهومات الدولة الحديثة وتحرص على تطبيقه بكافة الأساليب النظرية والفنية حتى تضمن سلامة المجتمع وخلوه من كافة أنواع الجريمة سواء كانت جريمة مدنية أو جنائية وما ينتج عنها من أفعال وأحداث تسيء إلى استقرار المجتمعات بعد أن كثرت تطلعات دولها وشعوبها سياسياً وفكرياً واقتصادياً للجريمة، لذلك يجب أن تأخذ الدول بتنميتة وتطويره فيما يخدم مصلحة

الأمن والاستقرار والثبات للدول على اعتبار أن خلو هذه المجتمعات خاصة إدارتها الأمنية من مفهوم الوعي الأمني يعتبر تقصيراً من مفهوم شرعية الدولة وهدراً لإمكاناتها الأخرى في المجالات الإعلاميّة والاجتماعية والثقافية، وأسلوب الوقاية هو أحد الأساليب الهامة في عملية التوعية الأمنية الإعلامية انطلاقاً من مفهوم «الوقاية خير من العلاج» وبذلك نحصن أنفسنا وأفراد مجتمعاتنا من عناصر الجريمة ونكون صفاً قوياً مع كل الخطط الأمنية التي تسعى الدولة إلى تطبيقها.

وعندما نؤكد على مفهوم الوقاية فإن الوعي الأمني وحملات التوعية الأمنية الإعلامية تستطيع تجنيب الأفراد والمجتمع كثيراً من المآسي الاجتماعية بما تحمله من فواجع ومن ضحايا الاعتداءات الآثمة بأنواعها، ومن النكبات التي تتعرض لها الأسر من خلال تعرضها لهذه المآسي أو ما نكبت به في أن يكون أحد أفرادها سجيناً أو محكوماً عليه بالموت أو بما تتكفله هذه المجتمعات من تبعات اقتصادية واجتماعية ضرورية لبناء السجون وتسيير شؤونها الإدارية والمالية، وبذلك تثقل كاهل المجتمع في ما تصرفه من أموال وبما تعده من كوادر أمنية للقيام بتصريف أمور العقاب والسجن. وبهذا نعتبر أن الوعى الأمني إذا ما استخدم كوسيلة وقائية يجنب المجتمع كثيراً من تلك المآسي والفواجع بل يؤدي إلى التنقيص والتقليل منها فتصرف تلك الأموال والطاقات لأعمال المشاريع التنموية والتطويرية التي تكفل لكل مجتمع حياة مستقرة خالية من الشوائب والجريمة المنظمة وغيرها.

ويشير أحد الإحصاءات الأمريكية المتعلقة بالجريمة عام ١٩٧٤م إلى أن تكاليف الجريمة لذلك العام بلغت «٦٨,٨» بليون دولار مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٧٠م حيث بلغت «٥١» بليون دولار الأمر الذي يشكل

عبئاً مالياً يتحمل نفقاته أفراد المجتمع الأمريكي فضلاً عما يدفعونه من تكاليف التأمين وأجهزة الحماية والوقاية (النصراوي، ص ١٥)

وإذا نظرنا إلى الوعي الأمني ووسائله في التوعية الأمنية فإننا ندرك دور مهمتيه العلاجية والوقائية في الدفاع الاجتماعي على مستوى التشريعات والأنظمة والقوانين الرادعة وفي السلوك التلقائي لمجابهة الجريمة، وأمثلة ذلك إدلاء المواطنين في شهاداتهم فيما يحدث من جرائم ورفضهم التستر على أشخاص فارين من العدالة وإخفائهم وإن ما يقوم به المواطن في مثل هذه الاستجابات يعتبر مجابهة صريحة وفعلية للجريمة وتنم عن وعي كبير بمسئوليته الأمنية ومفهوم الوعي الأمني، وعملية التوعية الأمنية يجب أن تكون ذا توجهين توجه إلى رجال الأمن حيث يتم تزويدهم العلمي بإسسها، وتدريبهم للقيام بمهماتهم التوعوية بالأساليب الاتصالية والإعلامية الحديثة نحو أفراد المجتمع. والتوجه الآخر، وهو توجه إلى أفراد المجتمع عن طريق فهم عقلياتهم ومشاعرهم، ومعرفة خصائص كل من الجمهور العام، وخصائص وطباع المجموعات الفرعية السكانية والتي تشكل التركيبة الفئوية للمجتمع الحديث، والتي تتكون من الأطفال والنساء والعاملين، والمثقفين، وطلبة المدارس، والمقيمين، والزوار، وغيرهم من الفئات أما ما قصد بالمهمتين العلاجية والوقائية، فهو علاج ما هو قائم من مشكلات وقضايا واقتراح العلاج التوعوي المناسب لتلك القضايا الأمنية مثل تهريب المخدرات والإدمان عليها، والتهريب، والإرهاب بأنواعه، وغيرها والأسلوب الوقائي اذا ما بني على دراسات علمية مناسبة وملائمة لبيئة المجتمعات العربية دينياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً وسكانياً وجغرافياً، فإننا سنحقق الغاية المنشودة من الوعي والتوعية فيما يخدم سلامة الأمن وقوته بل سنوفر إمكانات مادية وبشرية وأموالاً طائلة نضطر لصرفها على ما وقع في مجتمعاتنا من قضايا إرهاب،

وتهريب، وتستر، ومخالفات، وتزوير، وسرقات، واعتداءات جنسية وجنوح أطفالنا، وعدم احترام للنظام.

وهنا لابد أن نلفت الانتباه من خلال الأسلوب الوقائي إلى الإهتمام بالتحصين الفكري وبأمننا الفكري الذي هو الجوهر في حماية مجتمعاتنا من مشكلات العصر الروحية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد وفرت الاستراتيجية الأمنية العربية، والتي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب الأهداف المشتركة للأمن العربي، وآليات تنفيذها، من خلال برنامج التطبيق، وطرق التعاون في المجال الأمني بشكل عام في الفلسفة التي ترتكز عليها، وبشكل خاص في التعامل مع القضايا والمشكلات الأمنية الدقيقة. وتنطلق هذه الاستراتيجية في نظرتها وتعمقها لخصائص العالم العربي الفريدة. «وتمثل قفزة طموحة إلى الأمام» وأولت هذه الاستراتيجية موضوع تحصين المجتمعات العربية بالقيم الإسلامية وتنقية مناهج التعليم، واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للأنظمة والقوانين، والأخذ بالمنهج العلمي في العمل الأمني في دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية، والإجرامية بغية التوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها معالجة واقعية وسليمة. وأكدت الاستراتيجية الأمنية العربية على أهمية بناء التربية على أسس من «القيم الأخلاقية والتربوية النابعة من الشريعة الإسلامية» (الجحني، ص ٢١١).

إن الطفل العربي يجب أن ينمو ويترعرع في أسرة أو بيئة توفر له الطمأنينة والراحة. ولقد ثبت أن الأطفال الذين تنقصهم الرعاية والعناية الأبوية الدائمة، أو من يرتاح إليهم بصفة دائمة كالوالدين؛ يتعرضون لمشكلات الخوف، والعدوانية، والعصابية، وهذا مالاحظه الباحثون

الاجتماعيون في سلوك أطفال الملاجىء وإذا توفرت للطفل الحماية «بصفة متزنة ومعقولة أي لا إفراط ولا تفريط» ستكون النتيجة لسلوكه حسنة ولن يخشى عالم الناس أما إذا زادت الحماية عليه عن الحد المعقول « فإنها تصبح عاملاً من عوامل إضعاف الشخصية وسبباً مباشراً في احتدام مشاعر الخوف والقلق» ويصعب على من عاش في ظل حماية مفرطة أن يفرض نفسه ويعيش بثبات وإن التقصير في الحماية عن طريق الإهمال يكون سبباً وراء العديد من حالات الجنوح «وعندما يفقد الإنسان أمنه يفقد ثقته في نفسه وبالآخرين» (النصراوي، ص ١٩)

ثالثاً: حملات الإتصال والإعلام ودورها في التوعية :

يرى خبراء الاتصال والإعلام أن الحملة الإعلامية هي جهد اتصالي وإعلامي علمي مكثف يقوم على عناصر أساسية في حرفية العمل الاتصالي والإعلامي والذي يأخذ بعدين أساسيين

البعد الأول فهم مكونات جمهور الوسائل الإعلامية، وتوفر معلومات كافية عنه، ومنها معرفة المستويات الدينية والثقافية والتعليمية، والاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والأسرية، والعمرية، والجنسية، والمهنية، أي بمعنى فهم شامل وتحليل تفصيلي للمتلقي أو المتلقين المستهدفين في الحملة

البعد الثاني هو حرفية الحملة ومدى فهم واستيعاب القائمين عليها لحرفيات وفنيات إدارة تنظيم الفكرة أو الأفكار المنشودة وتصميمها بما يتناسب واستيعاب المتلقين لها والفهم الكامل والدقيق لإيجابيات وسلبيات وسائل الحملة الاتصالية، المباشرة سواء كانت شخصية بين اثنين، أو جمعية بين فرد ومجموعة، أو أفراد ومجموعة، أو مجموعة ومجموعة، وتتخذ من المحاضرات والندوات والمؤتمرات أساليب لها أو إعلامية تتخذ

من الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، والسينما، والصور المرئية، والتسجيلات الصوتية، وأجهزة الحاسب وشبكاتها؛ وسائل لها.

ويوضح بيتنر، (Bittner. 1986, p. 245 - 250) ثماني خطوات رئيسية للقيام بحملة إعلامية ناجحة، وهذه الخطوات هي :

١ ـ تحليل احتياجات الحملة.
٢ ـ تحديد أهداف الحملة.
٣ ـ تنمية خطة الحملة.
٤ ـ اختيار وتجربة الحملة قبل البدء بها.
٥ ـ مراجعتها.
٦ ـ تنفيذها.
٧ ـ تقييم تأثيراتها.
٨ ـ متابعة خطواتها.

ويذكر الزيد (ص ٧٢ ـ ٨٧) في بحثه عند مناقشته لأهمية التخطيط الإعلامي الأمني، أربعة خطوات أساسية للتخطيط السليم هي :

١ ـ توضيح الخطة المطلوبة ومكانتها والفترة الزمنية لتنفيذها، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة من حيث المدة المطلوبة للتنفيذ.
٢ ـ تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وصياغتها بعبارات مركزة، وتوفر المعلومات والبيانات الضرورية
٣ ـ تحديد شكل الحملة الإعلامية وفقاً للخطة الموضوعة والأهداف المرجوة.
٤ ـ تحديد وسائل الإعلام وأنواعه. «اتصال مباشر دون وسيط مثل ما يتم في اللقاءات الشخصية والمحاضرات والندوات، أو جماهيري من خلال جميع الوسائل الاليكترونية سمعية وبصرية».

٥ ـ تحديد الإمكانات والموارد اللازمة للخطة الإعلامية، وتشكيل العنصر البشري المؤهل والقادر على القيام بأعباء ومسئوليات الحملة إدارياً وفنياً، وتوفير الموارد المالية والتجهيزات الفنية

٦ تقييم نتائج الحملة من خلال أساليب البحوث «العلمية والقياسية الإعلامية»

ويتناول العوفي (العوفي ١٩٩٤م، ص ١٧)، ما يراه روجرز وستوري «أن الحملة التوعوية الإعلامية تتكون في العادة من أربعة عناصر مهمة

١ ـ وجود سبب محدد

٢ ـ موجهة إلى جمهور كبير

٣ ـ لها وقت محدد

٤ تشمل مجموعة نشاطات إعلامية منظمة

ويؤكد ماكويل (العوفي، ص ١٧) على ثلاث خواص أخرى مهمة تدخل في تركيبة الحملة التوعوية الإعلامية وهي

١ ـ إمكانية قياس فاعلية الحملة نتيجة لتحديد الوقت والهدف

٢ ـ تمول الحملة في العادة من جهات رسمية في المجتمع

٣ انسجام أهداف الحملة مع القيم السائدة في المجتمع

ويرى العوفي (العوفي، ص ١٧ و ١٨) أنه ليس من شروط الحملة أن تكون موجهة لجمهور كبير فقط دون الاهتمام والتركيز على فئات هذا الجمهور الكبير في مجتمع ما على مختلف فئاته ومستوياته التعليمية والثقافية، ويفضل العوفي أن تكون الحملة

موجهة لجمهور صغير «أو أن تركز على مجموعات صغيرة يتم التوجه

إليها حسب أهمية المشكلة لهذه الجماهير وفق معايير خاصة لعملية التجزئة الجماهيرية» . . ويعلل العوفي ذلك في أن «أحد أهم أسباب فشل الحملات التوعوية الإعلامية كونها توجه إلى جمهور كبير جداً يصعب على المرسل تحديد خصائصه وكيفية الدخول إليه» .

ويورد العوفي (العوفي، ص ١٨ ـ ٢١) أهم أربعة أنواع من حملات التوعية الإعلامية وفيما يلي تلخيصاً لها :

١ ـ الحملات الإخبارية، وهي حملات قصيرة، وهدفها إخبار المتلقين بشكل دقيق ومفصل للقرارات والأنظمة الجديدة، والأخبار الطارئة .

٢ ـ حملات الصورة الذهنية، ويطلق عليها الحملات الإعلامية وهي إقناعية يراد منها تغيير السلوك والاتجاهات . وقد لاتكون إقناعية يراد منها التعريف بجهود معينة لدولة ما أو منشأة، حيث تقدم هذه الجهود والنشاطات من خلال ما بذل في الماضي وما يبذل في الحاضر وما سيبذل في المستقبل . وكلا النوعين يستخدمان وسائل الإعلام التقليدية والحديثة .

٣ ـ حملات التعليم، وتهدف إلى توعية المتلقين وتعريفهم بمعلومات محددة في الغالب، وهدفها التبصير والتنوير والإرشاد، ويطبق هذا النوع في حالات الوقاية من الأمراض والإقلاع عن التدخين وكيفية التصرف في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية .

٤ ـ حملات الإقناع وهي من أصعب الحملات تطبيقاً، نظراً لحاجتها لتنظيم وتصميم دقيقين، ويهدف هذا النوع إلى تغيير اتجاهات سلوك المتلقين وتدعيمها وتعزيزها حتى لا تضعف ـ أمام حملات مضادة . وتشد حملات الإقناع تغيير السلوك الذي يتبع تغيير الاتجاه، وتعتبر فاشلة اذا لم تحقق هذين الهدفين معاً . ويشمل هذا النوع جميع مناحي الأنشطة

الإنسانية إذ يعتمد عليها اعتماداً كبيراً في المهمات الصعبة والتي تحتاج إلى دقة في تنظيم وتخطيط الحملات

وفي النظر في عناصر النموذج الاتصالي، وهي المصدر أو المرسل، والوسائل سواء كانت تقليدية أو حديثة، والمتلقي أو المستقبل وبما أن نقاشنا في موضوع التوعية والحملات الإعلامية؛ فإن المصدر في هذه الحالة هو القائم أو القائمين على الحملة، والمرسل هو من يعد الرسالة التوعوية الإعلامية «سواء كان صحفية أو إذاعية أو تلفزيونية»، أو عن طريق الاتصال الوجاهي وللمرسل دوره في نجاح أو إخفاق الحملة، ويذكر العوفي أن الكثير من الحملات أخفقت بسبب « عدم الاهتمام بالمرسل وصفاته التي يجب أن تتناسب مع موضوع الحملة، والجمهور الموجهة إليه، ونوع الوسيلة المستخدمة» ويقترح المتخصصون ثلاث خصائص تساعد على نجاح الحملة وهي المصداقية، والجاذبية، والقوة، بالإضافة إلى الخصائص الأخرى التي تساعد المرسل على التأثير في المتلقين وهي الدينميكية الاجتماعية، والسلطية، والاعتمادية.

ويؤكد أتكن على خاصية المصداقية، التي تتكون من الموثوقية والخبرة، فهي مهمة عندما نرغب في إقناع المتلقي لتغيير سلوكه أو اتجاهه، أما بالنسبة للجاذبية يرى علماء الإقناع أن التشابه المذهبي أهم من التشابه الديموجرافي في القدرة على التأثير كما أن الألفة والمعرفة، والجاذبية الجسدية لها تأثيراتها في الإقناع وخاصية القوة تعتبر مهمة في التأثير على المتلقين، فالمرسل القوي هو «ذلك القادر على تقديم المكافأة وفرض العقاب، وكلما كانت المكافأة كبيرة والعقاب مكلفاً كان المرسل قوياً ويعرف العوفي (العوفي، ص ١٢٤، ١٢٥، ١٣٣) القوة بأنها هي «التي لا تحد من حرية المتلقي، كما أن المرسل نفسه لا يعتمد التهديد بها ليضمن التأثير على المتلقي »

وعند حديثنا عن الوسائل فإننا نؤكد أن وسائل الاتصال الوجاهية أو الشخصية، ووسائل الإعلام «وسائل الاتصال الجماهيرية : الصحافة والإذاعة والتلفزيون»، لها من الأهمية في إنجاح حملات التوعية إذا ما عرفنا فنونها وقوالبها واستطعنا استغلال إمكاناتها وعناصرها الإستغلال الأمثل وجهزنا لها الإمكانات المادية والبشرية الضرورية. وفيما يتعلق بالاتصال الوجاهي، يرى ماكوبي والكسندر أن استخدام الاتصال الوجاهي والشخصي يساعد في نجاح الحملات التوعوية. ويرى علماء آخرون : «أنه لا يمكن خلق تغيير أو تحول معين يستمر لمدة طويلة دون اللجوء إلى بيئة اجتماعية مساعدة تتم عبر الاتصال الشخصي». (العوفي، ص ١٦٧).

ويرى الديك والأسعد : (الديك والأسعد، ص ٥٩ ، ٦٠) أنه لابد من توافر ثلاثة شروط يتم من خلالها الاتصال الاجتماعي وهي : وجود المرسل والمستقبل ووجود حدث أو أو موضوع ينشئ علاقة بين طرفين، ووجود قناة اتصال وجاهية أو تقنية تقوم بإيصال الأخبار والمعلومات. وأكد تقرير اليونسكو «أصوات متعددة وعالم واحد» في عام ١٩٨٠م بأن الاتصال : نشاط فردي وجماعي يشمل «كل عمليات الأفكار والحقائق والبيانات والمشاركة فيها»، وحدد التقرير ثماني وظائف أساسية للاتصال في أي نظام اجتماعي، وهي : الإعلام، والتنشئة الاجتماعية، وخلق الدوافع، والحوار والنقاش، والتربية، والنهوض الثقافي، والترفيه، والتكامل. والاتصال الشخصي بوسائله التقليدية مثل المسجد، والندوة، واللقاء، والمؤتمر، والخطبة، بالإضافة إلى وسائله الشعبية والتقليدية، أثبت جدواه في بعض الحملات التوعوية التي طبقت في الدول النامية على الأمراض الاجتماعية. وتطبيق الاتصال الشخصي يستلزم اختيار أشخاص لهم إلمام ومعرفة بموضوع الحملة أو الحملات المقامة، وأن يتم تدريب هؤلاء الأشخاص على

كيفية مساعدة الجمهور في تنفيذ أفكار وخطوات الحملة وهؤلاء الأشخاص أما أن يكون التعامل معهم عن طريق العقود المالية، أو عن طريق التطوع، أو عن طريق من لهم تأثير قوي في فئات المجتمع مثل الأطباء والمدرسين وقادة الرأي (العوفي، ص ١٦٧ - ١٧٠)

ومن أهم الوظائف الإعلامية التي يمكن استخدامها في حملات التوعية الأمنية هي:

١ - قدرة الإعلام على إشباع رغبات أفراد المجتمع في المعرفة بالحقائق التي تعالج شئونهم ومنها الأخبار التي تهمهم فإنعدام الأخبار والأحداث داخل المجتمع يؤدي إلى خلق جو من التوتر وعدم الثقة في العلاقة بين أفراد المجتمع، ويؤدي أيضاً إلى انعدام الثقة بينهم وبين حكامهم وقياداتهم لذا يرى المتخصصون ضرورة منع اللبس وسوء الفهم لدى الجماهير، وأن يتم تزويدهم بالمعلومات الكافية التي تعالج شئونهم وأموالهم، من خلال وسائل الإعلام التي يجب أن تقدم هذه المعلومات بأسلوب جذاب وبطريقة مفهومة لدى جميع أفراد المجتمع.

٢ - قدرته في تقريب وجهات نظر أفراد المجتمع وفئاته، فعن طريق تسهيل وتبسيط وشرح وتفسير المعلومات، ينجز الإعلام مهمته بنجاح.

٣ - ويساعد الإعلام على تعزيز ودعم الأفكار والقيم والمبادئ السائدة في المجتمع، ويساعد الإعلام أيضاً على تقدم المجتمعات ورقيها من خلال ما يقدمه من أخبار أحدث المبتكرات والإبداعات الحديثة، في كل المجالات وبذلك يكون المجتمع وأفراده على صلة دائمة بكل جديد في العالم (الزبد، ص ٦٩، ٧٠).

وبمراجعتنا للأدبيات الإعلامية التي أجريت في الستينيات الميلادية

نلاحظ أن المهتمين ببحوثه؛ أكدوا على عناصر تأثيره، التي لاتزال مرجعاً إنسانياً لكل من يريد أن يبحث في موضوع الإعلام وتأثيراته. فقد قدم لنا العالم لارسن ثمانية عناصر توضح مفهوم التأثير وهي:

١ ـ لقد أسهم الإعلام في التأثير في قضايا ونشاطات جديدة في المجتمع واستخدم أساليب الإعلانات، والعلاقات العامة، والترفيه، وبحوث التسويق، لغرض التأثير.

٢ ـ قرب الإعلام المجتمع وفئاته نحو قضايا متشعبة، ومتعددة الأغراض اجتماعياً، وبذلك اتسعت تداخلاته في قضايا المجتمع حيث أصبح طرفاً فاعلاً بها.

٣ ـ أدخل الإعلام مضامين جديدة في مفهوم العلاقات الشخصية وقدم لنا مقاييس جديدة في طرق الحديث والعادات اللغوية.

٤ ـ أصبح الإعلام محركاً أساسياً في كثير من الحالات والأوضاع الاجتماعية وذلك من خلال طرحه غير المباشر لدرجات نوعية أفراد المجتمع، والطريقة التي نستطيع من خلالها فهم طبائعهم الاجتماعية والعائلية، أمكنتهم الاجتماعية.

٥ ـ قدم الإعلام تأكيدات جديدة لكثير من شخصيات المجتمع وأظهر هذه الشخصيات على شكل نماذج تمتاز بالبطولة وغيرها، وقدمها على أساس أنها قوة اجتماعية مؤثرة.

٦ ـ أحدث الإعلام تغييراً في أنماط حياة الأسرة والعائلات خاصة فيما عرف بتحدي التقاليد السلطوية العائلية، معيداً أدوار الآباء والأمهات وأطفالهم، من خلال ما قدمه من إرشادات مباشرة تتعلق بقضايا الأسرة.

٧ ـ استطاع الإعلام إلى جانب زيادة حجم الإنتاج الصناعي الذي شهده

المجتمع الأمريكي والغربي، أن يعظم من مفهوم القيم الاقتصادية وريادة الإنتاج

٨ ـ ساعد الإعلام في عمليات الانتشار الثقافي، وبذلك ضاق الفجوة بين سكان المدن والقرى، وساعد على إحداث تغيرات اجتماعية في المجتمع (رايان، ص ١٥٣ ، ١٥٤)

وأدرك كالبر في الستينيات الميلادية صعوبة وتعقيد موضوع التحليل الاتصالي واقترح خمسة عناصر يمكن بها أو بواحد منها تحقيق رسائل إعلامية مقنعة وهي

١ ـ خلق اتجاهات أو آراء جديدة لدى أشخاص ليست لهم خبرة سابقة بها

أو ٢ ـ دعم وتقوية اتجاهات موجودة لدى الأفراد

أو ٣ إحداث تغيير في وجهة نظر معارضة سابقاً

أو ٤ ـ التقليل من شدة الاتجاهات

أو ٥ ليس لها تأثير (رايان، ص ١٥٣)

ويرى هورنك أن وسائل الإعلام الجماهيرية هي ذات فعالية في خلق «الصحوة وتقديم المعرفة وربما أيضاً في وضع الأجندة أو ترتيب الأولويات، لكنها لا تستطيع أن تقوم بدور فعال في عملية الاقناع وتغيير الاتجاهات والسلوك» ويرى أتكن أن وسائل الإعلام لها قدرة أكبر في إحداث تأثيرات سلوكية طويلة المدى ويذكر العوفي أن بعض علماء الاتصال، حمل وسائل الإعلام «المسئولية في خلق ثقافة غير صحيحة لدى الجمهور» وغالباً تكون هذه الثقافة عائقاً في نجاح حملة التوعية المستهدفة لأمراض صحية واجتماعية ويتهم بعض خبراء الاتصال بعض برامج التلفزيون «الغربي» ومسلسلاته، بأنها تكون لدى المشاهد «انطباعات غير صحيحة عن الواقع

الذي يعيش فيه . . . . أن التلفزيون يساعد المشاهدين على تبني معتقدات غير حقيقية في كثير من مجالات الحملات التوعوية . . . معتقدات «عن» الطب السحري «وبما يوحى لهم عن» قدرته على عمل المستحيلات في القضاء على الأمراض مهما استعصت» ويحث التلفزيون المشاهدين على اعتناق ممارسات خاطئة، وهذا يحدث تعارضاً بين ما يبثه من حملات توعية عامة تدعو الناس إلى «كبح جماح النفس في أسلوب الحياة والاعتدال في المأكل والمشرب»، وبين ما يعرضه التلفزيون من إعلانات تجارية تعزز دوافع الاستهلاك، وتغري المشاهد لاقتناء المزيد من السكر والحلوى، وتقدمها شخصيات نموذجية جذابة. (العوفي، ص ١٣٧ ، ١٣٩).

ويعيش عالم الإعلانات التجارية في التلفزيون تطوراً تقنياً عالياً في الإعلان إخراجاً ومضموناً، الأمر الذي يجعل من الإعلانات قوة قادرة على تشكيل أنماط الاستهلاك «بل والتغلب على مقاومة العقلاء من البشر وعلى الذين لايرون ضرورة لشراء هذه السلعة أو تلك، ومع ذلك يسعون لشرائها بسبب خضوعهم لضغط المجتمع المحيط بهم، أو بسبب استسلامهم في النهاية للإعلان المكرر أمامهم عشرات ومئات المرات» (الديك والأسعد، ص ٩٣ ، ٩٤).

وفي بحثه عن أثر التلفزيون على الأبناء في عام ١٩٩١م، يعلل كدسه: (كدسه، ص ٩٤) أن نتائج دراسته أكدت على وجود تأثير كبير للتلفزيون السعودي على الأطفال. وأن استمرار هذا التأثير «مرهون بثبات المتغيرات الحاكمة للعلاقة بين التلفزيون والطفل» ومن الصعب الحكم بإمكانية ثبات هذه المتغيرات على المدى الطويل، حيث أن التلفزيون السعودي، يسعى إلى تطوير برامجه في «مواجهة التحديات الثقافية الوافدة . . . من وسائل إعلامية متطورة»

وبنظرنا إلى أشكال الفنون الإذاعية والتلفزيونية، نجد أن نوعي البرامج الإذاعية والتلفزيونية - الدرامية ذات النص الكامل، وغيرها من ذوات النصوص غير الكاملة مثل الندوات والحوارات والمسابقات والأفلام التسجيلية، التي تقدم بتلقائية وارتجالية أثناء تسجيلها أو بثها مباشرة؛ تستخدم بنجاح كبير في الحملات التوعوية الإعلامية، وخاصة في دول مثل أميركا الجنوبية، والهند ومن الأشكال الإذاعية والتلفزيونية المستخدمة في الحملات الإعلامية والتي تأخذ شكل الإعلان هي نماذج البلاغ أو البيان، وتشبه صيغ هذه النماذج الصيغ التي تقدم بها الإعلانات التجارية والفرق بينها أنها «إعلانات إعلامية» لا تهدف إلى الربح المادي بل تهدف إلى توعية المتلقي ومصلحته وهذه البلاغات لا تتجاوز الثواني، ويشترط في إعدادها وتصميمها توفر عنصري الجذب والتشويق وهي جزء من مفهوم الحملة الإعلامية (العوفي، ص ١٥٠، ١٥١)

ويرى السهلي أن بعض برامج التلفزيون الأمنية مثل «قف»، و«احذر تسلم»، و«سلامتك» أعطت استجابات جيدة لدى الأطفال، لذلك يمكن اعتبارها صالحة في التوعية المرورية وبما أن الأطفال يشاهدونها، فإن آثارها ستنعكس عليهم لأن طفل اليوم هو رجل المستقبل

ولسعة إنتشار المذياع وسهولة نقله وتوفره باسعار مناسبة، يؤكد السهلي جدوى استخدامه في التوعية المرورية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يعتمد عليه كثيراً في تزويد السائقين بالمعلومات الهامة والطارئة عن أحوال الطقس وتسهيل انسياب حركة المرور في أوقات الذروة، وإرشاد السائقين إلى أفضل الطرق في أوقات الاختناقات المرورية وقد انخفضت حوادث السيارات في عام ١٩٨٧م في ولاية ميتشجان بنسبة تقدر بـ ٦٪ ويرجع هذا السبب إلى ما قامت به بعض الإذاعات من توجيه رسائل إعلامية

توعوية بالاتفاق مع نادي السيارات بالولاية في فترة الصيف الذي يكثر فيها تنقل الناس بسياراتهم. وأفادت إحدى الدراسات أن ٨٠٪ من السائقين في الأردن يستمعون للإذاعة، وهذا ما يؤكد قدرتها على الوصول إلى الجمهور المستهدف لحملات التوعية المرورية (السهلي، ص ١٦٨، ١٧١). وتمتاز الإذاعة بقدرة وصولها إلى أماكن يصعب الوصول إليها، وخاصة في المناطق النائية والتجمعات السكانية المتناثرة في البلدان الفقيرة. كما أنها تمتاز بقدرتها على تدعيم وإعادة الرسائل المبثوثة في الوسائل الأخرى. وللإذاعة ميزة أخرى في تقديم برامج المشاركة والتفاعل، كما أن تكاليف برامجها أقل تكلفة من برامج التلفزيون.

وأشارت بعض الدراسات إلى نجاح الصحافة في التأثير في قطاعات المجتمع المختلفة وذلك لأنها: تقدم المعالجات التوعوية بطريقة أكثر عمقاً عما تقوم به الوسائل الأخرى، وهي أكثر قدرة على مخاطبة الجماهير النوعية، وتحقيق الاهتمامات الإقليمية، وتيسر لقرائها التعرض للرسائل في الوقت المناسب. ويمكن الاحتفاظ بالصحف والرجوع إليها بيسر وسهولة. وتحظى بمصداقية لدى المثقفين والمتعلمين، وتستطيع توفير كم كبير من المعلومات الضرورية لرفع مستوى الاهتمام بقضايا الأمن والتوعية، وتتيح مساحات كبيرة للحوار والمعالجة المتعمقة لقضايا الأمن وتواصله مع المجتمع، وتملك القوة في تكوين الرأي العام وذلك فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والتوعوية (المشخص، ص ١١٢ ـ ١١٤).

ويشير المشخص إلى أن الميزات والخصائص الفنية لوسيلتي الإذاعة والتلفزيون تجعلهما تتميزان «بقدر هائل من الألفة والواقعية «والحميمية» فالصوت والصورة والحركة واللون تجعل من هذه الوسيلة وسيلة مؤثرة في التعليم والتوجيه والإرشاد والتغير السلوكي الناتج عن زيادة المعرفة بشأن

القضايا التي تتطلب تغيراً سلوكياً» ويضيف إلى أن الإمكانات التي يمكن أن تقدمها «هاتان الوسيلتان» مجدية «فهي من خلال الرسائل المبسطة تستهدف قطاعاً كبيراً يصعب الوصول إليها من خلال وسائل الاتصال الأخرى» ويدعم ذلك من خلال ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات قدرة الاذاعة على نشر المعرفة بشأن السلوك المرغوب فيه أمنياً لدى ذوي الدخول المحدودة، وذوي المستوى التعليمي المنخفض « حيث ترتفع على الأرجح معدلات الجريمة والسلوك المنحرف» وتؤكد الدراسات والبحوث « أن واقعية الصورة واقترانها بالصوت المعبر يؤدي إلى زيادة الصورة قوة وحيوية كما أن بعض الدراسات أكدت «أن الوسائل البصرية تمتاز بقدرتها الفائقة على الاستهواء وخاصة بالنسبة للأطفال والمراهقين» (الزيد، ص ٧٤) ويستطيع التلفزيون الإسهام «في توعية الناس بالمستويات المطلوبة من السلوك واقناعهم بها، كأن يندد بالكسل وعدم الكفاءة والفساد» كما أنه يحقق الاتصال بسهولة فيستطيع المشاهد تحقيق غاياته الثقافية والترفيهية دون عناء الخروج من المنزل (النجعي، ص ١٠١) وبإمكان التلفزيون، تجنيب المشاهدين مظاهر العنف والجريمة والمناظر التي تشجع على الانحراف وتزيد من فرصه. وبإمكانه أيضاً معاونة أجهزة الأمن في مكافحة الجريمة «بما يرسخ اعتقاد الجمهور العام بقوة الأجهزة وكفاءتها في مقاومة السلوك المنحرف»

وتفيد بعض الدراسات «أن وسائل الإعلام بوجه عام تدعم وجود اتجاهات إيجابية لدى الجمهور نحو الأجهزة الأمنية، وتعمل كثيراً على رفع الحس الأمني لدى الجمهور العام وبالإمكان تقوية الانطباعات الإيجابية عن الأمن وبرامجه إذا تحقق تعاون مستمر بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام، وفهم متقن لوسائله وخاصة التلفزيون (المشخص، ص ١٠٨، ١٠٩)

إن حملات التوعية الأمنية هي بالدرجة الأولى حملات إعلامية «بإعتبار أن القضايا الأمنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكافة مصالح الجمهور العام والنوعي في المجتمع «وحيث أن وظيفة الأمن تتفاعل بشكل مباشر وغير مباشر مع المجتمع ووظائفه ونشاطاته؛ فإننا نرى جدوى قيام حملات التوعية الأمنية عن طريق الإعلام وأجهزته ممثلة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون أو عن طريق الاتصال ممثلاً في أنواعه ووسائله المتعددة، أو عن طريق الإعلام والاتصال معاً، مع ضرورة مراعاة القواعد التي أشرنا إليها في سياق هذا البحث.

ويرى المشخص (المشخص، ص ١١٠) أن هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها في حملات التوعية الأمنية وهي:

١ ـ التحديد الدقيق لأهداف استخدام وسائل الإعلام المختلفة في مراحل الحملة متكاملة مع وسائل الاتصال الأخرى المستخدمة في الحملة.

٢ ـ الاعتناء بخصائص وسائل الإعلام الفنية، والحرص على صياغة مضمون الحملة بما يتلاءم مع الخصائص الفنية لكل وسيلة إعلامية.

٣ ـ التقويم الدقيق لقدرات وسائل الإعلام «وسائل الاتصال» لغرض معرفة وصول التأثيرات المنشودة.

٤ ـ الربط بين الأهداف وبين كفاءة وسائل الاتصال نحو الوصول إلى الجمهور المستهدف، والأخذ في الاعتبار معرفة الوسائل التي تصل إلى الجمهور العام والجمهور النوعي حيث أن المجلات مثلاً أكثر كفاءة في الوصول إلى جمهور معين.

٥ ـ التقويم المستمر لأنشطة وسائل الإعلام المرتبطة بالحملة وضرورة توفر المعلومات اللازمة لهذا التقويم ضماناً للتصحيح المستمر لاستخدام وسائل الإعلام في الحملة.

ويذكر العوفي تسع خطوات إجرائية لحملات التوعية الإعلامية وهي

١ ـ تحديد المشكلة

٢ ـ تحديد الأهداف والاستراتيجيات

٣ ـ تحديد الجمهور المستهدف

٤ ـ تحديد العوامل الأخرى المحيطة

٥ ـ تحديد وسائل وقنوات الاتصال والإعلام

٦ ـ تحديد وسائل الحملة .

٧ ـ تحديد ميزانية الحملة وكيفية الحصول عليها

٨ ـ الجدولة والإدارة والتنفيذ

٩ ـ التقييم

ومن أنجح حملات التوعية الأمنية الإعلامية التي نفذت في العالم العربي ، حملة قافلة التوعية السعودية لمكافحة المخدرات التي أقيمت في الفترة ما بين ٢/ ٦/ ١٤١٠هـ

و٢٧/ ٧/ ١٤١٠هـ وكان من أهدافها

١ ـ توعية وتثقيف المواطنين والمقيمين خاصة فئة الشباب بالمخدرات وأضرارها وما تسببه من مشكلات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية

٢ ـ إقناع المتلقي عقلياً بهذه الآفة وذلك عن طريق العرض المشوق والجذاب عبر الاستخدامات الوسيلية المتنوعة

٣ ـ إبراز جهود المملكة العربية السعودية في عملية مكافحة المخدرات

وقد ارتكزت هذه الحملة على عدة استراتيجيات من أهمها

١ ـ الاستعانة بوسائل جديدة ومتنوعة بعيدة عن الأساليب التقليدية والنمطية

مع التركيز على التلاقح بين الوسائل التقليدية والعصرية.

٢ ـ الاهتمام بإسلوبي التشويق والجذب للمتلقين.

٣ ـ التعامل مع أعين المتلقين وعقولهم عن طريق العرض المشوق المؤدي للإقناع.

٤ ـ مخاطبة العقل بالاعتماد على مقومات الشريعة الإسلامية.

٥ ـ التعاون مع الشركات والمؤسسات السعودية لتمويل الحملة مقابل السماح بتقديم بعض إعلاناتها من خلال الحملة.

وقد استخدمت هذه الحملة وسائل خاصة بها روعي فيها جذب المتلقي وتشويقه للمشاركة في الحملة. ومن هذه الوسائل الاتصالية الخاصة: مخيم القافلة، والمعرض، والمسرح.

وكان لحملة القافلة موكب اعتبره القائمون عليه بأنه العصب الرئيسي للحملة وأنه أيضاً العنصر الأهم في التشويق والجذب لجمهور الحملة وخاصة الشباب وكانت خطط المسيرة، متنوعة فقد تم إقامتها يومياً طبقاً للمدة الزمنية المقترح أن تبقى فيها القافلة في كل مدينة لمسافة عشرة كيلو مترات ذهاباً وإياباً في شوارع كل مدينة على مدار أيام البقاء فيها.

وقد زودت مسيرة القافلة بطائرة عامودية مروحية تحلق فوق المسيرة لغرض نثر وسائل التوعية. وتقدم موكبها، دراجات نارية تحمل أعلاماً ملونة مدوناً عليها شعارات تحذر من المخدرات وأضرارها. بالإضافة إلى مدرعة آلية وعربة ركوب خيل تجرها خيول وفرقة موسيقية عسكرية ورافقتها خمس وعشرون سيارة مختلفة الأنواع والأحجام ومنها القديم والحديث، وخمس شاحنات كبرى، وثمانية جمال بهوادجها وأشدادها. وأقيمت منصات خاصة تبرز شعار الحملة وتم توزيع النشرات والكتيبات والهدايا على المشاركين. واشترك في تنظيم هذه الحملة لجان خاصة

بالتحضير والتنظيم والتخطيط والإعلام والتوعية، ولجنة للتقييم والمتابعة وقد حققت هذه القافلة نشر التوعية بأضرار المخدرات وآثارها على المجتمع بطريقة مشوقة وجذابة، وحظيت الحملة باستقبال جماهيري حقق الهدف الرئيسي للحملة وهو الوصول إلى المتلقين وجذبهم إلى أفكارها وشعارها، وأدت الحملة إلى انخفاض نسبة التهريب، وتفاعل معها العلماء والمثقفون، وهيأت الحملة فرص المشاركة الوطنية من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية واعتبرت فكرة القافلة رائدة في مجال التوعية الأمنية الإعلامية. وفي مجال المخدرات وأخذ عليها بعض الجوانب السلبية مثل اتجاه الشركة المنظمة للنزعة المالية وإكثارها لاستخدام الإعلانات التجارية على حساب القطاعات الحكومية الأخرى ولوحظ بعض جوانب النقص في التنسيق في إدارة الحملة.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

١ ـ النتائـــج:

يعتبر العالم العربي من القوى الإقليمية المؤثرة في اتخاذ القرارات الدولية، السياسية منها والإقتصادية وشهد منذ السبعينيات الميلادية خططاً عديدة للتنمية الشاملة تغيرت من خلالها مفهومات النمو الاجتماعي والاقتصادي، وأخذت التركيبة السكانية مفهوماً جديداً امتزج بثقافات وافدة عديدة من آسيا وأفريقيا، وأوروبا وأميركا

وظهر مفهوم جديد في تركيبة القوى العاملة العربية حيث وفد إلى العالم العربي، خاصة دول الخليج العربية عمالة وافدة كبيرة للمساعدة في بناء البنى التحتية كما ازداد عدد الزوار الذين يأتون إليه لأغراض دينية وسياسية، وتجارية وبهذا الانفتاح الذي بدأ منذ الشروع في سياسات

التحديث والتطوير، ازدادت أيضاً أعداد المسافرين من أبناء الوطن العربي إلى كثير من دول العالم الغربي، وأمريكا، ودول شرق آسيا. وكانت معظم هذه السفرات لأغراض ترويحية وتجارية.

فخلال العقدين الماضيين، شهد الوطن العربي أساليب جديدة في الجريمة التي لم يتعود على رؤيتها في السابق فانتشرت جريمة تهريب المخدرات وإدمانها. وبرزت جريمة الإرهاب التي نتج عنها كثير من مظاهر العنف والمآسي. وتعرض العالم العربي أيضاً لحملات الغزو الثقافي بمفهوماته المتعددة سواء ما كان منها عن طريق أشرطة الفيديو والأفلام والمسلسلات الأجنبية التي تعرض في تلفزيونات العالم العربي، أو عن طريق البرامج والمسلسلات العربية التي تقلد منهج الأسلوب الغربي من حيث احتوائها على «صفات الإثارة المنتشرة في تلفزيونات أمريكا والغرب والتي عرفت بالعدو الثلاثي وهو «الجنس، والعنف، والجريمة» أو ما نتج من غزو ثقافي عن طريق احتكاك أبناء العرب من غير المحصنين بمواطني الدول الأخرى.

وبما أننا نأخذ موضوع تعميق الوعي الأمني في عالمنا العربي بجدية وعزم، فكان لابد أن نتعرف على مكانة الأمن كوظيفة أولى في المجتمع، ونتعرف على مصطلحاته ومظاهره في العالم العربي ونبحث فيما دُرس وكتب عنه، ونبحث أيضاً في موضوع العلاقة بين مفهومي الاتصال والإعلام، ومفهوم الأمن؛ على اعتبار أن فرضيتنا هي الأمن بمعناه الشامل وبمفاهيمه الدينية والسياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية. والمهم في مقصدنا هو العلاقة التي تنطلق من مفهوم شموليته للمعاني الاجتماعية التي تنبثق جميعها من فلسفة المجتمع المرتكز على المعتقدات الإسلامية التي تنظر إلى تكامل أجهزة المجتمع وقطاعاته وتلاحقها بما يحقق الغاية الكبرى لنظام

الدولة فالاتصال والإعلام هما وظيفتان أساسيتان من وظائف المجتمع نظراً لبروغهما من المفهومات الاجتماعية والتربوية والأدبية والثقافية والنفسية والاقتصادية والسياسية وسر نجاح تكامل الأتصال والإعلام، والأمن؛ يكمن في الفهم الواضح والتفصيلي لفلسفات الاتصال والإعلام ونظرياته ونماذجه ومدى مطابقة هذه النظريات والنماذج لكل مجتمع من المجتمعات وفقاً للمعايير الروحية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع من المجتمعات فإذا كانت الكوادر البشرية في مجال الاتصال والإعلام جاهلة في مكنوناته هذه التقنيات والفنون، فإن إستخدامات هذه الوسائل دون وعي ودون إدراك لتفاصيلها شكلاً ومضموناً؛ ستكون غير كاملة وغير محققة لأهداف الدولة ووظائفها لذا فإن عامل الفهم المتقن وعامل التدريب العملي وتوفر المال الكافي سيجعل من هذه الوسائل أدوات قوية تساعد على الوعي وتقوي صلة أفراد المجتمع بالأنظمة السياسية والأمنية، وتعمق الشعور بالأمن وبرامجه في المجتمع

لذا نخلص إلى أن هذا البحث ناقش موضوع الأمن والوعي والتوعية في المجال الأمني من منظورات الباحثين العرب وغيرهم وما أجري من بحوث لقياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي، ولدور التخطيط العمراني السليم في الحد من الجريمة، وأهمية وجود خطط أمنية إعلامية تكون جاهزة لاستخدامها عند الضرورة وفي حالات الأزمات، وضرورة وعي القائمين على الأجهزة الأمنية بدور الأتصال والإعلام في المجتمع، ومعرفة إمكاناتهما التي تستطيع تقديمها للمتلقين من خلال المنظور الإعلامي الأمني التكاملي ودعم البحوث لغرض التكاملية الاتصالية الإعلامية الأمنية وبذل الجهود العربية في التوصل إلى استراتيجية توعوية موحدة تقوم على المبادئ والأسس الروحية والاجتماعية والتربوية والثقافية للعالم العربي

وتناول هذا البحث حملات الاتصال والإعلام والتوعية الأمنية وبوصل إلى عرض ما يراه الباحثون والدارسون وخبراء الأتصال والإعلام من أسس ومبادئ علمية تقوم عليها هذه الحملات. كما تطرّق البحث إلى دور نماذج الاتصال والإعلام في التوعية الأمنية في ضوء وظائف الاتصال والإعلام، ووظائف الأمن. والمهم في ذلك هو قدرة هذه الوسائل على خلق الصحوة الأمنية ومدى استعداد المتلقين للتفاعل معها.

٢ ـ التوصيـــــات :

من خلال ما عُرض «في هذا البحث» من بحوث ودراسات وقعت في يدي الباحث، ومن خلال الملاحظة الشخصية للباحث، ومن خلال ما طلع عليه من حملات توعوية أمنية أجريت في العالم العربي، ومن خلال ما يتابعه ويشاهده الباحث ويسمعه ويقرأه في وسائل الإعلام العربية، ومن خلال ما تعرف عليه الباحث من تنظيمات إدارية تتولى شئون التوعية بشكل عام والتوعية الأمنية بشكل خاص في بعض دول العالم العربي، ومن خلال خبرة الباحث «المتواضعة» في مجال الدراسات الإعلامية والأعمال الاستشارية التي مارسها في هذا المجال، يوصي الباحث بما يلي :

أولاً : فيما يتعلق بالشعور الأمني لدى مواطني الدول العربية والمقيمين في الدول العربية والزوار إليها؛ يرى الباحث : أن غالبية مواطني الدول العربية وسكانه وزواره يرتبطون بروابط دينية قوية، ويميلون إلى الأمن والسلام والاستقرار، إلا ما ندر في حالات استثنائية، تحدث نتيجة للأسباب التالية : قلة الوازع الديني وموت الضمير، وانتشار الجريمة المحلية والاقليمية والعالمية المنظمة وعوامل أخرى كثيرة مثل: الفقر، وسوء التربية، والحالات النفسية، والحقد، واللامبالاة،

وعدم اليقظة، والجهل، وعدم تحمل المسئولية، وتجمعات الفساد، والفساد الإداري وتفسي الرشوة في بعض الدول العربية، وعدم الاهتمام الاقتصادي ببعض الفئات المهية، وقلة إمكانية الترفيه البريء أو سوء تنظيمها، وسوء التخطيط العمراني، وسوء بعض أنظمة النقل والمواصلات، وعدم خبرة المؤسسات الأمنية في طريق التواصل الاجتماعي، وعدم مقدرة بعض الأجهزة الإعلامية في تقديم برامج إعلامية غير مباشرة تحث المتلقين نحو تعميق الشعور الأمي العام لدى أفراد المجتمع، وقلة الاهتمام بالشعور الأمي في مناهج التربية والتعليم، وعدم اهتمام مراكز التعليم الجامعية العليا بموضوع تعميق الشعور الأمي عن طريق المناهج وعن طريق البحوث، وقلة الجهود العلمية في التعريف بالأمن وارتباطاته القوية بجميع مناحي الحياة في مجالاتها الإنسانية وفي مجالاتها الإنتاجية والتصنيعية وندرة برامج تعميق الشعور الأمني لدى الأسرة، وقلة توفر خبراء اتصال وإعلام مدربين في الأجهزة الأمنية لذا فالتوجه إلى تعميق الشعور الأمني لدى مواطني الدول العربية ولدى من يعيش على أراضيها من المقيمين والزوار، مهم جداً وخصوصاً إذا أدركنا أهمية الحقائق التالية

١ ـ اتساع رقعة الجريمة العالمية المنظمة وذلك للتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والسكانية.

٢ ـ ارتفاع معدلات نسب فئات الشباب في المجتمع العربي والتي تعاني من الفراغ وقلة الوظائف في التركيبة السكانية الحديثة في العالم العربي

٣ ـ انتشار البطالة في بعض الدول العربية، وقلة الوظائف العامة،

وعدم كفاءة بعض أبناء الدول العربية الإدارية والمهنية، ومنافسة اليد العاملة الأجنبية المدربة، وقلة تكاليف توظيفها.

٤ ـ انفتاح العالم العربي على العالم الخارجي لسهولة توفر أدوات السفر، ولسرعة حركة الاتصال الثقافي والإعلامي عن طريق الأقمار الصناعية، والهاتف والفاكس وشبكات الحاسب ـ الأنترنت.

٥ ـ انخفاض نسبة الميول في الحرص على القيام بالعادات الأصلية، والاهتمام بالتقاليد العربية الإسلامية الكريمة مثل المروءة والشهامة والترابط الأسري والاجتماعي ومساعدة الغير وحب الآخرين.

٦ ـ تزايد أعداد المسافرين من أبناء الدول العربية إلى الخارج، دون تزويدهم قبل السفر بمعلومات أمنية ضرورية، تفيدهم بما يجب تجنبه من سلوك وتنقل في الأماكن الخطرة والموبوءة بالجرائم. وإرشادهم إلى الإجراءات التي يجب أن تتبع في حالات الطوارئ.

٧ ـ ظهور فئة من المغالين في الدين تنزع إلى العنف في توجهاتها الدينية ارتكبت حماقات خطيرة أودت بها إلى الجريمة.

٨ ـ ظهور فئة من ابناء الدول العربية ينزعون إلى التحول محاكاة الغربيين والتشبه بهم في أفكارهم وعاداتهم وتصرفاتهم.

ثانياً : فيما يتعلق بالإرهاب والأدوار التوعوية في المؤسسات الدينية والاجتماعية، والتربوية والإعلامية والثقافية، والتجارية، والتخطيطية والاقتصادية، والعمالية، والتوظيفية والشبابية، والنسوية، والخيرية، والعمرانية، والبيئية نرى من الأهمية بمكان

أن تحرص هذه المؤسسات على تضمين برامجها مفهوم الأمن الشامل وتدعيم الاتجاه نحو تكاملية برامجها مع برامج الأمن وأن تركز على مفهوم تعميق الشعور الأمني من أجل فاعلية أكثر في المجتمع وأن تسعى إلى تأصيل فكرة «الأمن الذاتي»

ولا شك في أن ارتباط هذه المؤسسات بالأجهزة الأمنية هو ارتباط مصلحة عامة، ويهدف إلى تعميق الشعور الأمني لدى القائمين على تلك الأجهزة، والتفكير في آليات التنفيذ الفعلية عن طريق التنسيق والتعاون المستمرين مع قطاعات المجتمع الأخرى، وأن تبنى الجهود على حماس مستمر لا تعيقه صعاب الكفاءة البشرية، ولا تثنيه وفرة المورد المالي فالعالم العربي لديه من الخبرة والكفاءة البشرية والموارد المالية ما يجعله قادراً على تبني هذه الفكرة تخطيطاً وتنفيذاً وبذلك نوفر الأموال التي سوف تصرف على علاج ووقاية المجتمع من الجريمة، في تعديل وتقويم تصرفات وسلوكيات وممارسات المخالفين والمستهترين بالتشريعات والقوانين والنظم في المجتمع وعلى الأجهزة الأمنية في المقابل أن تجهز إداراتها بالخبرات الاتصالية والإعلامية القادرة والبصيرة لتستفيد منها في تقويم برامجها التوعوية المستقبلية

ثالثاً يرى الباحث أن يكون موضوع «تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي» أحد الموضوعات الهامة التي يجب أن تناقش على مستوى وزاري عربي، تعين له لجنة عربية عليا، ينطلق منها لجان فرعية متخصصة وذلك لوضع الأساس التنظيري والتطبيقي الفعلي لإستراتيجية عربية مشتركة في هذا المجال ويبنى هذا التصور على الاعتبارات الأمنية العربية، وعلى المفهومات الأمنية في كل قطاع

من قطاعات المجتمع الخدمية والإنتاجية، وينطلق هذا التصور أيضاً من مبدأ تعميق كراهية المواطنين للجريمة بجميع أشكالها المختلفة، وتأصيل التقاليد الإسلامية في إنشاء مجالس للأحياء ومشاركة ذوي الورع والتقوى والمتخصصين من أبناء المجتمع فيها، لتساعد رجل الأمن العربي في اتخاذ القرارات الكفيلة للحد من الجريمة والتقليل من أضرارها، وأن يؤخذ في الاعتبار وبجدية كل ما طرأ على الساحة العلمية من أفكار وإبداعات ومخترعات ووسائل اتصال ومعلومات، وأن لا ننفر من بعضها، بل نعمل على تطويعها واستثمارها لصالح الأمن العربي، وخاصة، أن شبكات المعلوماتية الجديدة فيها جوانب مهمة ومجدية إذا فكرنا في كيفية استثمارها بما يتناسب مع ثقافتنا العربية والإسلامية وتوجهاتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية. وأن يبتعد هذا التصور عن المبالغة والتهويل في خططه ولوائحه النظرية والتنفيذية «لا إفراط ولا تفريط» وأن يدعو إلى تعميق الشعور الأمني بطريقة انسيابية متأنية حكيمة.

المراجـــــع

١ ـ الأفندي، عبدالله «تخطيط برامج الإعلام الأمني دراسة تطبيقية على البرامج المتخصصة في إذاعة وتلفزيون المملكة العربية السعودية» رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ.

٢ ـ الجحني، فايز «لمحات في التخطيط الاستراتيجي: رؤية أمنية» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد ١١، العدد ٢١، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣ ـ الديك، اسكندر؛ والأسعد، مصطفى **دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة** ط١، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م

٤ ـ الزيد، زامل «التخطيط الإعلامي لمكافحة الجريمة في مجال المخدرات» رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٠هـ.

٥ ـ السهلي، علي «خطة للارتقاء بمستوى التوعية المرورية لدى الشباب» رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٦ ـ السعلان، فهد «مواجهة الأزمات الأمنية منظور إداري» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد ١١، العدد ٢١، الرياض: ١٤١٧هـ.

٧ ـ عبدالعزيز، بركات **تخطيط الإتصال لتنمية المجتمعات المحلية** بحوث الإتصال، العدد السادس، القاهرة، ١٩٩١م

٨ ـ العنزي، حجاب. «أثر الأتصال المباشر في التوعية بأضرار المخدرات: دراسة لحالة قافلة التوعية السعودية بأضرار المخدرات». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض: ١٤١١هـ.

٩ ـ العوفي، عبداللطيف. **الإقناع في حملات التوعية الإعلامية**. الرياض: مطابع التقنية للأوفست، ١٩٩٤م.

١٠ ـ كدسه، منصور. **اتجاهات الآباء نحو أثر التلفزيون على الأبناء: دراسة تطبيقية على حملة الدكتوراه في الإعلام**. بحوث الاتصال، العدد السادس، القاهرة، ١٩٩١م.

١١ ـ المشخص، عبدالله. «التوعية الأمنية في وسائل الإعلام السعودية: دراسة تحليلية». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٥هـ.

١٢ ـ النجعي، علي. **الإعلام مفاهيم**. الرياض: دار صبري للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.

١٣ ـ النصراوي، مصطفى. **قياس الوعى الأمني لدى الجمهور العربي**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٢هـ.

14 - Bittiner, John. (1986). **Mass Communication: An Introduction**. 4th ed., Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

15 - Ryan, Bryce F. (1969). **Social and Cultural Change**. The Roland Press Company, New York.

تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الأمنية

د. المنصف الشنوفي

قسم الإعلام، جامعة الكويت

تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الأمنية

مقدمـــــة :

يكاد يجمع الباحثون على أن الإعلام - تلك السلطة الرابعة - له خمس وظائف أساسية وهي الوظيفة الاخبارية والوظيفية التوعوية - التربوية والوظيفة الترفيهية والوظيفية الإعلانية والوظيفية التاريخية

ولعل الوظيفة التوعوية - التربوية هي أهم الوظائف وأخطرها مما جعل الإعلام طرفاً أساسياً بالنسبة إلى ركائز المجتمع التقليدية وهي الأسرة والمدرسة والمسجد

وفي هذا الإطار، حرصت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ إنشائها على تأمين التنسيق بين الاتصال أو الإعلام والإعلام الأمني الرامي إلى الوقاية من الجريمة ومكافحتها

كما حرصت على بذل الجهود قصد تنمية الحس الإعلامي لرجل الشرطة من جهة وتعميق المفاهيم الأمنية لدى العاملين في حقل الإعلام من جهة أخرى

فالهدف الأسمى هو تحقيق التعاون الإيجابي والبناء لمواجهة الجريمة والحد من انتشارها

ولقد اختلطت المفاهيم منذ القديم وأصبحت صورة رجل الشرطة تقدم على غير وجهها الصحيح وهو خدمة الفرد والمجتمع وحمايتها من الظلم والجريمة وأثارهما وارتبطت - مع الأسف الشديد - بصورة ذهنية غير مغرية وهي القمع والتضييق من الحريات ولعل عبارة بوليس من حيث الاشتقاق

هي المدنية ومنها المدنية والحضارة فما ابعدنا عن الانزلاق الدلالي الذي تردت فيه هذه الكلمة. نظام بوليسي وفلم بوليسي ومناخ بوليسي.

كذلك فإن الصحفي - بحكم حرصه على استقاء الخبر من مصدره الأول والأساسي وحرصاً على استجلاء الحقيقة قد وجد نفسه منافساً ومزاحماً لصنفين من الموظفين: رجال الشرطة ورجال القضاء فكان التوتر وكان حجب المعلومة - باعتبارها سراً أمنياً أو قضائياً - في وجه الصحفي المخبر. ومن هنا - ونتيجة لهذا الاختلاط في المفاهيم - تحتم النظر في قضية هي ركن من أركان مهنة الإعلام - وهي أخلاقيات المهنة أو ما اصطلح على تسميته بميثاق شرف الإعلام.

إن قراءة متأنية لمشروع استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة الموافق عليها في المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني المنعقد بتونس خلال الفترة ٩/ ١١/ ١٤١٦هـ - ٤/ ٦/ ١٩٩٥م، تدعونا إلى الوقوف عند بعض النقاط الأساسية الواردة في هذه الاستراتيجية ومنها على وجه الخصوص قضية ميثاق شرف الإعلام العربي باعتبارها مقوماً تستند إليه هذه الإستراتيجية.

أولاً: ميثاق شرف الإعلام العربي:

وضع ميثاق شرف الإعلام العربي موضع التنفيذ في مختلف مضامينه التي تحدد المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها لتقدير مدى صلاحية الأنشطة والبرامج المسموح بنشرها. «ص ٤٠».

أما القضية الثانية فتتعلق بعلاقة «العنف الإعلامي» والسلوك العدواني وبانتشار الجريمة والإرهاب فهل هي علاقة سببية أم علاقة نسبية أم لا علاقة

أصلاً؟ ولقد أصدر المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني المذكور أعلاه توصية بشأن آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة من خلال الأقمار الصناعية كما دعا إلى ترسيخ التعاون العربي والدولي في مجال التوعية الأمنية ولقد رأينا من المفيد تسليط الضوء على قضية العنف الإعلامي عن طريق التلفزيون خاصة وخطر زاحف هو الفيديو، معتمدين في ذلك على أحدث ما توفر لنا من بحوث ودراسات

١ ـ الإعلام والتأثير

قضية التأثير هذه تدرجت من هارولد لاسويل Harold Lasswell الذي كان يعتقد أن تأثير الإعلام يماثل تأثير الحقنة تحت الجلد إلى نظريات الاتصال الجماهيري لماركوز وماك لوهان التي أجمعت على أن التأثير نسبي ويتم بصفة تدريجية وبالترتيب تجاه الصورة الذهنية Image

الاتجاه Attitude

السلوك Behaviour

فهناك التأثير «الأولي» أو القصير المدى وهو محدود ومتقلب وبالتالي تافه، وهناك التأثير «الثانوي» وهو طويل المدى وأعمق وبالتالي فهو يغير بعمق أسلوب العلاقات بين الناس[١]

ساد الاعتقاد حتى الثلاثينات أن وسائل الإعلام تمتلك قوة هائلة تمكنها من تشكيل الرأي العام وتغيير الاتجاهات والسلوك وكان الافتراض السائد

---

(١) جمال، المنيس «نشأة المداخل العلمية لدراسة تأثير وسائل الإعلام وتطورها»، دراسة نقدية تحليلية *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، العدد ٤٦، السنة ١٢، شتاء ١٩٩٤م، ص ص ٦١ ـ ٦٢

في ذلك الوقت أن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير خطي ذو اتجاه واحد. ثم ظهرت نظرية التغذية الارتجالية أو الأثر المرتجع Feedback وهكذا أصبح تأثير وسائل الإعلام تأثيراً نسبياً.

والملاحظ الآن هو الاتجاه نحو مفاهيم أكثر تواضعاً لفهم تأثير وسائل الاتصال على المجتمع.

ولقد بين مكويل وبلملر أن وسائل الإعلام لا تلعب أي دور يذكر في خلق الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الجريمة والعنف وهو ما سنراه لاحقاً عند الحديث عن تأثير التلفزيون.

٢ ـ الأمن والمواطنة الحقة:

يعتبر الأمن ركيزة من ركائز المجتمع ومن هذه الركيزة يستمد المجتمع استقراره وتقدمه وحضارته فليس الأمن قضية بوليسية مهنية ولكنه مسألة اجتماعية ذات ارتباط عضوي بكل فرد يعيش وسط المجتمع. فأصبح الأمن الشرط الأساسي للمجتمع المدني الذي تحكمه القوانين والدساتير لا الأهواء والقوانين التسمولية وهدفه تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع. فيقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[1].

لذلك فالدين الإسلامي هو دين يصلح به كل زمان ومكان ويحافظ على تماسك الأسرة وتوازنها.

ولقد أكدت الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية على القيم

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٦.

الأخلاقية المستمدة من الكتاب والحديث والسنة وسيرة السلف الصالح مما يجعل قضية ميثاق الشرف محسومة من الأساس وتكاد تكون جبلة وطبيعة ثانية لمن تحلى بقيم الإسلام الحنيف فالعمل على وقاية المجتمع من الجريمة والإرهاب والانحراف هو عين المواطنة الصالحة

٣ ـ الالتزام بميثاق شرف الإعلام العربي

لقد حددت الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة الأهداف التالية

«العمل بهدي من الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعاليمها النيرة وقيمها السمحة الداعية إلى الخير والصلاح والوئام ـ على تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية والمؤسسة الإعلامية وعلى توظيف وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة لمضامين رسالتها التثقيفية والتوعوية والترفيهية وتكثيف نشاطها» بهدف

١ ـ تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية بما يعصمه من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة، ذلك أن أمن كل دولة عربية وثيق الارتباط بالأمن العربي الجماعي والإخلال به يؤثر بالتبعية على أمن الدول العربية الأخرى.

٢ ـ الإسهام في بناء الشخصية السليمة المتزنة الملتزمة بالقيم والمثل القويمة الأصلية وتحصينها ضد كل أشكال الانحراف والتحلل الأخلاقي والفساد

٣ ـ الاسهام في توجيه الفرد نحو السلوك السليم القائم على قيم الأخلاق والاستقامة والانضباط واحترام القوانين والأنظمة

«المساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة، من أجل الوقاية من الجريمة ومكافحتها على درب تحقيق طموحات الوطن العربي إلى مزيد من الاستقرار والنماء والرخاء وحماية المجتمع العربي من شرور الإجرام وتيارات الأفكار الملوثة بالتحلل والفساد ومن مختلف المحاولات العدوانية الإرهابية والتخريبية منها، الموجهة من الداخل والخارج».

«نشر الوعى الأمني بين المواطنين وتقوية الحس لديهم بأهمية المشاركة الفعلية والمستمرة في مكافحة الجريمة»

«المساهمة في التصدي للجريمة بتوعية الجمهور بوسائل المنع وطرق الوقاية وسبل العلاج وفي تبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من مخاطر الجريمة، وكذلك في تنمية الإحساس لديهم بمسؤوليات المواطنة الحقة في التعاون مع أجهزة الأمن بالتصدي لكل ما يخل بأمن المجتمع».

وجعلت من الالتزام بميثاق شرف الإعلام العربي المقوم الثاني لهذه الاستراتيجية بعد المقوم الأول وهو دعم أجهزة الإعلام في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

إن قضية ميثاق الشرف بالنسبة إلى الصحفي هي قضية ضمير أولاً وآخراً: ذلك أن الصحفي مثل الشرطي ومثل القاضي مهمته الأولى هي تقصي الحقائق لواقع ممعن في السرية والغموض والتستر. وعليه أن يجتهد في أن يتجاوز العراقيل التي يضعها في طريقه رجل الشرطة أو رجل القضاء كما أنه معرض إلى الاستدراج أو الاستغلال.

هل يفصح الصحفي عن كل نتائج تحقيقه؟.

نحن نعلم أن هنالك مدرستين في خصوص حياة الرجل العام : هنالك المدرسة الفرنسية التي تؤمن باحترام الحياة الخاصة للرجل العام وهنالك المدرسة الأنجلوسكسونية التي تؤمن بالعكس ولا ترى حرجاً في انتهاج إعلام الفضائح

هل يجوز استعمال أية وسيلة للحصول على الخبر هل يجوز شراء الوثائق أو سرقتها، هل يجوز ذكر المصدر دائماً؟ أم ينبغي التكتم حتى لاتعرض المخبر إلى الخطر؟

إذن مزالق المهنة كثيرة ولا بد من ميثاق شرف يضبط السلوكيات.

لقد وصفت الصحافة بأنها السلطة الرابعة نظراً إلى أن المعلومات الكاملة والدقيقة حول الأمور المتعلقة بالصالح العام هي الوسيلة التي تمكن الجمهور من محاسبة الحكومات والمؤسسات والمنظمات وكل من بيدهم السلطة على أي مستوى ومع ذلك فإن القائمين على السلطة كثيراً ما يعملون على إخفاء ما لا يودون ذيوعه أو ما يحتمل أن يثير الرأي العام ضدهم. ومن هنا يأتي إنكار حق الوصول إلى المعلومات والرقابة الصريحة أو المقنعة ومحاولات التضليل المتعمدة من قبل المتحدثين الرسميين، والصحفيون الذين يجلبون على أنفسهم سخط السلطات أو المصالح القوية يتعرضون للمضايقات والتهديد كما أن جو الرعب يمكن أن يؤدي بالتدريج وبصورة خفية إلى الرقابة الذاتية

الصحفيون الشرفاء هم من يعتبرون أن دورهم يتمثل في تقصي الحقائق والتنقيب عن تصرفات جميع القائمين على السلطة والتمحيص وربما فضح

هذه التصرفات كلما كانت هنالك إساءة لاستخدام السلطة أو قصور في الكفاءة أو فساد أو أي انحرافات أخرى.

تنص كل القوانين على واجبات والتزامات وهكذا فإنْ الصحفي ملزم قانوناً بأن يمتنع عن نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة أو تستهدف أغراضاً دعائية وأن يحافظ على كرامة مهنته وأنْ يذعن لقواعد السلوك المقررة لها وأن يمتنع عن نشر أنباء عن جلسات المحاكم السرية الخ. . . . كما تنص قوانين بعض البلدان على واجبات أكثر تحديداً مثل التصرف بطريقة مسؤولة من الناحية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب والاشتراك في الكفاح من أجل هذه الحقوق والالتزام بواجب الامتناعَ عن الحصول على أنواع معينة من المعلومات ـ ومن ذلك مثلاً معلومات الشرطة أو السلطات العسكرية ـ إلا بإذنها أو أثناء جلسات المحاكمة بل يمضي البعض إلى أبعد من هذا فيفرضون قيوداً مختلفة على الصحفيين أنْ يتعاملوا مع أي جهاز معلومات بدون إذن من رب العمل. وتطالبهم بالحصول على تصريح من الحكومة بالعمل لدى هيئة أجنبية. هذا بالإضافة إلى أنه قد ينص على إجراءات تأديبية يمكن أن تصل إلى الشطب من سجل المهنة. وتتفاوت طبعاً حسب الجريمة.

بدأ تدوين قوانين السلوك المهني للمرة الأولى في بداية العشرينات والآن توجد مثل هذه القواعد في نحو من ستين بلداً في كافة مناطق العالم.

تشير معظم قواعد السلوك إلى مفاهيم هامة مثل : ضمان حرية الإعلام، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات الموضوعية، الدقة وعدم تحريف عرض الحقائق، المسؤولية إزاء الرأي العام، ضرورة الامتناع عن التشهير والاتهام بالباطل، والقذف وانتهاك الحياة الخاصة، النزاهة والاستقلال، احترام السرية المهنية.

من جهة أخرى فإن كثيراً من قواعد السلوك الموضوعة على الصعيد الوطني لاتضم مبادئ لتنظيم واجبات ومسؤوليات الصحفيين تجاه المجتمع الدولي والبلدان الأجنبية

وفيما يتعلق بوضع قواعد دولية للسلوك المهني، مازال الأمر موضع خلاف وقد بذلت محاولات كثيرة من قبل منظمات غير حكومية أو دولية حكومية لوضع قواعد سلوك مهني إقليمية أو دولية ويبدو أن أقدمها هو «قواعد الأخلاق الصحفية» الذي اعتمده أول مؤتمر لصحافة عموم أمريكا الذي عقد في واشنطن سنة ١٩٢٦م

وقد نوقشت المشكلة للمرة الأولى في الأمم المتحدة منذ ٤٠ عاماً كما أن عدة رابطات دولية شاركت بالعمل في هذا المجال ولقد اعتمدت جامعة الدول العربية قواعد للسلوك المهني للصحفيين العرب في أغسطس ١٩٧٧م

وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن كثيراً من الصحفيين والسلطات الحكومية المعنية بالاتصال يعتقدون بأنه في عالم تسود فيه مفاهيم متباينة للغاية عن دور الصحفيين فمن المحتمل نظراً لاختلاف القيم أن يستحيل وضع قواعد سلوك دولية

وبإيجاز فإن النزاهة والحياد والذوق السليم هي أساس هذه القيم السلوكية

ثانياً: علاقة العنف الإعلامي بالسلوك العدواني والجريمة والإرهاب:

إن العنف العالمي على صعيد الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون تزامن مع ظهور التلفزيون : خاصة في الثلاثينات من هذا القرن.

ولقد كان هنالك، منذ البداية، صراع بين المنتجين والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية. فالمنتجون لأفلام الحركة يكثرون من مشاهد العنف على أساس أنها عنصر درامي جوهري في الفلم بينما المسؤولون عن الأجهزة والرأي العام يعتبرون أن تأثيرها وخيم على المشاهدين، وخصوصاً الأطفال منهم.

لقد تكونت لجان كثيرة منادية بالتقليل من العنف عبر السينما والتلفزيون ولكن الكونغرس ومجلس الشيوخ لم يعيرا انتباهاً لكل هذه الصيحات وحتى اللجنة الفيدرالية للاتصال فإنها تخلت عن هذا الموضوع نهائياً ابتداء من أوائل الثمانينات.

كذلك فإن الساعة الأسرية هي أقصى ما وفرته الشبكات التلفزيونية الأمريكية الثلاث الكبرى والأدهى هو أن خبراء القانون في أمريكا يشككون في دستورية القوانين المناهضة للعنف الإعلامي عبر وسائل الاتصال الجماهيري. أما بأوروبا وبأستراليا والقارات الأخرى فإن الوضع يختلف: فبالسويد والنرويج، عن طريق الصحافة المكتوبة وعن طريق بعض التشريعات، وقع الحد من وطأة العنف وكثرته في التلفزيون سنة ١٩٨٤م برامج خاصة للأطفال مجردة من العنف تعرض من الساعة الرابعة إلى الخامسة بعد الظهر كذلك فعلت هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. سنة ١٩٨٦م، بعد دراسة وضحت أن أصل الداء قادم من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأفلام. وانتهت دراسة أخرى إلى هذه الحقيقة وهي

أن مستوى العنف في الأفلام الأمريكية يفوق بثلاث مرات مستوى العنف للأفلام الأنجليزية

كذلك كان موقف إذاعة وتلفزيون كندا بخصوص الفلم الأمريكي

أما عن الفيديو، فإن بعض البحوث أثبتت أن ٥٠٪ من الأسر البريطانية التي لها أطفال دون العشر سنوات تمتلك جهاز فيديو وأن الأفلام التي لها علاقة بالعنف والجنس والإرهاب هي الأكثر انتشاراً، كان ذلك سنة ١٩٨٤م

١ ـ تغطية الأخبار بالولايات المتحدة الأمريكية

إن العنف وانحراف الأطفال هما موضوعا الريبورتاج التجاري لكن تغطية الإرهاب تتطلب التعامل معه بكل حذر فلا ينبغي بحال من الأحوال تعريض حياة المرتهنين إلى الخطر ولقد كانت وسائل الإعلام الأمريكية تطلب من مراسليها الالتزام بالحياد، كل الحياد وعدم البث المباشر لمشاهد الإرهاب

إلا أنها لم تكن تمنع تغطية الإرهاب إذ تعتبر ذلك حبساً للمعلومة وبالتالي مصدراً للإشاعات وتجدر الإشارة إلى أن هنري كيسنجر، كاتب الدولة الأسبق للخارجية الأمريكية، كان ضد تغطية الإرهاب إعلامياً كذلك كان موقف رئيسة الوزراء البريطانية السيدة تاتشر حيث كانت تعتقد أنه من الضروري حرمان هؤلاء الإرهابيين من الإعلان عنهم لأن الإعلان عنهم هو بمثابة الأوكسجين لهم

وهنالك خلافات بين المسؤولين عن وسائل الإعلام ورجال الشرطة والقضاء ويرى رجال الشرطة أن التغطية الإعلامية للإرهاب تهدد أمن

المرتهنين وسلامتهم ويرى رجال القضاء أن حصانة الصحفي لها حدود ولا يمكن له أن يغطي الأحداث إذا بلغت حداً من الخطورة خاصة في مواطن الإرهاب. والمهم هو أن وسائل الإعلام في تغطيتها للإرهاب مرتبطة بقدر أو بآخر بعلاقتها مع السلطة: فوسائل الإعلام الأمريكية غير تابعة ولا خاضعة للسلطة على عكس وسائل الإعلام الإيطالية مثلاً التي هي تابعة وخاضعة للأحزاب السياسية.

٢ ـ المضمـــون:

تجمع الأبحاث على أن البطل، في مسلسلات العنف والجريمة، هو الرجل لا المرأة وأن نسبة ذكر العنف في الصحافة المكتوبة هي ١٠٪ ونسبته في الإذاعة والتلفزيون أكثر من ذلك.

إن الحيز المكاني للعنف بالصفحة الأولى من الجرائد الأمريكية هو بنسبة ١٨٪ من العناوين الكبرى وفي المجلات المصورة بنسبة ٢٨٪ من تغطية الأحداث. أما بالنشرات التلفزيونية للأخبار فنسبة أخبار العنف هي ٢٦٪ من مجموع الأنباء.

وتجمع جل الدراسات على الاستنتاج بأن نسبة العنف الإعلامي لا علاقة لها مباشرة بالإحصاءات المستمدة من الواقع الإجرامي كما أنها توجه اللوم إلى وسائل الإعلام التي تقدم الانحراف أو الجريمة من وجهة نظر استتباب الأمن والبواعث الفردية جاهلة أو متجاهلة المعطيات الاجتماعية الدافعة على الانحراف. نفس اللوم يوجه إلى وسائل الإعلام بخصوص تغطية العنف الجماعي بين السود والبيض بأمريكا وهي تغطية لاتخلو من تحيز وانحياز من قبل الصحافة البيضاء تجاه الزنوج! وهناك إجماع على أن

نسبة العنف الإعلامي في الأفلام والمسلسلات الأمريكية واليابانية تفوق بكثير نسبة العنف في أفلام ومسلسلات بريطانيا وكندا واستراليا وكامل أوروبا

٣ ـ العنف الإعلامي وعلاقته بالعدوانية

أجمع الباحثون على أن العنف الإعلامي قد يكون مصدر عدوانية وأثبتت تجارب أجريب بالمخبر أن هنالك علاقة بين التعرض إلى مشاهد العنف والسلوك العدواني ولكن هؤلاء الباحثين انتقدوا من حيث أنهم ارتكزوا على تعرض مصطنع للعنف وأن تجاربهم لم تجر في المناخ الاجتماعي العادي الذي يهيج العدوان والعنف في السلوك.

ومن جهة أخرى فإن التحقيقات والتجارب الميدانية مكنت من تجنب ما هو مصطنع في تجارب المختبر ولكنها هي أيضاً لها حدودها النسبية : صعوبة إقامة العلة السببية وغياب إمكانات المقارنة والمراقبة فلابد إذن من تكامل بين التجارب داخل المخبر والتحقيقات الميدانية

وهنالك نظريات كثيرة تولدت عن هذا الموضوع بالذات نظرية التنفيس عن الميول العدوانية عند المشاهد ونظرية كبح الاتجاهات وإعاقتها ونظرية تنشيط الميول العدوانية عند المشاهد ونظرية التدعيم.

وأغلب البحوث التي أجريت تمت في المخابر ولا يخفى كما رأينا ما لهذه التجارب من سلبيات أهمها أنها اهتمت بالتأثيرات قصيرة الأمد أي الأولية كما بيَّنا في مستهل هذا البحث

ولعل الأمر يصبح أصعب عندما نتناول موضوع التحقيقات الميدانية والتأثير طويل الأمد ولكن هذا الموضوع يثير أيضاً قضايا أخلاقية فهل

يجوز لنا أن نعرض لمشاعر عنف لأطفال أو مشاهدين مهما كان سنهم لأمد طويل واعتبارهم موضوع تجارب؟ ومهما اختلفت النظريات ووجهات النظر، فإن أغلب التقارير الأمريكية من تقرير لجنة ملتون أيزنهاور سنة ١٩٧٢م «بعد اغتيالات جون كندي وروبرت كندي ومارتن لوثر إلى التقرير الثاني المقدم سنة ١٩٨٠م من قبل وزارة الصحة الأمريكية» تقر بأن العنف التلفزيوني يثير فعلاً سلوكاً عدوانياً لدى الأطفال والمراهقين الذين يتابعون هذه البرامج»[١].

يبقى أن هنالك مشكلة لا نستطيع أن نتوقف عندها لانعدام الإحصاءات والمعطيات الصحفية : نعني بذلك انتشار الفيديو منذ السبعينيات في العالم العربي : وقد انتشرت أشرطة الفيديو المتعلقة بالعنف والجنس انتشاراً رهيباً والمؤسف في الأمر أن السلطة الأمنية لم تتصد بعد لهذا الموضوع الشائك

فلابد من تشريعات ومن ضوابط وإلا تفاقم الأمر وأصبح كارثة بالنسبة إلى الأطفال والشباب في الوطن العربي[٢].

---

(١) جورج، جربنر «عنف وإرهاب في وسائل الاتصال». *دراسات وبحوث في الإعلام* عدد ٢، اليونسكو، ١٩٨٩م «متفرقات»

(٢) جيهان، رشتي : *تأثير المضمون الترفيهي العنيف على ارتفاع معدلات الجريمة*، الأنباء «الكويتية»، ٢٨ يناير ١٩٩٦م، ص ١٤.

الخاتمـــــة

نستنتج مما تقدم أن الاستراتيجية الإعلامية العربية سواء في أهدافها أو في مقوماتها أو في برامجها وآليتها تحتاج إلى تضافر الجهود بين رجال الإعلام ورجال الأمن ورجال العدل ، كما تحتاج أيضاً إلى تعاون عربي ودولي على صعيد الدراسات والبحوث وعلى صعيد تبادل التجارب والمعلومات فاختصار المراحل من خلال تجارب الآخرين وتبادل المعلومات ـ من شأنه أن يقربنا من الأهداف التي نسعى إليها

ولعل ركن الدراسة الهام في هذه الاستراتيجية هو إنتاج البرامج الإعلامية في علاقتها بالوقاية الأمنية ولن ننتج برامج عربية خالصة أصيلة ما لم تتوفر الموارد البشرية والكفاءة وما لم تدخل التوعية الأمنية في التكوين الإعلامي عبر مدارسنا ومعاهدنا وكلياتنا في العالم العربي

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية :

١ ـ رشتي، جيهان «تأثير المضمون الترفيهي العنيف على ارتفاع معدلات الجريمة». **الأنباء الكويتية** ٢٨ يناير ١٩٩٦م.

٢ ـ عبدالرحمن، عواطف. «المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني في السبعينيات». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد ١٨، السنة الخامسة، ربيع ١٩٨٥م، ص ص ٦ ـ ٤٤.

٣ ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. **علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي**. الرياض، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٤ ـ المنيس، جمال. «نشأة المداخل العلمية لدراسة تأثير وسائل الإعلام وتطوراتها: دراسة نقدية وتحليلية». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد ٤٦، السنة ١٢، شتاء ١٩٩٤م، ص ص ٥٦ ـ ٧٥.

٥ ـ وزارة الإعلام. **أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة**. إدارة البحث والترجمة، الكويت، ١٩٨٥م، ص ١٦١.

٦ ـ اليونسكو. **أصوات متعددة وعالم واحد**. الجزائر، ١٩٨١م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - George Gerbner. **Violence et Terreur dans les Medias.** UNISCO. Etudes et Documents d'Information, No. 12, Paris, 1989.

2 - Warren K. Agee, Phillip H. Ault, Edwin Emery. **Medias.** 9th edition, New-York, 1988.

توصيـــات النـــدوة

توصيات الندوة

من خلال البحوث والأوراق المقدمة، وما تم من مناقشات، توصل المجتمعون إلى التوصيات الآتية

١ ـ الدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للتوعية الأمنية على مستوى كل دولة عربية، يتكون من الجهات ذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتوعية الأمنية، يكون من اختصاصاته التخطيط لفعاليات التوعية الأمنية والتقييم المستمر لمسارها

٢ ـ دعوة جهات الإعلام إلى

أ ـ غربلة المواد الإعلامية المتوفرة لديها، واستبعاد كل ما يسيء إلى الأمن منها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء في المحتوى أو المضمون

ب ـ تكثيف إنتاج مواد توعية أمنية والعناية بإنتاجها، بحيث تجد من المتلقي القناعة والتقبل والفاعلية

ج ـ تكثيف إنتاج مواد توعية أمنية مشتركة بين الدول العربية

د ـ رصد الميزانيات المناسبة للإنتاج المطلوب

هـ ـ العمل على أن تمتد جهود التوعية الأمنية لتشمل كل المناطق بالدول العربية، خاصة المناطق النائية.

و ـ تكثيف تبادل المواد والبرامج والخبرات في مجال التوعية الأمنية بين الدول العربية.

ز ـ العمل على إنشاء قاعدة معلومات فاعلة في مجال التوعية الأمنية

٣ ـ التأكيد على أهمية وضرورة التنسيق بين المؤسسة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى «الأسرة، المؤسسة التعليمية، المؤسسة الدينية . . »

في مجال التوعية الأمنية، مع تفعيل دور هذه المؤسسات في هذا المجال.

٤ ـ دعوة الجهات الأكاديمية والتعليمية والتدريبية إلى إيجاد كوادر عالية الكفاءة في مجال التوعية الأمنية.

٥ ـ حث الجهات المعنية بالأمن والتوعية الأمنية على تكثيف اللقاءات العلمية، ولقاءات تبادل الخبرات، وتكثيف البحوث والدراسات في مجال التوعية الأمنية، لمواكبة المستجدات العالمية بشكل متواصل.

٦ ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تولي إقامة :

أ ـ ندوة ذات طابع تطبيقي لبرامج ومواد التوعية الأمنية.

ب ـ دورة تدريبية في تصميم وتنفيذ برامج ومواد وأنشطة التوعية الأمنية.

ج ـ دورة تدريبية لإعداد الإختصاصيين في مجال التوعية الأمنية يدعى إليها العاملون بإدارات العلاقات العامة بالأجهزة الأمنية.

د ـ إجراء بحوث ودراسات في مجال التوعية الأمنية.

هـ تضمين التوعية الأمنية بشكل أكبر ـ في برامج الدراسات العليا بها.

و ـ توسيع نشر إصداراتها في مجال التوعية الأمنية والإعلام الأمني.

٧ ـ كما أوصى المجتمعون بتوجيه الشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز على كريم رعايته للأكاديمية، ولسعادة رئيس الأكاديمية على ما لقيه المشاركون في الندوة من كرم الضيافة وما اتسمت به الندوة من روعة في الأداء.

المشاركـــون فـي النـــدوة

المشاركون في الندوة

المملكة الأردنية الهاشمية:

- سالم محمد الربيحات - شرطة العاصمة لشئون النجدة - عمان.
- محمد إبراهيم اسماعيل عساف - مديرية الدفاع المدني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- عميد شرطة محمد الطيب خواترة - أمن ولاية المسيلة - الجزائر

المملكة العربية السعودية:

- د سويلم عودة الحويطي - المديرية العامة للجوازات - الرياض
- المقدم مصطفى علي جار الله - إدارة الشوون العامة الأمن العام - وزارة الداخلية
- المقدم علي بن عبدالله القرني - الإدارةالعامة للمرور - إدارة السلامة - الرياض
- الرائد محمدحميد الثقفي - المعهد الثقافي - الرياض
- الرائد عبدالله غازي ظافر العلياني - وزارة الداخلية - الشؤون العسكرية - الرياض
- الرائد علي محمد يحيى جاري - وازارة الداخلية الرياض
- النقيب سعد عطية محمد الزهراني - وزارة الداخلية - الشؤون العسكرية - الرياض
- النقيب مقعد بدر المقاطي - وزارة الداخلية للشئون العسكرية
- النقيب بندر هو بصين الشلوي - المديرية العامة لحرس الحدود - الرياض
- ملازم أول - سلطان يوسف حمد الشعيل - وزارة الداخلية - الشؤون العسكرية - الرياض

- ملازم أول - خالد سعد الخثلان - وزارة الداخلية - الرياض .
- ملازم أول سعود بن رحيم العنزي - قوات الأمن الخاصة - الرياض .
- الملازم عبدالوهاب عبدالرحمن أبو رحمة - المعهد الثقافي .
- الملازم عبدالله بن ناصر الدليمي - وزارة الداخلية - الشؤون العسكرية - الرياض .
- الملازم فارس صقر قاعد الحثري - المديرية العامة لحرس الحدود - الرياض .
- علي صالح مفرح - الرياض .
- ماجد محمد بن زبيفر - المديرية العامة للجوازات - الرياض .
- عبدالله بن علي سعود القحطاني .
- محمد عبدالعزيز الربيعة - قوات الأمن الخاصة - الرياض .
- محمد عبدالعزيز السماعيل - الرياض .

الجمهورية العربية السورية:

- الرائد رياض سعد أحمد - إدارة الأمن الجنائي .

جمهورية السودان:

- عمر الحاج الحضيري - شرطة ولاية الخرطوم .

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

- العقيد مصطفى سالم عبدالحميد جرجر - كلية الشرطة - طرابلس .
- العقيد علي محمد سالم علي - رئيس قسم الجنسية - الإدارة العامة للجوازات والجنسية - طرابلس .
- المقدم الهادي علي البغدادي معيوف - رئيس مكتب جوازات الحديد والصلب - مصراته .
- النقيب عبدالحكيم عبدالله محمد الساحلي - الإدارة العامة للعلاقات والتعاون - اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

- ملازم أول أبو الربيع سليمان عبدالله الباروني - مركز البحوث والخبرة القضائية - طرابلس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية:

- اللواء د محمد الأمين البشرى - عميد مركز الدراسات والبحوث
- العقيد د معجب بن معدي العتيبي - وكيل مركز الدراسات والبحوث
- د. عبدالمنعم بدر - أستاذ بمعهد الدراسات العليا
- د حسين الرفاعي - باحث بمركز الدراسات والبحوث
- د محمد فاروق عبدالحميد - أستاذ بمعهد الدراسات العليا
- د فهد المدبل - أمين المكتبة بالأكاديمية

أعضاء الهيئة العلمية:

- اللواء د إبراهيم ناجي عبدالحميد زكي - مدير المكتب العربي للإعلام الأمني - القاهرة
- د المنصف الشنوفي - جامعة الكويت - الكويت
- د مصطفى عمر التير - جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا.
- د فواز محمد الدخيل - جامعة الملك سعود - الرياض
- د. أحمد سيف الدين بن أحمد - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٨ - ٦١ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠